



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

فرع : علوم اقتصادية

ب عنوان

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الدولية
دراسة حالة الجزائر 1980-2020

من اعداد المترشحة: سعيدة بلعور

نوقشت و أجازت علنا بتاريخ : 2025/12/04

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	أحلام بوعبدلي	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
02	مولود محمد غزيل	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	مصطفى طويطي	أستاذ	جامعة غرداية	ممتحنا
04	نهلة قادري	أستاذ	جامعة ورقلة	ممتحنا
05	عياش قويدر	أستاذ	جامعة الأغواط	ممتحنا
06	مولاي لخضر عبد الرزاق	أستاذ	جامعة ورقلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2025

الاهداء

أهدي عملي المتواضع إلى والدي رحمهما الله

جميع أخوتي

زوجي

صديقتي

كلمة الشكر

أشكر الله عزوجل أولا على إتمام هذه الاطروحة.

أتقدم بشكري للدكتور المشرف غزيل مولود الذي كان سند لي في اعداد

هذه المذكرة. كما ابلغ شكري لكل من ساعدني خاصة :

- الدكتور بلحبيب عبد الكامل .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الدولية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020، من خلال دراسة تأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الصادرات، سعر الصرف الحقيقي، والنمو الاقتصادي، باعتبارها مؤشرات فرعية مرتبطة بالتنافسية الدولية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، إضافة إلى المنهج الإحصائي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة. كما اعتمدت الدراسة على بيانات الاقتصاد الجزائري باعتباره عينة للدراسة خلال الفترة (1980-2020)، بالاستناد إلى مجموعة من الإحصائيات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي، وصندوق النقد العربي، ووزارة المالية، والمعهد العربي للتخطيط. وتم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية لتحليل البيانات، بالاعتماد على برامج التحليل الإحصائي والاقتصادي القياسي من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات الدراسة المتمثلة في الصادرات، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يواجه تحديات مرتبطة بمناخ الاستثمار وضعف البنية التحتية والاعتماد على قطاع المحروقات، مما يحد من قدرته التنافسية. وعليه، توصي الدراسة بضرورة تبني إصلاحات اقتصادية ومؤسسية لتحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يعزز تنافسية الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، تنافسية دولية، نمو اقتصادي، سعر صرف حقيقي.

Abstract

This study aims to analyze the impact of Foreign Direct Investment (FDI) on international competitiveness in Algeria during the period from 1980 to 2020, by examining its effect on some macroeconomic variables, namely exports, the real exchange rate, and economic growth, considering them as sub-indicators related to international competitiveness.

To achieve the study's objectives, a descriptive analytical approach was adopted to examine theoretical concepts related to FDI and international competitiveness, in addition to a statistical approach to analyze the relationship between the study variables. The study also relied on data from the Algerian economy as a sample for the period (1980-2020), based on a set of statistics and reports issued by the World Bank, the Arab Monetary Fund, the Ministry of Finance, and the Arab Planning Institute.

A set of statistical and econometric tools were used to analyze the data, relying on statistical and econometric analysis programs to measure the impact of FDI on the study variables.

The study concluded that FDI has an impact on the study variables, namely exports, the exchange rate, and economic growth. The results also showed that the Algerian economy still faces challenges related to the investment climate, weak infrastructure, and reliance on the hydrocarbon sector, which limits its competitiveness. Therefore, the study recommends adopting economic and institutional reforms to improve the business environment and attract more foreign direct investments to enhance the competitiveness of the Algerian economy.

Keywords: Foreign Direct Investment, International Competitiveness, Economic Growth, The Real Exchange Rate.

الفهرس

الصفحة	المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال والمخططات
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
06	الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية
15	المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر
35	المبحث الثالث: مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري
48	خلاصة الفصل الأول
49	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
50	تمهيد
51	المبحث الأول: الدراسات العربية
56	المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية
65	المبحث الثالث: مناقشة ومقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
72	خلاصة الفصل الثاني
73	الفصل الثالث: نمذجة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الدولية
74	تمهيد
75	المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية
94	المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف، النمو الاقتصادي والصادرات
108	خلاصة الفصل الثالث
100	خاتمة
114	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
20	الجدول 01: ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدخلات الابداع للفترة 2019-2022
31	الجدول 02: تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية 2009-2020
34	الجدول 03: توزيع المشاريع الاستثمارية للدول العربية 2009-2020
37	الجدول 04: ترتيب الجزائر عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2009-2020
40	الجدول 05: أداء الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة 2009-2020
42	الجدول 06: تطور أداء الجزائر ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للفترة 2012-2020
44	الجدول 07: تطور أداء الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال
46	الجدول 08: أداء الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2009-2020.
84	الجدول 09: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة
89	الجدول 10: سعر الصرف خلال فترة الدراسة
90	الجدول 11: نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي خلال فترة الدراسة
91	الجدول 12: اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة
94	الجدول 13: اختبار فيليبس بيرون (PP) لإستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
96	الجدول 14: تحديد درجة التأخر للنموذج
97	الجدول 15: معامل الاثر (Trace) حسب اختبار جوهانسن
97	الجدول 16: القيمة العظمى (Max) حسب اختبار جوهانسن
98	الجدول 17: اختبار السببية (Granger Causality Tests)
99	الجدول 18: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM خلال الفترة 1980-2020
101	الجدول 19: نتائج اختبار LM
101	الجدول 20: نتائج اختبار عدم تجانس التباين
101	الجدول 21: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bura)
102	الجدول 22: العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة
105	الجدول 23: اختبار Wald (اختبار معنوية المعامل في المدى القصير)

فهرس الأشكال والمخططات

الصفحة	الشكل
28	الشكل 01: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة 2009-2020
30	الشكل 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأعلى عشر دول في العالم لسنتي 2019-2020
32	الشكل 03: تطور التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة في الجزائر للفترة 2021-2023
36	الشكل 04: محاور مؤشر التنافسية العالمية
39	الشكل 05: المؤشر العام لتنافسية الدول العربية
47	الشكل 06: تطور أداء الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2020.
85	الشكل 07: تطور متغير الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1980-2020
89	الشكل 08: يوضح تطور متغير سعر الصرف للفترة 1980-2020
90	الشكل 09: تطور متغير نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي للفترة 1980-2020
92	الشكل 10: تطور متغير إجمالي الصادرات للفترة 1980-2020
100	الشكل 11: اختبار L'inverse des racine associées à la partie AR

مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الأساسية في دعم النمو الاقتصادي، حيث تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية من الموضوعات الحيوية التي تثير اهتمام الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية على حد سواء. فمع تزايد العولمة وتحرير الأسواق، لم يقتصر دور الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير رأس المال اللازم للدول المضيفة بل يساهم في نقل التكنولوجيا، تعزيز الابتكار، تبادل المعرفة وزيادة فرص العمل، مما يعزز من قدرة الدول على المنافسة في الأسواق العالمية .

تسعى الكثير من الدول إلى تحسين مكانتها في الاقتصاد العالمي وتعزيز تنافسيتها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا توجب عليها توفير البيئة المناخية من خلال تحسين بيئة الأعمال، الاعفاءات الضريبية، التسهيلات الإدارية، تطور البنية التحتية، الشفافية، القروض والحوافز المالية، التي تساعد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى استقرار المتغيرات الاقتصادية مثل: سعر الصرف، التضخم التي لها دورا مهما في جلب الشركات متعددة الجنسيات.

اهتمت الجزائر كغيرها من الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تحاول توفير المناخ الاستثماري المناسب وتحسين بيئة الأعمال المناسبة من خلال عدة عوامل أهمها القوانين الاستثمارية. كما تواجه تحديات كبيرة في تحسين مركزها ضمن مؤشرات التنافسية الدولية. لذا، يمكن لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية أن تساعد في وضع استراتيجيات دقيقة لتحسين الأداء الاقتصادي وجذب الاستثمارات. أيضاً، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة لتنويع الاقتصاد الوطني، بحيث يقلل من الاعتماد على قطاع النفط والغاز. من خلال دعم القطاعات الأخرى مثل الزراعة، الصناعة، والطاقة المتجددة، يمكن للجزائر أن تبني اقتصاداً أكثر استدامة ومرونة.

في هذا السياق، تسلط هذه الدراسة الضوء على كيفية تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الدولية، مع التركيز على العوامل الاقتصادية التي تلعب دوراً محورياً في تشكيل هذه العلاقة. من خلال تحليل البيانات، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى معمقة حول كيفية استفادة الدول من استثماراتها الأجنبية المباشرة لتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي.

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تساعد المستثمرين من تقييم الدول واتخاذ القرارات المناسبة للاستثمار، اعتمدنا في دراستنا على أبرز المؤشرات من بينها مؤشر التنافسية العالمية الذي يهتم بالعديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

اهتمينا في بحثنا بدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تهتم بالمؤشرات الداخلية والخارجية، ومن أجل تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية في الجزائر سنحاول من خلال بحثنا معالجة الاشكالية التالية:

I. الاشكالية الرئيسية

إلى أي حد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين قدرة التنافسية في الاقتصاد الجزائري؟

ولمعالجة هذه الاشكالية عمدنا الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2020؟
- 2- ما طبيعة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من سعر الصرف الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والصادرات في الجزائر؟
- 3- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من سعر الصرف الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والصادرات في الجزائر؟
- 4- إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سعر الصرف الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والصادرات في الجزائر؟

II. الفرضيات

- 1- شهد كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية في الجزائر تطور متباين خلال الفترة (1980-2020)، تأثر بالإصلاحات الاقتصادية والتشريعية والظروف الاقتصادية المحلية والدولية.
- 2- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو كل من سعر الصرف الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والصادرات في الجزائر.

3- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من سعر الصرف الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والصادرات في الجزائر.

4- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا مختلفا في كل من سعر الصرف الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والصادرات في الجزائر.

III. أسباب اختيار الموضوع

عناك عدة أسباب أدت إلى اختيار الموضوع:

- اكمال بحثي عن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اهتمت بمرحلة سابقة بدراسة علاقته مع النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- يعتبر موضوع الدراسة ضمن تخصصي الدراسي؛
- بعد البحث عن العديد من الدراسات في نفس الموضوع رغبت في تقديم اضافة علمية بدراسة تحليلية قياسية وليست تحليلية مقتصرة على قراءة أداء الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية بهدف أن تكون مرجعا مفيدا؛

IV. أهمية الموضوع

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في رفع النمو الاقتصادي، مما يجعله موضوعا مهما للدراسة خاصة للدول السائرة النمو والدول الريعانية. بما في ذلك الجزائر. هذا اضافة إلى أهمية مؤشر التنافسية العالمي لتقييم أداء الدول اقتصاديا.

V. أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعتبر مؤشر فرعي في مؤشر التنافسية العالمية. سيتم فحص كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أهم المؤشرات الاقتصادية ورفع مستوى التنافسية. كما يسعى البحث إلى استكشاف المناخ الاستثماري في الجزائر وتحديد رتبة الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية. واخيرا يسعى البحث إلى تقديم حلول واستراتيجيات عملية تساعد صناع القرار في الجزائر لتحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

VI. حدود البحث:

- **الإطار الزمني:** الإطار الزمني: تحقيقاً لأهداف الدراسة فقد وضعنا محددات وأبعاد الدراسة والتي اقتصر على دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الكلية وهي : الصادرات- سعر الصرف الحقيقي- النمو الاقتصادي ، وذلك في الفترة الزمنية الممتدة ما بين: 1980 - 2020.
- **الإطار المكاني:** تمت الدراسة لدولة الجزائر.

VII. منهج البحث والأدوات المستخدمة

للإجابة عن الاشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك فيما يتعلق بالمفاهيم وتحليل مؤشرات التنافسية وتطور أداء الجزائر ضمن هذه المؤشرات، كما اعتمدنا على المنهج الاحصائي لتوضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات المعتمدة في البحث. و لإنجاز هذا العمل تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية والأجنبية والمجلات والمكتبيات، إضافة إلى المصادر الرسمية من بينها وزارة المالية واستخدام البيانات الاحصائية للمنظمات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد العربي، المعهد العربي للتخطيط.

VIII. صعوبات الدراسة

- إن أي بحث لا يخلو من صعوبات وعراقيل، حيث تمثلت صعوبات الدراسة في هذا البحث:
- توسع الموضوع حيث لا يمكن أن نقوم بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل المتغيرات التي تشمل مؤشرات التنافسية الدولية. إذ يبقى مستوى الدراسة مقتصر على بعض المتغيرات
- تعتبر العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية أيضا.

IX. هيكل البحث

للقيام بهذه الدراسة اعتمدنا على طريقة Imrad من خلالها قمنا بتقسيم الموضوع إلى 03 فصول:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل ماهية الاستثمار الأجنبي و التنافسية الدولية، ثم اهتمنا الى التطرق لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنافسية الدولية ، ثم سلطنا الضوء على المناخ الاستثماري في الجزائر بصورة مختصرة واخيرا قمنا بتوضيح تطور أداء الجزائر ضمن أهم المؤشرات التنافسية الدولية و مؤشر المناخ الاستثماري.

الفصل الثاني: تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الدراسات السابقة سواء كانت أجنبية أو عربية، ثم قمنا بعد ذلك بإبراز أوجه التشابه والاختلاف.

الفصل الثالث: تضمن بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية للفترة الزمنية 2020-1980.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار والتنافسية والمناخ الاستثماري

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم التدفقات المالية وشكل من أشكال تمويل الطويل المدى، ينقسم حسب طبيعته إلى المتقدمة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر اللذان يختلفان عن بعضهما من حيث الرقابة، حق الملكية.

تسعى الدول لتعظيم أرباحها وتوسيع أسواقها من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر ناقلة للاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الإيجابيات التي ينعكس بها على الدول النامية من بينها تعزيز القدرة التنافسية للدولة التي تلعب دورا في تحديد قدرة دولة ما في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يعتبر الأثر عكسي بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تساعد على جذبها من خلال تقييم المستثمرين لأداء الدول المستضيفة.

تعد التنافسية الدولية من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي حظيت باهتمام واسع لدى المفكرين والباحثين، نظرا لدورها في تفسير قدرة الدول على تحقيق النمو والتميز في الاقتصاد العالمي. وقد تعددت المقاربات النظرية لهذا المفهوم؛ فبينما ركز Michael Porter على دور البيئة المحلية والإنتاجية في بناء الميزة التنافسية، اعتبر Paul Krugman أن التنافسية ترتبط أساسا بالإنتاجية الداخلية وليس بالصراع الاقتصادي بين الدول. في حين أكد كل من Joseph Stiglitz و Robert Reich أهمية رأس المال البشري والتعليم والابتكار في تعزيز القدرة التنافسية، وهو ما عززه أيضا Klaus Schwab من خلال ربط التنافسية بجملة من المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية والتكنولوجية. من خلال هذا الفصل نحاول التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، حيث قمنا بتقسيم الفصل على المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية.
- المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر.
- المبحث الثالث: مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المواضيع الاقتصادية المهمة، نظرًا لما يترتب عليه من آثار اقتصادية على الدول المضيفة، سواء من حيث توفير رؤوس الأموال أو نقل التكنولوجيا والخبرات والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي جعله محل اهتمام متزايد من قبل المنظمات الدولية والاقتصاديين، فتعددت تعريفاته واختلفت باختلاف الزوايا التي تناولته، ومن هنا سنتطرق إلى مفهومه بدءًا من تعريفه.

المطلب الأول: مفاهيم عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية

لتحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد للتطرق إلى تعريفه وخصائصه من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المنظمات والاقتصاديين، نستخلص أهم التعاريف كالتالي:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر أنه: "الاستثمار الأجنبي المباشر هدفه حيازة فوائد دائمة في المؤسسة التي تكون نشاطاتها في الميدان الاقتصادي خارج ميدان المستثمر، من أجل أن تكون له المقدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".¹

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر أنه: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (الأم) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل".²

كما يعرف عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه: "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني أو السيطرة الكاملة عليه، فضلًا عن قيامه بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".³

يتضح من التعريفات السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على كونه انتقالاً لرؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وإنما يمثل علاقة استثمارية طويلة الأجل تمنح المستثمر الأجنبي درجة من السيطرة أو التأثير في إدارة المشروع داخل الدولة المضيفة. ومن الناحية الاقتصادية، تكمن أهمية هذا النوع من الاستثمار في كونه يجمع

¹ David Tersen, Jaen Dubricout, L'investissement International, Armand Colin, Paris, 1996, P05.

² عبد الوهاب الموسوي، حيدر نعمة بختيار، الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 22، جامعة الكوفة، العراق، ص 187.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 366.

بين التمويل ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية، وهو ما يميزه عن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة التي تقتصر غالباً على الاستثمار في الأوراق المالية دون المشاركة في الإدارة. كما أن قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الإسهام في النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية تعتمد على طبيعة القطاعات المستقبلية للاستثمار، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب التكنولوجيا والمعرفة المصاحبة له. وفي حالة الجزائر، فإن تعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، بما يساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: تعريف التنافسية الدولية

تعد لتنافسية الدولية من المفاهيم الاقتصادية المهمة، نظراً لدورها في تحديد قدرة الدول على تعزيز مكانتها في الأسواق العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي. ورغم الاهتمام المتزايد بها، لم يتم التوصل إلى تعريف موحد لها، إذ اختلفت آراء الكتاب والاقتصاديين حول مفهومها ومضمونها، ويعود ذلك إلى تعدد أبعادها وتعدد محدداتها، شأنها شأن مفاهيم اقتصادية أخرى كالعملة والتنمية. ومن هنا، سنحاول توضيح مفهوم التنافسية الدولية من خلال عرض بعض التعريفات، كما يلي:

يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية الدولية على أنها: "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"، وأيضاً تعرف "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد"¹.

يعرف المعهد الدولي للتنمية الإدارية التنافسية: "هي مقدرة بلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية، وبالعملة والاقتراب، ووبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف"².

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الآجل الطويل"³.

يرى معهد التنافسية الدولية على أنها: "قدرة البلد على أن ينتج أكثر وأكفاً نسبياً، وأن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية، وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي

¹ كمال رزيق، ياسين قاسي، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للاداء المتميز، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص 325.

² المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2003، ص 14.

³ المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص 14.

والمحلي".¹ وتتضمن تحسين المستوى المعيشي لمواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة ووضع جيد لميزان المدفوعات، كما يرتبط مفهوم التنافسية الدولية بالسياسة الاقتصادية لبلد ما من جهة، والعلاقة بين الاقتصاد المحلي والعالمي من جهة أخرى.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنافسية الدولية هي: "قدرة البلد على إنتاج على قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي اختبار الأسواق الدولية مع الحفاظ في نفس الوقت على الدخل الحقيقي لمواطنيها أو زيادته. يتأثر هذا المفهوم بعدة عوامل، بما في ذلك الإطار المؤسسي للدولة، والذي يشمل السياسات الحكومية والبيئات التنظيمية التي يمكن أن تسهل أو تعيق القدرة التنافسية.

المطلب الثاني: قياس التنافسية الدولية

لقياس التنافسية الدولية هناك عدة مناهج ومؤشرات من بينها مؤشر التنافسية العالمية، التحليل البيرومترتي يهتم بالأداء التجاري، الانتاجية والتكنولوجيا كمجالات رئيسية،³ حيث تقوم بدراسة وتقييم العوامل الداخلية الخارجية، تشمل العوامل الداخلية البحث والتطوير، قدرات الإنتاج، إضافة إلى الأنظمة الإدارية مثل التمويل والخدمات اللوجستية والتسويق، أما العوامل الخارجية فتشمل ظروف الاقتصاد الكلي، والتغيرات القطاعية، والسياسات الحكومية. كما يلعب الابتكار وتطور الأعمال من النقاط الرئيسية لقياس التنافسية الدولية يتم قياس هذا المؤشر من خلال عدد براءات الاختراع، نسبة الانفاق على البحث والاختراع، التعقيدات التجارية. من خلال ما سبق نستخلص إلى تعددت المنهجيات والمؤشرات المستخدمة لقياس القدرة التنافسية الدولية على الرغم من الاتفاق إلى التطرق لجميع العوامل الداخلية والخارجية، الا أنه لا يوجد مفهوم موحد ومتفق عليه. من هنا يمكن قياس التنافسية الدولية على المستويات الصغيرة والميزو (الصناعة/الكتلة) والمستويات الكلية. تتخلص هذه المستويات في النقاط التالية:

- المستوى الجزئي (Micro) : يركز على أداء الشركات من الجودة والكفاءة في التصنيع، تقييم حصة السوق البحث والتطوير، وكفاءة سلاسل التوريد، واستراتيجيات التسويق والإدارة.

¹ مسعود بن مويزة، الابداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية، ملتقى آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الاغواط، 13-14 نوفمبر، 2006، ص 733.

² علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق العالمية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 1999، ص172.

³ Magdalena Olczyk, **Bibliometric approach to tracking the concept of international competitiveness**, Journal of Business Economics and Management ,vol 17,N06, 2016, p947.

- المستوى المتوسط (Meso) : يشمل تنافسية الصناعات أو التجمعات الصناعية (clusters) من خلال تحليل الهيكل الصناعي والسياسات القطاعية.
 - المستوى الكلي (Macro) : يرتبط بالتنافسية الوطنية من خلال عوامل الاقتصاد الكلي مثل استقرار السياسات الاقتصادية، والبنية التحتية، والابتكار.
- كما تعتبر المتغيرات الاقتصادية من أهم العوامل التي تحدد مستوى التنافسية الدولية للدول، إذ تشكل الأساس الذي تبنى عليه القدرات الإنتاجية والتصديرية، إضافة إلى دورها في جذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد. وتعتبر هذه المتغيرات بمثابة مؤشرات كمية تعكس قوة الاقتصاد وقدرته على الابتكار والإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية. ويمكن تلخيص أهم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالتنافسية الدولية فيما يأتي:

1. الصادرات

إن الصادرات من أهم محركات التنافسية الدولية، إذ يشير تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الدول التي تمتلك قاعدة تصديرية قوية تتمتع بإنتاجية أعلى وقدرة أكبر على اختراق الأسواق العالمية. كما توضح تقارير اونكتاد لسنة 2022 أن التوسع في الصادرات يعزز اقتصاديات الحجم، ويحفّز المؤسسات على الابتكار وتحسين الجودة، مما يرفع القدرة التنافسية على المدى الطويل. حيث تبين أن التطور التصديري يعد قناة رئيسية لانتقال التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية في الدول الناشئة.

يتضح مما سبق أن الصادرات لا تمثل مجرد مؤشر لحجم التجارة الخارجية، بل تعد انعكاساً لقدرة الاقتصاد على إنتاج سلع وخدمات تتمتع بالجودة والسعر المناسبين للمنافسة في الأسواق الدولية. كما أن زيادة الصادرات تؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم وتحفيز المؤسسات على تحسين الإنتاجية والابتكار، وهو ما يعزز القدرة التنافسية للدولة. وفي إطار هذه الدراسة، تم اعتماد الصادرات كأحد المتغيرات المعبرة عن التنافسية الدولية، **انطلاقاً من فرضية أن** الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في رفع الأداء التصديري من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين الكفاءة الإنتاجية

2. سعر الصرف الحقيقي

إن عنصر الاستقرار في أسعار صرف العملة الوطنية، وضمان قابليتها للتحويل، من الدعامات الأساسية لتعزيز الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم له، بالإضافة إلى تيسر عمليات التخطيط المتعلقة بالاستيراد والتصدير، الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع الصادرات الوطنية والحيلولة دون تذبذب أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة، كما أن تحقيق استقرار أسعار الصرف من شأنه احتواء الضغوط التضخمية وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على

حد السواء، عن طريق تقليل مخاطر المشروعات الاستثمارية وتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة تعكس معدلات العائد الحقيقي، قصد ضمان اختيار الاستثمارات الخاصة ذات الإنتاجية المرتفعة. كما أبرز صندوق النقد الدولي أن سعر الصرف الحقيقي يعد أحد أهم المحددات السعرية للتنافسية، إذ يؤثر مباشرة في أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسواق العالمية. كما تشير الدراسات إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للصادرات نتيجة ارتفاع الأسعار المحلية، بينما يساهم انخفاضه في تحسين الموازين التجارية وتعزيز القدرة على النفاذ للأسواق الخارجية.¹ وتؤكد تقارير صندوق النقد الدولي وجود ارتباط قوي بين توازن سعر الصرف واستدامة القدرة التنافسية للدول النامية.

من هنا يمكن القول أن سعر الصرف الحقيقي من أهم المتغيرات المؤثرة في القدرة التنافسية، لأنه يحدد الأسعار النسبية للمنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات الأجنبية. ومن هذا المنطلق، فإن استقرار سعر الصرف الحقيقي يساهم في تحسين تنافسية الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن الاختلالات الكبيرة فيه قد تؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية. لذلك تم إدراج هذا المتغير ضمن النموذج القياسي للدراسة لقياس مدى تأثيره بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP)

تبرز المراجع الحديثة أن الإنتاجية تمثل المحرك الجوهري للتنافسية العالمية. حيث تشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2021 إلى أن ارتفاع الإنتاجية يعد الشرط الرئيسي لتحسين القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، خاصة في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية. وتظهر النتائج أن تحسين الإنتاجية يوفر مزايا تنافسية مستدامة عبر خفض تكاليف الإنتاج،² تحسين الجودة، وزيادة الابتكار. كما يشير تقرير أونكتاد لسنة 2023 إلى أن الاستثمار في التكنولوجيا ورفع الإنتاجية هما العاملان الأكثر تأثيراً في التنافسية للدول النامية.

تمثل الإنتاجية الحلقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، إذ يؤدي انتقال التكنولوجيا والخبرات الإدارية إلى رفع كفاءة استخدام الموارد، وهو ما ينعكس على خفض تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتجات. ومن ثم، فإن الاقتصادات القادرة على تحويل الاستثمار الأجنبي إلى مكاسب إنتاجية تحقق مستويات أعلى من التنافسية الدولية.

¹ سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 127.

²David Sondermann, **Productivity in the euro area: any evidence of convergence**, European Central Bank (ECB Working Paper No. 143 European Central Bank (ECB Working Paper No. 143).

4. الانفتاح التجاري

تؤكد دراسات البنك الدولي لسنة 2020 أن درجة الانفتاح التجاري تؤثر بشكل مباشر في ديناميكية الاقتصاد عبر تعزيز التنافس الداخلي وجذب الاستثمار الأجنبي. وتوضح تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2021 أن الدول الأكثر انفتاحاً تحقق إنتاجية أعلى نتيجة دخول التكنولوجيا الأجنبية وزيادة المنافسة. كما يبرز تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة 2022 أن الانفتاح التجاري يمثل قناة رئيسية لتحسين التنافسية خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على تنويع صادراتها والانضمام لسلاسل القيمة العالمية.

5. التضخم

يقيس معدل التضخم الارتفاع العام في مستوى أسعار السلع والخدمات ومن ثم انخفاض القوة الشرائية. وإن ارتفاع معدل التضخم يكون له تأثير سلبي وكبير على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر. وإن معدل التضخم مؤشر لعدم استقرار الاقتصاد الكلي، ويعكس وجود توتر في الاقتصاد الداخلي وعدم قدرة الحكومة، ويعتبر معدل التضخم العامل الحاسم في التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر معدل التضخم عالياً إذا تجاوز 10% سنوياً، فإذا بلغ 30% أو 40% أو تجاوز 100% سنوياً، يدخل منطقة الخطر سواء تعلق الأمر بالاستثمارات الوطنية أو الأجنبية. يمكن القول إن التضخم يؤثر إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بعض الدراسات.¹ إضافة إلى ذلك تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن التضخم المرتفع يضعف التنافسية من خلال رفع تكاليف الإنتاج وتقليل القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى تدهور القدرة التصديرية. كما أثبتت بعض الدراسات أن الدول ذات الاستقرار السعري تحقق أداء تنافسياً أعلى وتتمتع بمعدلات نمو مستقرة. ويوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن استقرار الأسعار يمثل أحد أهم الشروط لتعزيز التنافسية طويلة المدى، خاصة في الاقتصادات المفتوحة.

6. جودة المؤسسات

تظهر الأدبيات الحديثة مثل (Acemoglu & Robinson) أن المؤسسات القوية — مثل سيادة القانون، الشفافية، والفعالية التنظيمية — تعد عنصراً حاسماً لتعزيز التنافسية.² كما يشير تقرير البنك الدولي لسنة 2023 إلى وجود علاقة قوية بين مؤشرات الحوكمة والأداء التنافسي للدول. ويؤكد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2020 أن المؤسسات تمثل الركيزة الأولى في مؤشر التنافسية العالمية، كونها تؤثر في بيئة الأعمال، جاذبية الاستثمار، ومخاطر السوق.

¹Preeti Flora, Gaurav Agrawal, **Determinants Of Direct Foreign Investment As A Means Of International Market Entry: A Review**, Indian Journal Of Economics And Development., Vol 2 N 4, 2014,P66

² Acemoglu, D, & Robinson, J. A. **Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty**. New York: Crown Publisher, 2012,p74-75.

يتضح أن جودة المؤسسات لا تؤثر فقط في تحسين بيئة الأعمال، وإنما تحدد أيضا قدرة الدولة على الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر. فكلما اتسمت المؤسسات بالكفاءة والشفافية وسيادة القانون، زادت قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات وتحويلها إلى نمو اقتصادي وتحسن في التنافسية الدولية.

7. رأس المال البشري

يشير تقرير البنك الدولي لسنة 2020 إلى أن رأس المال البشري – التدريب، المهارات، التعليم – يمثل أحد أهم عناصر التنافسية الحديثة، خصوصا في الاقتصادات المعتمدة على التكنولوجيا. ويوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2021 أن الدول التي تستثمر في مواردها البشرية تنجح في رفع الإنتاجية وتحسين الأداء التصديري، خاصة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية.

8. البنية التحتية

يؤكد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2019 أن البنية التحتية – الطرق، الطاقة، الاتصالات، الخدمات اللوجستية – تعد من أهم ركائز التنافسية. وتشير تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2023 إلى أن تطوير البنية التحتية يشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز أداء القطاعات التصديرية.

9. الابتكار والتكنولوجيا

يعتبر الابتكار ركيزة أساسية في بناء الميزة التنافسية، إذ يساهم في تطوير منتجات جديدة وتحسين العمليات الإنتاجية. وتشمل مؤشرات الابتكار الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) وعدد براءات الاختراع ومستوى الرقمنة. وتعتبر الدول الأكثر تقدما تكنولوجياً أكثر قدرة على المنافسة عالميا.

المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنافسية الدولية

إن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا حاسما في تعزيز القدرة التنافسية الدولية من خلال تحسين النمو الاقتصادي، رفع قدرات التصدير والتقدم التكنولوجي. إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية متعددة الأوجه، وتشمل استراتيجيات وسياسات اقتصادية مختلفة تعتمد على البلدان لجذب الاستثمارات الأجنبية. من خلال ما سبق نحاول استعراضها في شرح مبسط في النقاط التالية:

- النمو الاقتصادي والتنمية: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بصورة ايجابية خاصة في البلدان النامية، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية.، من بين الدول التي ارتبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي بنمو الناتج المحلي الإجمالي وأداء الصادرات هي الهند.

- النقل التكنولوجي وتنمية المهارات: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر قناة لنقل التكنولوجيا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي تتميز التقنيات المتطورة، مما يمكن البلدان المضيفة من تعزيز قدراتها التكنولوجية وإنتاجية العمالة. إن وجود بيئة تتميز بالاستثمارات الأجنبية قد يساهم في تحفيز المنافسة مع الشركات المحلية، مما يؤدي إلى تطوير المنتجات والخدمات وتحسين جودتها.
 - إطار السياسة ومناخ الاستثمار: حاولت العديد من الدول جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير مناخ جيد عن طريق إصلاحات نفذت دول مثل تركيا إصلاحات استراتيجية تشمل الأطر القانونية والحوافز الضريبية، والتي تعتبر ضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - تعد بيئة الاستثمار المواتية أمراً بالغ الأهمية لتعزيز القدرة التنافسية، لأنها تشجع تدفقات رأس المال وتدعم النمو الاقتصادي المستدام).
- وفي حين ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً على أنه مفيد لتعزيز القدرة التنافسية الدولية، يرى البعض أن الاعتماد المفرط على الاستثمارات الأجنبية قد يؤدي إلى مواطن ضعف، مثل الاعتماد الاقتصادي وانخفاض الاستثمار المحلي. لا يزال تحقيق التوازن بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الصناعات المحلية يمثل تحدياً للعديد من الدول.

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر

يبتشكل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مجموعة من العوامل القانونية والاقتصادية والمؤسسية التي تهدف إلى توفير بيئة ملائمة للمستثمرين المحليين والأجانب، وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، عملت الحكومة الجزائرية على إدخال إصلاحات تشريعية، من أبرزها القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، الذي يهدف إلى توفير الضمانات القانونية وتقديم الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين مناخ الأعمال.

كما يرتبط تطوير مناخ الاستثمار بمدى استقرار البيئة الاقتصادية، وتوفر البنية التحتية والعقار الاقتصادي والتمويل، فضلاً عن فعالية المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار ومرافقة المستثمرين. ورغم الجهود المبذولة، لا تزال فعالية هذه الإصلاحات مرتبطة بمدى تطبيقها على أرض الواقع وقدرتها على تجاوز العراقيل التي تواجه المستثمرين. ومن هذا المنطلق، نتطرق فيما يلي إلى واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، وأهم الهيئات المكلفة بترقيته ومرافقته.

المطلب الأول: المناخ الاقتصادي والاجتماعي

1- البيئة الاقتصادية

أ. الاستقرار الاقتصادي: يشمل معدلات التضخم، النمو الاقتصادي، وأسعار الصرف سنتطرق لها لاحقاً بشرح مفصل. تتمتع الجزائر بعضوية في الاتحاد الإفريقي واتفاقية التجارة الحرة الإفريقية (AfCFTA)، مما يتيح للشركات الوصول إلى أسواق إفريقية واسعة.

ب. حجم السوق: بلغ عدد سكان الجزائر لسنة 2023 حوالي 46 مليون نسمة مقارنة ب 44 مليون نسمة لسنة 2020. بمتوسط دخل شهري يبلغ 34000 دينار جزائري حسب احصائيات المكتب الوطني للإحصاء.

ج. الموارد الطبيعية: تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في احتياطات النفط والغاز على مستوى العالم. وفقاً لتقارير وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية فإن حجم الاحتياطات الجزائرية التي تشمل جميع المنتجات مجتمعة (النفط والغاز والمكثفات وغاز البترول المسال) تقدر بأكثر من 4300 مليون طن مكافئ نفط منها 55 بالمائة من الغاز الطبيعي إلى غاية 1 جانفي 2020¹. إضافة إلى ذلك تُعتبر الزراعة في الجزائر قطاعاً حيويًا يساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني. تشير التقديرات إلى أن حجم سوق الزراعة في الجزائر يبلغ حوالي 4.86 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن ينمو هذا السوق ليصل إلى 6.09 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029، أي بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 4.65% خلال الفترة من 2024 إلى 2029². لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية وتطوير هذا القطاع بشكل مستدام، يجب على الجزائر التركيز على:

- إدارة الموارد المائية بشكل فعال: استخدام تقنيات الري الحديثة وترشيد استهلاك المياه.
- التكيف مع التغيرات المناخية: تطوير أصناف مقاومة للجفاف والحرارة.
- تطوير البنية التحتية في المناطق الزراعية: تحسين شبكات الطرق ووسائل النقل والتخزين.
- تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي: تطوير تقنيات زراعية جديدة تناسب الظروف المحلية.

يتضح من تحليل عناصر البيئة الاقتصادية أن الجزائر تمتلك مقومات استثمارية مهمة، تتمثل في اتساع السوق المحلية، وتوفر الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، وهي عوامل من شأنها تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للمستثمرين الأجانب. غير أن الاستفادة من هذه المقومات تبقى رهينة بتحقيق استقرار اقتصادي مستدام، وتحسين كفاءة السياسات الاقتصادية، بما يضمن استمرارية النشاط الاستثماري وتقليل درجة المخاطر. ومن هذا

¹ www.energy.gov.dz اطلع عليه يوم 2025/02/10 على الساعة 20.00

² www.mordorintelligence.com/ اطلع عليه يوم 2024/12/15 على الساعة 22.00

المنطلق، فإن البيئة الاقتصادية لا تعد هدفا في حد ذاتها، وإنما تمثل أحد المحددات الأساسية لقدرة الاقتصاد الجزائري على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تنافسيته الدولية.

2- اليد العاملة: تتميز الجزائر بتكاليف عمالة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى مثل تونس والمغرب، مما يجعلها وجهة جذابة للمستثمرين. حيث احتلت الرتبة 88 بمتوسط أجر يبلغ 291.11 دولار لسنة 2023¹، هذه التكاليف المنخفضة تساعد على تقليل النفقات التشغيلية للمشاريع الأجنبية، حيث بلغ الحد الأدنى للأجور 20.000 دج.

العوامل المؤثرة على تكاليف اليد العاملة: تتأثر اليد العاملة بمجموعة عوامل من بينها:

- **نوع العمل:** تختلف التكاليف حسب طبيعة العمل (بناء، زراعة، خدمات).
- **الموقع الجغرافي:** قد تؤثر المناطق الحضرية والريفية على مستوى الأجور والتكاليف.
- **مستوى الخبرة:** العمال ذوو الخبرة العالية قد يتقاضون أجورا أعلى.

لا تقتصر أهمية اليد العاملة على انخفاض تكلفتها، بل تمتد إلى مستوى تأهيلها وإنتاجيتها وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة. فالمستثمر الأجنبي يبحث عن مزيج يجمع بين تكلفة مناسبة وكفاءة إنتاجية مرتفعة، لذلك فإن الاستثمار في التعليم والتكوين المهني يمثل عنصر حاسم في رفع جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على المدى الطويل اقتصاديا.

03- البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية عنصرا جوهريا يؤثر بشكل كبير على جاذبية الاستثمار والنمو الاقتصادي. في الجزائر، حقق هذا القطاع تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة، لكنه ما زال يواجه تحديات تستدعي تنفيذ إصلاحات واستثمارات واسعة لتعزيز كفاءته وتطويره.

أ- النقل: تمتلك الجزائر شبكة نقل واسعة بحكم مساحتها حيث ندرجها كالتالي:

- **الطرق البرية:** تمتلك الجزائر شبكة طرق واسعة تتجاوز 120 ألف كيلومتر، من بينها الطريق السيار شرق-غرب الذي يعد مشروعا ضخما على مستوى إفريقيا. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لتطوير الطرق الريفية وتحسين الربط بين المناطق الداخلية والمراكز الحضرية.
- **السكك الحديدية:** يبلغ طول شبكة السكك الحديدية حوالي 4200 كيلومتر، وتسعى الحكومة لتطويرها لربط المدن الكبرى وتحسين النقل البري، مع مشاريع قيد التنفيذ كخطوط القطارات السريعة لزيادة الكفاءة.

¹ cnnbusinessarabic.com اطلع عليه يوم 2024/12/15 على الساعة 23.00

- **الموانئ والمطارات:** تمتلك الجزائر 11 ميناء تجاريا رئيسيا، مثل موانئ الجزائر ووهران، التي تعد محاور حيوية للتجارة الدولية، بالإضافة إلى 36 مطارا، من بينها مطار هواري بومدين الدولي الذي يعتبر مركزا هاما للنقل الجوي.

ب- المياه والصرف الصحي: تتمتع الجزائر ببنية تحتية مائية متطورة نسبيا، مع مشاريع لتحلية مياه البحر وإنشاء السدود لتخزين المياه. ومع ذلك، تواجه تحديات تتعلق بندرة المياه وسوء توزيعها، خاصة في المناطق الجنوبية.

ج- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: شهدت الجزائر تقدما ملحوظا في تحديث البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تم زيادة سعة عرض النطاق الترددي الدولي بشكل كبير، حيث بلغت السعة المجهزة للشبكة الدولية للاتصالات 9.8 تيرابايت/ثاني، وهذا نتيجة انتشار شبكات الجيل الرابع وتهدف الجزائر إلى إطلاق الجيل الخامس في المستقبل القريب، أما فيما يخص الكهرباء فتبلغ نسبة انتاجها 97.7 % من المصادر النفطية وتغطي جميع السكان على مستوى الجزائر.

في إطار توجهاتها التنموية، تعمل الجزائر على تطوير البنية التحتية الوطنية عبر تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية وإنشاء محاور نقل إقليمية تربطها بالدول الإفريقية المجاورة، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي وتسهيل حركة التجارة والاستثمار. ويستند نجاح هذه المشاريع إلى توسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن الاستفادة من التعاون الدولي في مجالات التمويل ونقل الخبرات. وبالتوازي مع ذلك، يمثل التحول الرقمي أحد المرتكزات الأساسية للسياسات العمومية، نظرا لدوره في رفع كفاءة الأداء الإداري، وتعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات، بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال ودعم التنمية المستدامة. رغم المشاريع تواجه الجزائر بعض التحديات نلخصها كالتالي:

- **التمويل:** رغم الاستثمارات الكبيرة، تحتاج الجزائر إلى تمويل إضافي لتطوير البنية التحتية، خاصة مع تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الإيرادات الحكومية.
- **الصيانة:** ضعف الصيانة أدى إلى تدهور بعض البنية التحتية، ما يزيد من تكلفة إعادة التأهيل.
- **التفاوت الجغرافي:** يوجد تفاوت كبير في مستوى البنية التحتية بين المناطق الحضرية والريفية، ما يعيق التنمية المتوازنة.
- **البيروقراطية:** تعقيد الإجراءات الإدارية يؤثر سلبا على سرعة تنفيذ المشاريع الكبرى.

تشكل البنية التحتية أحد أهم المحددات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، لأنها تؤثر مباشرة في تكاليف الإنتاج والنقل والخدمات اللوجستية. فكلما كانت شبكات النقل والطاقة والاتصالات أكثر كفاءة، انخفضت تكاليف ممارسة الأعمال وازدادت قدرة المؤسسات على المنافسة. ورغم التحسن الذي عرفته الجزائر في هذا المجال، فإن

استمرار بعض الاختلالات المتعلقة بالصيانة والتفاوت الجغرافي والبيروقراطية قد يحد من الاستفادة الكاملة من هذه الاستثمارات، وهو ما يستدعي مواصلة الإصلاحات بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

4-الابتكار و التكنولوجيا: اهتمت الجزائر بشكل ملحوظ في مجال البحث والتطوير خلال عام 2019. تسجيل 292 براءة اختراع هو إنجاز كبير يعكس الابتكار والنشاط العلمي في البلاد. بلغ طلب تسجيل براءة الاختراع ب 268 ألف لسنة 2021. بالنسبة لهياكل البحث، يمكن تقسيمها إلى:

- 29مركز بحث : هذه المراكز تركز على إجراء الأبحاث العلمية في مجالات متعددة.
 - 12مركز بحث وتطوير : هذه المراكز تجمع بين البحث العلمي وتطوير المنتجات أو التقنيات الجديدة.
 - 26وحدة بحث : هذه الوحدات قد تكون جزءًا من الجامعات أو المؤسسات البحثية وتعمل على مشاريع بحثية محددة.
 - 07 وكالات بحث : هذه الوكالات قد تكون مسؤولة عن تمويل وتنسيق الأبحاث على المستوى الوطني.
- هذا التوزيع يعكس التزام الجزائر بتعزيز البحث العلمي والابتكار كجزء من استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما شهدت الجزائر ارتفاع في عدد مستخدمي الانترنت حيث بلغ 71 % من اجمالي السكان لنهاية سنة 2022، شهد عدد مستخدمي الإنترنت زيادة بنسبة 3.9% في يناير 2024 مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

جدول رقم 01: يوضح ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدخلات الابداع للفترة 2019-2022

المؤشرات	2019 (دولة 129)	2020 (دولة 130)	2021 (دولة 131)	2022 (دولة 131)
الترتيب العام	113	121	120	115
مؤشر مدخلات الابداع	100	111	109	110
1- المؤسسات	106	104	104	99
المناخ السياسي	111	110	106	103
البيئة التنظيمية	109	105	108	105
بيئة الأعمال	88	92	92	77
2- رأس المال البشري و البحوث	74	74	74	82
التعليم	90	85	91	94
التعليم العالي	36	36	31	51
البحث والتطوير	78	76	76	79
3- البنية التحتية	81	100	96	102
تكنولوجيا البحوث والمعلومات	115	114	112	115
البنية التحتية العامة	10	42	50	61
الطاقة و البيئة	74	79	83	110
4- تطور السوق	122	130	132	125
القروض	125	129	129	113
الاستثمار	99	130	131	110
التجارة والتنافسية	78	99	115	120
5- تطور بيئة الأعمال	126	126	124	120
العاملين في مجال المعرفة	110	115	116	111
روابط الابداع	122	111	107	111
استيعاب المعرفة	117	113	115	125

المصدر: The Business School For The World (INSEAD), 2019,2020,2021,2022

نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب الترتيب العام للجزائر للفترة ما بين 2019-2022 حسب مؤشر مدخلات الابداع، حيث تحسنت قليلاً من رتبة 121 في سنة 2020 إلى الرتبة 115 في سنة 2022. أما فيما يخص تطور المؤشر العام لمدخلات الابداع فيظهر استقرار نسبياً خلال الفترة، مع تراجع طفيف من الرتبة 109 في سنة 2021 إلى الرتبة 110 في سنة 2022.

- تحسن مؤشر المؤسسات وهذا يعود إلى تحسن المؤشرات الفرعية المتضمن المؤشرات التالية: المناخ السياسي، البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ تحسن طفيف في مؤشر المؤسسات من الرتبة 106 في سنة 2019 إلى الرتبة 99 في سنة 2022.

- استقر مؤشر رأس المال البشري والبحوث نسبياً خلال السنتين ابتداء من سنة 2019، ثم تراجعت الجزائر إلى الرتبة 82 سنة 2022 وهذا ناتج عن تراجع التعليم العالي لنفس السنة من الرتبة 31 لسنة 2021 إلى الرتبة 51 لسنة 2022.

- تراجع مؤشرات البنية التحتية خاصة مؤشر البنية التحتية العامة بفارق 11 رتبة لسنة 2022 مقابل السنة التي سبقتها، وهذا ما انعكس على انخفاض مستوى ترتيب الجزائر ضمن مؤشر البنية التحتية من الرتبة 96 في سنة 2021 إلى الرتبة 102 في سنة 2022.

- تحسن مؤشر السوق وبيئة الأعمال لسنة 2022 حيث بلغت رتبة الجزائر 125، 120 على الترتيب، وهذا نتيجة تحسن المؤشرات الفرعية المتمثلة في القروض والاستثمار والعاملين في مجال المعرفة.

تعكس نتائج مؤشر الابتكار أن الجزائر تمتلك قاعدة بحثية ومؤسسات علمية يمكن البناء عليها، إلا أن ضعف تحويل نتائج البحث العلمي إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة يحد من أثرها في تعزيز التنافسية الدولية. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الابتكار لا يقاس بعدد مراكز البحث أو براءات الاختراع فقط، وإنما بمدى مساهمته في رفع الإنتاجية، وتطوير التكنولوجيا المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تعتمد على المعرفة والابتكار. لذلك فإن تحسين منظومة الابتكار يمثل أحد الشروط الأساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري في المدى الطويل.

المطلب الثاني: المناخ القانوني

وضعت الجزائر مجموعة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تنظيم وتسهيل الاستثمار، مع التركيز على حماية المستثمرين وتقديم الحوافز من خلال وكالات خاصة. إلا أن هذه القوانين مرت بمراحل مختلفة تأثرت بالتحولات الاقتصادية والسياسية نحاول عرضها بصورة مختصرة:

الفرع الأول: قوانين مناخ الاستثمار في الجزائر

1- قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990:

اقتصر قانون النقد والقرض 10/90 على مادة وحيدة وهي المادة 183 التي تنص على: يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال - عوض بتحويل إلى الجزائر لتمويل أي نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عن/ أو لأي شخص معنوي المشار إليه صراحة بموجب قانوني.¹

ولقد وسعت هذه المادة ولأول مرة من مجال رأسمال الأجنبي ليشمل كل النشاطات الاقتصادية الا ما كان منها مخصصا للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها، ونكون بذلك-بحق- أمام أول الضربات الموجهة إلى مبدأ الحماية وتدخل الدولة المباشر في الاقتصاد وسيره.

إن أول ما جاء به قانون النقد والقرض في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب مستثمرين محليين بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم وغير المقيم. حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو مؤسسات متفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه الصراحة بموجب نص المشاركة، أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية كما

أن هذا القانون في مادته 183 يشجع على إقامة العلاقات الاستثمار بين المتعاملين الوطنيين والأجانب رغبة في خلق مناصب الشغل جديدة أو لجلب تكنولوجيا، وفي مادة 184 تم وضع ضمانات فيها يخص الطرق النقل وتحويل رؤوس الأموال ومداخل وفوائد المستثمرين الأجانب، أما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج من أجل ضمان النشاطات التكميلية في خارج عملهم في الجزائر.²

¹ الجريدة الرسمية، قانون 90-10 المتعلق النقد والقرض، رقم 16، 1990.

² منصور الزين، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص 95.

بالرغم من أن قانون 90-10 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية مما يعني أنه ليس بقانون الاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي:¹

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة، وإقرار امكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال؛
- التخلي نهائيا عن التركيز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع العام والخاص، لهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين بالإضافة إلى أن المصرف المركزي يلعب دور هيئة الاستثمار بالسهر على ضمان حقوق المستثمرين وتطبيق القوانين؛
- ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 15 بالمئة و49 بالمئة، وذلك بفتح المجال لكل اشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.

2-المرسوم التشريعي رقم 12/93²

جاء هذا النص القانوني كنتيجة لعمل تحضيرى دام أكثر من سنتين، لأن المراسيم التمهيدية لهذا القانون كانت قد وضعت منذ عام 1991³ ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو اجنبيا؛⁴ ونظرا للأوضاع الأمنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال فترة 1993-2000 استثمارات أجنبية مباشرة كثير سوى في قطاع المحروقات، وقد بلغت عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1.6 مليون دولار.⁵

وقد جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض، وهو يبين الارادة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات، وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث أحدث عدة تغيرات وبذلك فهو يتركز على ما يلي:

- 1-المعاملة المماثلة لكل المستثمرين؛
- 2-اعفاء القطاع الخاص الوطني والأجنبي من قيود التي كانت في ظل القوانين السابقة؛
- 3-منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير الاستثمار؛⁶

¹ مروة كرامة، حدة رايس، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية-دراسة تحليلية-، مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص66.

² الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي، 64، أكتوبر 1993.

³ م بودهان، الأسس والاطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الملكية للطباعة والنشر و التوزيع، الحراش، 2000، ص129.

⁴ فريدة مزياي، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية بسكرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 6، 4-4 ماي 2009، ص54.

⁵ آمال براهيمية، ظرفية سلامية، التعجيل بالتغيير تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل واثرها على المؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 12-13.

⁶ كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 1، الجزائر، 1999، ص11.

4- ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها.¹

3- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001²

جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات في القطاعات الانتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والاقليم، والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات مخصصة إلى انشاء الشباك الموحدة على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار واصدار التراخيص؛³ كما تم انشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، هذا الأخير مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والفصل في اتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.⁴

4- الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006⁵

إن الأمر 06-08 المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 في المائة من الرأسمال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

5- قانون 09/01 المؤرخ في 26 جويلية 2009

في عام 2009، تم فرض قاعدة الشراكة الدنيا (49-51%) من خلال قانون المالية التكميلي، والتي نصت على:

- إلزامية الشراكة مع طرف جزائري: بحيث لا تتجاوز حصة المستثمر الأجنبي 49% من رأسمال المشروع؛
- تطبيق شامل: شملت القاعدة جميع القطاعات دون استثناء.

تأثير القاعدة على الاستثمار الأجنبي:

¹ محمد رضا حنتحات ، محددات الاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، المعهد الوطني لتخطيطي والاحصاء، الجزائر، 2007، ص80.

² الجريدة الرسمية ، الأمر 01-03، متعلق بتطوير الاستثمار، العدد47، أوت 2001.

³ بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، قسنطينة، الجزائر، العدد04، جوان 2006، ص76.

⁴ آمال براهيمية ، ظرفية سلامية ، مرجع سبق ذكره، ص13.

⁵ الجريدة الرسمية، الأمر رقم 08-06 ، العدد47، 19 جويلية 2006.

1- تراجع الاستثمارات الأجنبية: أدى هذا الإجراء إلى انخفاض جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية، بسبب القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب.

2- انتقادات واسعة: وجهت انتقادات للقانون باعتباره عائقا أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا. وهو ما أدى إلى إلغاء قاعدة الشراكة من خلال قانون المالية لسنة 2020¹:

أقر قانون المالية لعام 2020 إلغاء القاعدة في معظم القطاعات، باستثناء القطاعات الاستراتيجية التالية:

- الطاقة (النفط والغاز)؛

- الصناعات الدفاعية؛

- النقل الجوي والبحر؛

- المواد الصيدلانية.

الهدف من هذا التعديل كان:

- تحسين مناخ الاستثمار.

- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

06- قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 :

ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار، بهدف²:

1. تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية؛

2. ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة؛

3. تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية؛

4. إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة؛

5. تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة؛

6. تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية؛

7. تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

المبادئ: يرسخ هذا القانون المبادئ الآتية:

— حرية الاستثمار : كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا ، مقيم أو غير مقيم ، يرغب في الاستثمار ، هو حر في اختيار استثماره ، وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما،
— الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.

¹ خلاف فاتح، إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (-51% 49) في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02،

2021، ص 99.

² www.industrie.gov.dz/ اطلع عليه يوم 2024/12/31 على الساعة 21.00

أكد هذا القانون على استعمال الرقمنة لإيداع الملفات من أجل التخلص من البيروقراطية وتسهيل عمليات الاستثمار.

يتضح من استعراض تطور التشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر أن السياسة الاستثمارية مرت بعدة مراحل، عكست في مجملها التحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني. فقد اتجهت الإصلاحات الأولى إلى تحرير النشاط الاقتصادي وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، ثم عرفت مرحلة فرض قيود على الملكية الأجنبية من خلال قاعدة 51/49، قبل أن تتجه الدولة مجدداً إلى تبني سياسة أكثر انفتاحاً بإلغاء هذه القاعدة في معظم القطاعات وإصدار قانون الاستثمار لسنة 2022. ومن الناحية الاقتصادية، تعكس هذه التحولات سعي السلطات العمومية إلى تحقيق توازن بين حماية المصالح الوطنية وتعزيز جاذبية الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية. كما أن استقرار الإطار التشريعي ووضوحه يعدان من أهم المحددات التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار، لأن تغير القوانين بصورة متكررة يزيد من درجة عدم اليقين ويرفع مخاطر الاستثمار، وهو ما قد يؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: الهيئات والمجالس المكلفة بتطوير الاستثمار

إن البيئة التشريعية مهما قيل عنها بأنها خطوة واحدة في مجال الإصلاحات الجارية، تبقى غير مجدية إلا لم يوفر لها الإطار المؤسسي، الذي يضمن لها التنفيذ الفعلي وفي هذا السياق فقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات أنشأت من خلالها هيئات ومؤسسات تكون بمثابة الإدارة الفاعلة بتحريك الاستثمار. ومن أهم ما جاءت به قوانين الاستثمار من وكالات وأجهزة نذكر منها بالخصوص وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ENSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، الشباك الوحيد (GU)، صندوق دعم الاستثمارات (CSI)، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار (MIPI).

1. المجلس الوطني للاستثمار:

يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع وتحديد إستراتيجية تطوير الاستثمار، ويقترح كافة التدابير التحفيزية للاستثمار ويفصل في اتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية للاستثمار والمستثمر في ظل النظام الاستثنائي، وفي المزايا الممنوحة للمستثمرين كما يقوم المجلس بتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من مزايا النظام الاستثماري.

ومن المهم الإشارة إلى أن المجلس الوطني للاستثمار لا يمثل سلطة إدارية مستقلة ولكن قراراته أو تعليماته لا توجه مباشرة للمستثمر، بل توجه إلى الجهات الإدارية المكلفة بتطبيق النصوص القانونية الخاصة بترقية الاستثمار أي

الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على وجه التحديد، ويعتبر المجلس إحدى الهيئات المستحدثة في إطار قانون 2001.¹

-وحسب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني وتشكيلته وتنظيمه وسيره فانه يوضع المجلس تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته.²

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب المادة 36 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 هي مؤسسة عمومية لات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار.³

3. الشباك الوحيد: وتحدد المادة 23 من الأمر 01-03 مهام الشباك الوحيد في القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتقديم الخدمات الإدارية إلى كل صاحب مشروع يود الاستفادة منها وينشأ على مستوى كل ولاية.⁴ والشباك الوحيد على مستوى الولاية يقوم بالمهام الآتية:

- يسجل ممثل الوكالة التصريحات بمشاريع الاستثمار وطلبات منح المزايا ويسلم في الحال شهادات الإيداع لجميع الاستثمارات المصرح بها، ويكلف أيضا بتقديم كل المعلومات الضرورية للمستثمرين.
- يتعين على ممثل المركز الوطني للسجل التجاري أن يسلم في اليوم نفسه شهادة عدم سبق التسمية ويسلم في الحال الوصل المؤقت الذي يمكن المستثمر من القيام بالترتيبات الضرورية لإنجاز الاستثمار.

في حين حققت الجزائر تقدما في تحسين مناخ الاستثمار، لا تزال هناك تحديات، لا سيما في تحويل المدخرات إلى استثمارات بسبب القضايا التنظيمية والنظام المصرفي المتعثر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على استثمارات عائدات النفط يشكل مخاطر، حيث يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي والنمو. وتسلط هذه العوامل الضوء على الحاجة إلى الإصلاحات المستمرة وتنويع الاقتصاد للحفاظ على مناخ الاستثمار وتعزيزه.

تعتبر الهيئات والمؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار الحلقة التنفيذية للإطار القانوني، إذ لا تقتصر فعالية التشريعات على النصوص القانونية في حد ذاتها، وإنما ترتبط بمدى كفاءة المؤسسات المكلفة بتطبيقها. ومن هذا المنطلق، فإن وجود أجهزة متخصصة، مثل المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد، من شأنه أن يساهم في تبسيط الإجراءات وتقليص الآجال الإدارية وتعزيز ثقة المستثمرين. غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل مرتبطا بمدى التنسيق بين مختلف الهيئات، وتعميم الرقمنة، والحد من البيروقراطية، بما ينعكس بطريقة إيجابية على تحسين مناخ الاستثمار وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

¹ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 01-281، المتعلق بتشكيلته المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، العدد 55، 26 سبتمبر 2006، ص 06

² الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 06-355، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، العدد 64، 11 أكتوبر 2006، ص 12.

³ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 06-356، المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتطويرها وسيرها، العدد 64، 11 أكتوبر 2006، ص 13.

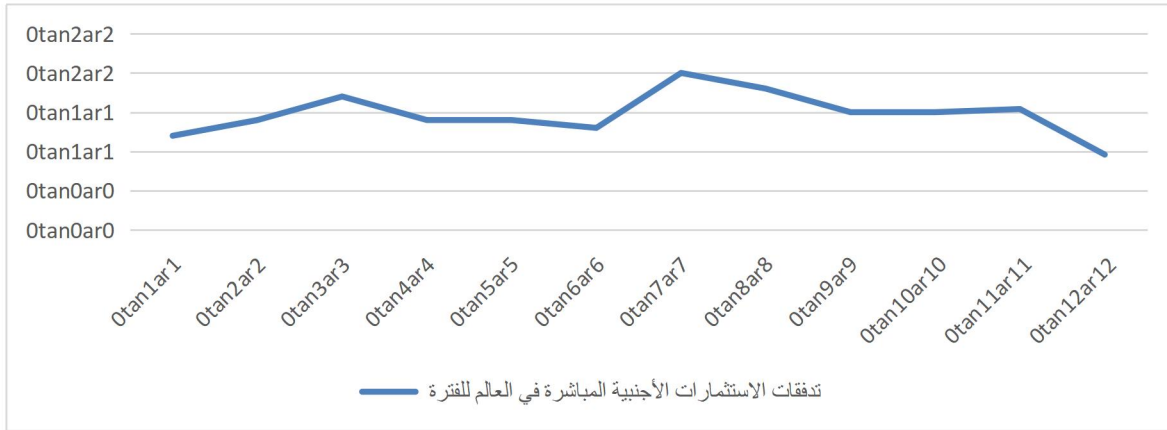
⁴ الجريدة الرسمية، الفصل الثالث من المرسوم التنفيذي 06-356، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الثالث: حجم التدفقات الواردة عالمياً وعربياً

شهد العالم خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023 تحولات اقتصادية عميقة أثرت بشكل مباشر على حركة رؤوس الأموال العالمية، لا سيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). فقد ساهمت جائحة كوفيد-19، وما تبعها من اضطرابات في سلاسل التوريد، وتباطؤ التجارة العالمية، وظهور توترات جيوسياسية جديدة، في إعادة تشكيل خريطة الاستثمار العالمي. و تهدف الدراسة إلى تحليل التطور الكمي والنوعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، بالاعتماد على بيانات وتقارير صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وصندوق النقد العربي نوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة 2009-2020.

شكل رقم 01: يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة 2020-2009.

الوحدة: تريليون دولار



المصدر: تقرير اونكتاد ، 2009-2021.

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض حاد في عام 2020 لتصل إلى نحو 998.9 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 1.53 تريليون دولار في عام 2019¹، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة تقارب 35%، ويرجع سبب الانخفاض إلى الصدمة الاقتصادية الناتجة عن الجائحة التي عرفها العالم.

سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على الحصة الأسد من التدفقات بالرغم من تراجعها من 261.4 مليار دولار أي ما يعادل 17.1 % من مجموع التدفقات الواردة للعالم إلى 156.32 مليار دولار لنفس الفترة السابقة الذكر وهو ما يعادل 15.6 % من إجمالي التدفقات ، تليها الصين في المرتبة الثانية حيث ارتفعت تدفقتها من 141.2 مليار دولار سنة 2019 إلى 149.3 مليار دولار سنة 2020. توزعت الرتب الأخرى

¹ اونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2021.

حسب الشكل أدناه للدول العشر الأكثر تدفقا للاستثمارات الواردة محتملة الرتبة الثالثة سنغافورة رغم تراجعها سنة 2020 لـ 90.6 مليار دولار بـ 20.7 % مقارنة بسنة 2019.

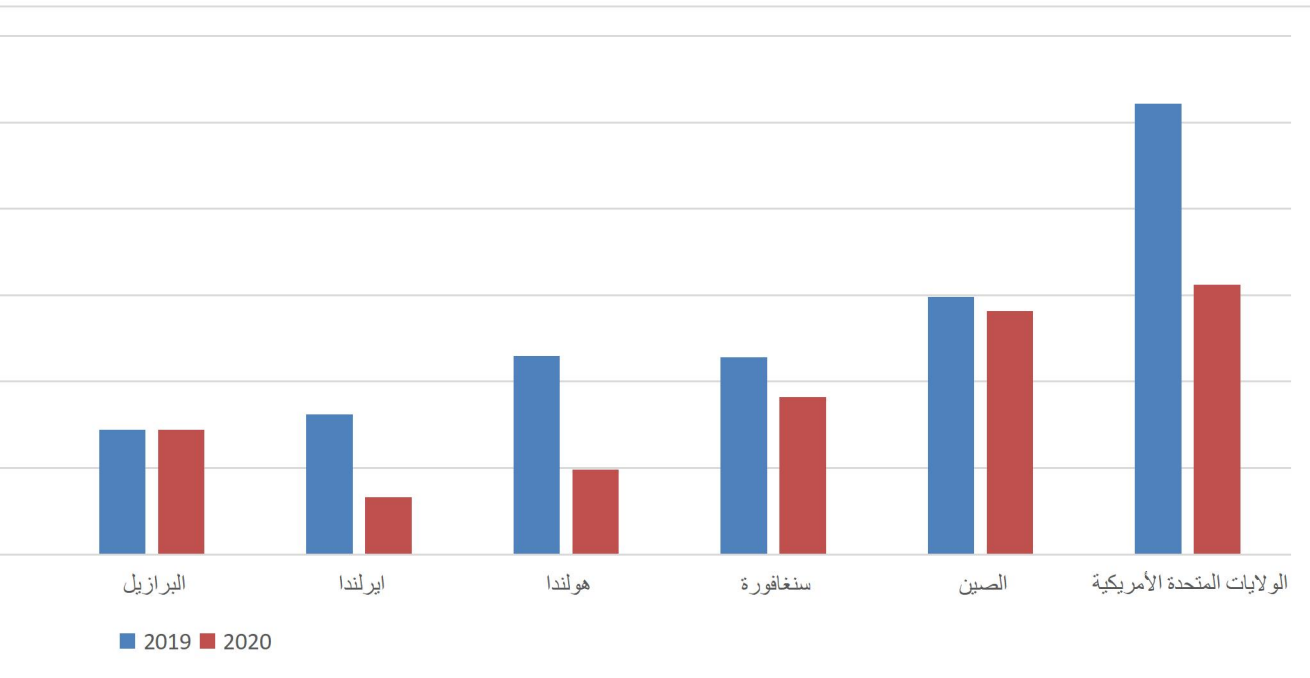
في عام 2021، شهدت التدفقات انتعاشا ملحوظا حيث تجاوزت مستويات سنة 2019 مسجلة تدفقات بقيمة 1.6 تريليون دولار أي ارتفاع بنسبة 64%¹، مدفوعة بانتعاش الاقتصاد العالمي، وحزم التحفيز الكبيرة، وتراكم الطلب الكامن، وإعادة تقييم سلاسل التوريد العالمية. تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة لتصل إلى 795 مليار دولار. كما شهدت الاقتصادات النامية زيادة قوية بنسبة 30%، لتصل إلى 837 مليار دولار، وهي أعلى مستوياتها. لكن هذا الاتجاه لم يستمر طويلاً، حيث عادت التدفقات إلى الانخفاض سنة 2022 مسجلة 1.30 تريليون دولار ناتجة بشكل أساسي عن الحرب في أوكرانيا، وارتفاع التضخم، وتشديد السياسات النقدية، وتزايد مخاوف الركود. هذا التراجع كان مركزا على دول الاقتصادات المتقدمة، بينما يمكن القول أن الدول النامية حافظت على استقرار التدفقات نسبيا. شهد العالم انخفاض في التدفقات الاستثمارية الواردة لغاية سنة 2023 حيث أشار تقرير الاستثمار العالمي لنفس السنة إلى 1.33 تريليون دولار متأثرة بتزايد التوترات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع الثقة في الأسواق.

في عام 2023، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات المتقدمة بنسبة 4% لتصل إلى 1.06 تريليون دولار. وانخفضت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات النامية بنسبة 11% لتصل إلى 491 مليار دولار. وانخفضت التدفقات من آسيا النامية بنسبة 6%. كانت أكبر 5 اقتصادات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2023 هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وسويسرا وهونغ كونغ. وظلت حصة الاقتصادات المتقدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى الخارج مستقرة، حيث بلغت 68%. ظلت التدفقات من آسيا مصدرا مهما للاستثمار، حيث تمثل 28% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

يتضح من تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا أن هذه التدفقات تتأثر بدرجة كبيرة بالظروف الاقتصادية والمالية والجيوسياسية الدولية، وهو ما يؤكد أن قرارات المستثمرين لا تعتمد فقط على خصائص الدولة المضيفة، وإنما تتأثر أيضا بالبيئة الاقتصادية العالمية. فقد أدى انتشار جائحة كوفيد-19 إلى ارتفاع درجة عدم اليقين، مما دفع العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى تأجيل مشاريعها الاستثمارية، في حين ساهم التعافي الاقتصادي خلال سنة 2021 في استعادة جزء معتبر من التدفقات. كما يبرز استمرار التقلبات خلال سنتي 2022 و 2023 أهمية الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الحفاظ على جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يفسر اختلاف قدرة الدول على استقطاب هذه التدفقات خلال فترات الأزمات.

¹ أونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2022، 09/ 06/ 2022، ص 04

شكل رقم 02: يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لأعلى عشرة دول في العالم لسنة 2020



المصدر: محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، صندوق النقد العربي، 2023، ص 07.

عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية تذبذبًا خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تأثيرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والصحية، التي انعكست على قرارات المستثمرين وحركة رؤوس الأموال بين الدول. وقد تأثرت هذه التدفقات بشكل خاص بتداعيات جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وتراجع الاستثمارات العابرة للحدود، وتأجيل العديد من المشاريع الاستثمارية. وفي هذا السياق، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2020 بنحو 5.3%، لتبلغ حوالي 36.9 مليار دولار. ويعكس هذا التراجع تأثير المنطقة بالظروف الاقتصادية العالمية، مع تفاوت تأثيرها من دولة إلى أخرى تبعًا لاختلاف أوضاعها الاقتصادية ومدى قدرتها على جذب الاستثمارات.

كما يرتبط توزيع هذه التدفقات بين الدول العربية بتباين الموارد الطبيعية، وحجم الأسواق المحلية، ومستوى تطور البنية التحتية، ومدى استقرار البيئة القانونية والمؤسسية. ومن ثم، فإن دراسة توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة تسمح بالتعرف على تفاوت قدرة الدول العربية على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتحديد موقع كل دولة ضمن الخريطة الاستثمارية العربية. ويوضح الجدول التالي توزيع هذه الاستثمارات بين الدول العربية خلال الفترة محل الدراسة.

جدول رقم 02: يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية للفترة 2010-2020

الوحدة: مليون دولار

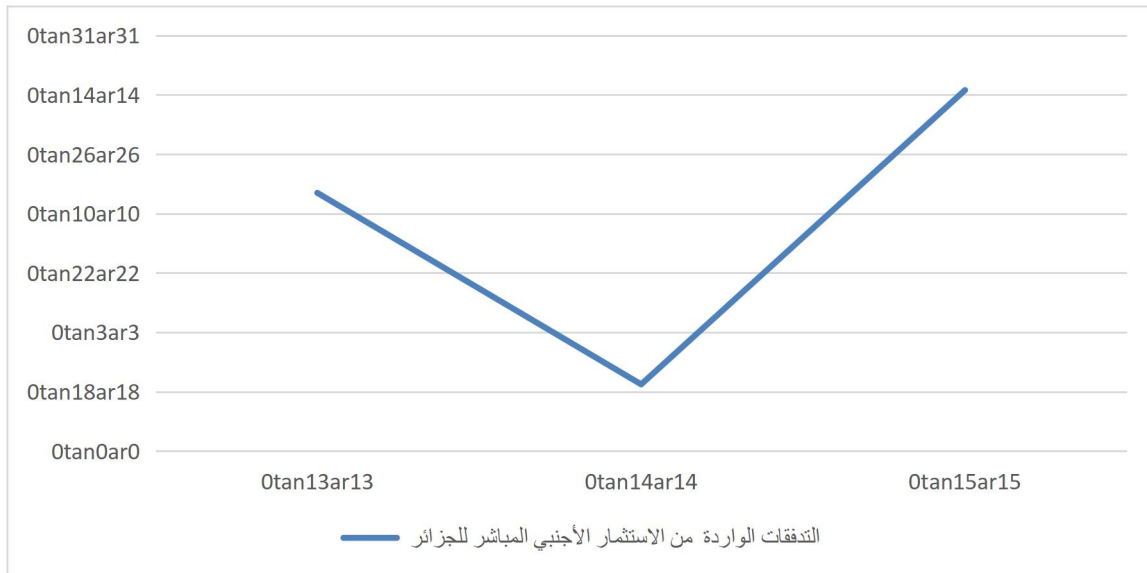
الدولة	2010	2015	2019	2020	2020-1970
الجزائر	2.301	-585	1.382	1.125	33.081
السعودية	29.233	8.141	4.562	5.486	263.541
السودان	2.064	1.728	825	717	29.471
العراق	1.396	-7.574	-3.076	-2.896	-28.983
عمان	1.243	3.255	3.420	4.093	36.425
فلسطين	206	103	132	52	3.489
قطر	4.670	1.071	-2.813	-2.434	28.861
الكويت	1.305	311	104	-319	12.922
لبنان	3.708	2.159	2.055	...	58.874
مصر	6.386	6.925	9.010	5.852	132.589
المغرب	1.574	3.255	1.720	1.763	53.365
موريتانيا	131	502	885	979	9.974
الدول العربية	69.984	30.624	39.012	36.936	934.650
سنغافورة	57.460	59.700	114.162	90.562	1.078.036
تركيا	9.085	18.976	9.290	7.880	238.990
الأردن	1.689	1.600	730	726	34.396
الإمارات	8.797	8.551	17.875	19.884	179.616
البحرين	156	65	1501	1.007	27.395
تونس	1.513	1.003	845	652	31.743
العالم	1.396.203	2.065.238	1.530.228	998.891	33.198.843

المصدر: محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن، نفس المرجع السابق، ص 07.

نلاحظ من خلال الجدول أن الامارات استحوذت نسبة 54% من اجمالي التدفقات الاستثمارات العربية لسنة 2020 بما يعادل قيمة 19.884 مليون دولار تليها مصر و السعودية بقيمة 5852 مليون دولار، 5486 مليون دولار على التوالي. أما الجزائر احتلت الرتبة السادسة ضمن 16 دول عربية بقيمة 1125 مليون دولار لنفس السنة السابقة. أما اذا لاحظنا المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر من سنة 1970-

2020 فالسعودية تصدر القائمة بمجموع 263541 مليون دولار تليها الامارات ثم مصر بمجموع 179616 مليون دولار، 132589 مليون دولار على الترتيب. في حين يبلغ المجموع التراكمي للجزائر لغاية سنة 2020 حوالي 33081 مليون دولار ، مما جعلها تصنف في الرتبة 08 ضمن القائمة حسب الجدول السابق. في سنة 2023 شهدت الجزائر ارتفاع لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سجلت قيمة 1216 مليون دولار ، برصيد تراكمي بلغ 36.9 مليار دولار¹ فقد تصدرت المرتبة الأولى على مستوى الدول الاتحاد المغربي. يرجع تفسير هذه النتائج إلى وجود تفاوت واضح بين الدول العربية في قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو تفاوت يعكس اختلاف جودة بيئة الأعمال، واستقرار التشريعات، وحجم السوق، ومستوى التنوع الاقتصادي. ويلاحظ أن الدول التي تبنت إصلاحات اقتصادية ومؤسسية بصورة أسرع استطاعت استقطاب تدفقات استثمارية أكبر، في حين ظلت تدفقات الاستثمار إلى الجزائر منخفضة رغم توفر الموارد الطبيعية واتساع السوق. ويعكس التحسن المسجل خلال سنة 2023 بداية استجابة المستثمرين للإصلاحات التشريعية الأخيرة، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 2022، إلا أن استدامة هذا التحسن تبقى مرتبطة باستمرار الإصلاحات وتحسين مناخ الأعمال. نلاحظ هذا التطور من خلال الشكل التالي.

شكل رقم 03 : يوضح تطور التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة في الجزائر للفترة 2021-2023.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ادارة البحوث وتقييم مخاطر الدول، الجزائر، 2024، ص 10

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ادارة البحوث وتقييم مخاطر الدول، الجزائر، 2024، ص 10

توزيع المشاريع الاستثمارية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية انخفاضاً ملحوظاً من مختلف المناطق الجغرافية سنة 2020، وذلك تحت تأثير التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19. وقد أدى هذا التراجع إلى وصول حجم الاستثمارات إلى مستويات منخفضة، حيث انخفضت التكلفة الاستثمارية الإجمالية بنحو 44% مقارنة بالعام السابق، لتسجل حوالي 34 مليار دولار أمريكي. لم يقتصر التأثير على القيمة الاستثمارية فحسب، بل امتد ليشمل عدد المشاريع الاستثمارية الوافدة، التي تراجعت من 1092 مشروع تجاري لسنة 2019 إلى حوالي 616 مشروع تجاري فقط لسنة 2020. احتلت دول أوروبا الغربية المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الاستثمارية الموجهة إلى الدول العربية، وذلك رغم الانخفاض الكبير في حجم هذه المشاريع بنسبة تقارب 54.7% إذ سجلت 252 مشروعاً بلغت حوالي 8 مليار دولار سنة 2020. أما فيما يخص عدد المشاريع المتدفقة من دول آسيا والمحيط الهادي للدول العربية فهي أيضاً عرفت تراجعاً بنحو 46.6% لسنة 2020 لتبلغ 114 مشروع تجاري بحوالي 8111 مليون دولار. الجدول التالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية للدول العربية للفترة 2019-2020.

من الناحية الاقتصادية، فإن انخفاض عدد المشاريع الاستثمارية لا يقتصر أثره على تراجع حجم رؤوس الأموال الوافدة، بل يمتد إلى انخفاض فرص نقل التكنولوجيا، وتراجع فرص العمل، وضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في تنويع القاعدة الإنتاجية. كما يبين التوزيع القطاعي للمشاريع أن المستثمرين يوجهون استثماراتهم نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق العائد والأقل تعرضاً للمخاطر، وهو ما يبرز أهمية توفير بيئة استثمارية مستقرة ومحفزة لزيادة جاذبية مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر. ويعكس هذا التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية مدى تأثير المنطقة بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، لاسيما في ظل اعتماد عدد من الاقتصادات العربية على الاستثمارات الخارجية كمصدر مهم لتمويل المشاريع التنموية ودعم النمو الاقتصادي. كما تشير هذه التطورات إلى أن قرارات المستثمرين الأجانب أصبحت أكثر ارتباطاً بتقييم مستويات المخاطر والاستقرار الاقتصادي والمؤسسي، الأمر الذي أدى إلى تفضيل الأسواق التي تتمتع بمرونة اقتصادية أكبر وقدرة أعلى على مواجهة الأزمات. ومن ثم، فإن تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية يتطلب مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، ورفع كفاءة المؤسسات، بما يساهم في استعادة ثقة المستثمرين وزيادة قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات الأجنبية في مرحلة ما بعد الأزمات العالمية.

جدول رقم 03 : يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية للدول العربية للفترة 2019-2020

الدول										2020	2019
المشاريع الاستثمارية (مليون دولار أمريكي)	حصة المشاريع الاستثمارية من إجمالي المشاريع (%)	عدد المشاريع	عدد الشركات	عدد الوظائف التي تم توفيرها	المشاريع الاستثمارية (مليون دولار أمريكي)	حصة المشاريع الاستثمارية من إجمالي المشاريع (%)	عدد المشاريع	عدد الشركات	عدد الوظائف التي تم توفيرها	2020	2019
الجزائر	2.316	3.8	24	17	4.988	77	0.2	6	6	251	
الإمارات	13.557	22.5	445	407	30.578	9.139	26.9	347	336	14.729	
البحرين	1.051	1.7	29	27	2.976	883	2.6	15	15	1.547	
جيبوتي	181	3	3	3	90	101	0.3	2	2	109	
مصر	13.715	22.8	140	86	25.232	1.387	4.1	43	42	6.096	
العراق	2.117	3.5	13	12	900	1.063	3.1	1	1	97	
الأردن	2.290	3.8	26	20	1.505	248	0.7	6	6	225	
الكريت	695	1.2	26	18	2.210	200	0.6	9	9	511	
لبنان	290	5	12	12	599	84	0.2	3	3	84	
ليبيا	70	1	2	2	323	0	0.0	1	1	7	
موريتانيا	159	...	2	2	246	11	0.0	1	1	14	
المغرب	3.069	5.01	111	100	15.365	2.402	7.1	54	49	11.813	
عمان	3.647	6.1	61	54	6.227	6.119	18.0	23	22	2.396	
فلسطين	347	6	3	2	84	-	-	-	-	-	
قطر	1.581	2.6	28	25	2.982	915	2.7	20	19	1.000	
السعودية	12.527	20.8	134	106	16.031	10.411	30.7	73	64	8.780	
السودان	78	1	2	2	956	319	0.9	2	2	2.572	
تونس	2.519	4.2	31	25	4.545	482	1.4	9	9	3.707	
إجمالي الدول العربية	60.208	100	1.092	815	115.837	33.935	100	616	529	54.010	

المصدر: محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن، مرجع سبق ذكره 2023، ص 10

انخفض عدد المشاريع الاستثمارية للدول العربية من 1092 مشروع بقيمة مليون دولار 60.208 لسنة 2019 الى 616 مشروع بقيمة 33.935 مليون دولار لسنة 2020. فعلى الرغم من الاتجاه العام لانخفاض

عدد المشاريع للدول العربية لسنة 2020 ، إلا أن أداء الدول العربية ليس متجانسا. ففحين سجلت بعض الدول انخفاضا واضحا مثل : الجزائر. حيث انخفضت عدد المشاريع من 24 مشروع بقيمة 2316 مليون دولار لسنة 2019 الى 06 مشاريع بقيمة 77 مليون دولار وهو ما أدى الى تقليل فرص العمل من 4988 وظيفة الى 251 وظيفة لسنة 2020 . ثم شهد ارتفاع طفيف لسنة 2023 في عدد المشاريع مسجلة 09 مشاريع¹ . تعتبر الصين من أكبر المستثمرين لسنة 2023 من حيث التكلفة الاستثمارية بعدما كانت اسبانيا لسنة 2020. من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك دول سجلت انخفاض نسبي لعدد المشاريع مثل : المغرب ، جيبوتي والسعودية ، وهناك دول أخرى سجلت ارتفاع لسنة 2020 من بين هذه الدول: السودان و عمان. أما فيما يخص بالتوزيع القطاعي لهذه المشاريع شهدت قيمة المشاريع الاستثمارية تراجعاً في معظم القطاعات خلال عام 2020، متأثرة بالظروف الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، سجلت بعض القطاعات استثناء ملحوظ، حيث ارتفعت قيمة المشاريع الاستثمارية في قطاعات مثل الاتصالات وتقنية المعلومات، البنية التحتية للإنترنت، والمواد الكيميائية بنسب 73.7% و 37.4% و 9% على التوالي لتسجل 2916 مليون دولار، 1890 مليون دولار، 8215 مليون دولار على الترتيب . وبرز قطاع المواد الكيميائية كأكثر القطاعات جاذبية للاستثمار، حيث استحوذ على أعلى قيمة استثمارية إجمالية بلغت حوالي 8.2 مليار دولار أمريكي. في المقابل، شهدت القطاعات الأخرى انخفاضات، إذ تراجعت المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 6.6% لتسجل قيمة 7.1 مليار دولار أمريكي، بينما سجل قطاع الطاقة المتجددة تراجعاً حاداً بنسبة 61% في نفس السنة السابقة لتسجل 3540 مليون دولار.

المبحث الثالث: مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري

تبرز أهمية دراسة مؤشرات التنافسية العالمية والعربية، لفهم موقع الدول ضمن الاقتصاد العالمي، وتحليل العوامل المؤثرة في أدائها، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم من حيث التكنولوجيا، العولمة، والتحديات الاقتصادية ، نحاول في هذا الجزء التطرق إلى مكانة الجزائر ضمن أهم مؤشرات التنافسية العالمية والعربية .

المطلب الأول: مؤشر التنافسية العالمي

تقرير التنافسية العالمي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وهو مؤشر مركب يقيس القدرة التنافسية لكل دولة من خلال (12) محور يضم كل منها عددا من المؤشرات الفرعية، تشمل: المؤسسات، البنية التحتية،

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وايمان الصادرات، نفس المرجع السابق، ص 11

الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، فعالية السوق، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التقنية، حجم السوق، تطور الأعمال والابتكار

شكل رقم 04: يوضح محاور مؤشر التنافسية العالمي

مؤشر التنافسية العالمي

مجموعة عوامل الابتكار و التطور

مدى تطور بيئة الاعمال

محور الابتكار

مجموعة كفاءة التدريب

محور التعليم العالي و التدريب

محور كفاءة السوق

كفاءة سوق العمل و العمال

تطور الأسواق المالية

الجاهزية التكنولوجية

حجم السوق

مجموعة المتطلبات

المؤسسات

البنية التحتية

بيئة الاقتصاد

الصحة و التعليم

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على تقرير التنافسية العالمية، 2019، ص 09 .

دراسة مرتبة الجزائر في مؤشرات التنافسية العالمية تمثل خطوة مهمة لفهم وضعها الاقتصادي على الصعيد الدولي. ومن خلال تحليل الجدول الذي يعكس هذه المؤشرات، من خلال الجدول التالي نحاول استعراض ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية الذي يضم 137 دولة من خلال 12 محور تضم 98 مؤشر. منها 44 مؤشر مبني على استبيانات بينما 54 المتبقية مبنية على بيانات احصائية للفترة ما بين 2009-2020.

جدول رقم 04: يوضح ترتيب الجزائر عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2009-2020

السنة	الترتيب عالميا	عدد الدول	درجة المؤشر العام
2009-2008	99	134	3,7
2010-2009	83	133	3,9
2011-2010	86	139	4,0
2012-2011	87	142	4,0
2013-2012	110	144	3,7
2014-2013	100	148	3,8
2015-2014	79	144	4,1
2016-2015	87	140	4,0
2017-2016	87	138	4,0
2018-2017	86	137	4,0
2019-2018	92	140	-
2020-2019	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات تقارير التنافسية العالمية :

World economic forum, the global competitiveness ,reports;

2008,2009,2010,2011,2012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تتغير رتبها بتذبذب بسيط مقارنة بالدول الأخرى، حيث شهدت سنة 2013 تراجعا كبيرا في الترتيب الدولي بدرجة 3.7 في المؤشر العام متحصلة على الرتبة 110، ثم تليها الرتبة 100 للسنة 2014. بعد ذلك عرفت الجزائر تحسن جيد في درجة المؤشر العام 4.1 من مجموع 07 درجات سنة 2015 في رتبة 79 عالميا و 09 عربيا من ضمن 15 دول عربية، لتتخفص إلى 4,0 سنة 2016 و 2017 محافظة على نفس الترتيب عالميا 87 و 09 عربيا. ثم تتراجع مرة أخرى سنة 2019 متحصلة على الرتبة 92 من بين 140 دولة.

يمكن تفسير أسباب تدهور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية بسبب عدة عوامل، أحد الأسباب الرئيسية هو السياسات والبرامج غير الفعالة التي تنفذها الحكومة الجزائرية والتي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية. لم تنجح هذه السياسات في دمج المؤسسات الجزائرية في السوق العالمية، مما أدى إلى ركود القدرة التنافسية. حيث شهد مؤشر معززات الكفاءة تراجع قدره 0.4 لتبلغ قيمة المؤشر 3.1 برتبة 136 للسنة 2013/2012. إضافة إلى ذلك تراجع مؤشر الابتكار بـ 0.7 ليبلغ قيمة 2.3 برتبة 138، وهذا ما ينعكس على الافتقار إلى الابتكار والبنية التحتية غير الكافية والتحديات في الأطر التنظيمية التي تعيق النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية. إضافة إلى ذلك يفسر تراجع رتبة الجزائر في سنة 2015-2016 إلى انخفاض أسعار البترول الذي ترجم بسياسة التقشف التي اعتمدها الجزائر في تلك الفترة وهو ما ينعكس على تراجع مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي وتراجع ترتيبه بـ 27 مرتبة. أما فيما يخص تحسن رتبة الجزائر للسنة 2014-2015 يعود سبب ذلك إلى ارتفاع مؤشرات المتطلبات الرئيسية حيث ارتفع إلى 6.4 درجة مع بلوغ الرتبة 11. لم يكن يكفي التحسن بهذا فقط بل وايضا تتحسن كلا من مؤشر معززات الكفاءة والابتكار في نفس السنة ينعكس هذا التحسن بعدة عوامل، أبرزها زيادة الاستثمارات في البنية التحتية واستمرار الحكومة في الاستفادة من الموارد المالية المتراكمة خلال فترة ارتفاع أسعار النفط. ورغم بداية تأثير انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، إلا أن الاقتصاد الجزائري تمكن من الحفاظ على استقرار نسبي في بعض المؤشرات الأساسية. ومع ذلك، يبقى هذا التحسن محدودا وغير مستدام بسبب غياب إصلاحات هيكلية عميقة لمعالجة التحديات طويلة الأمد.

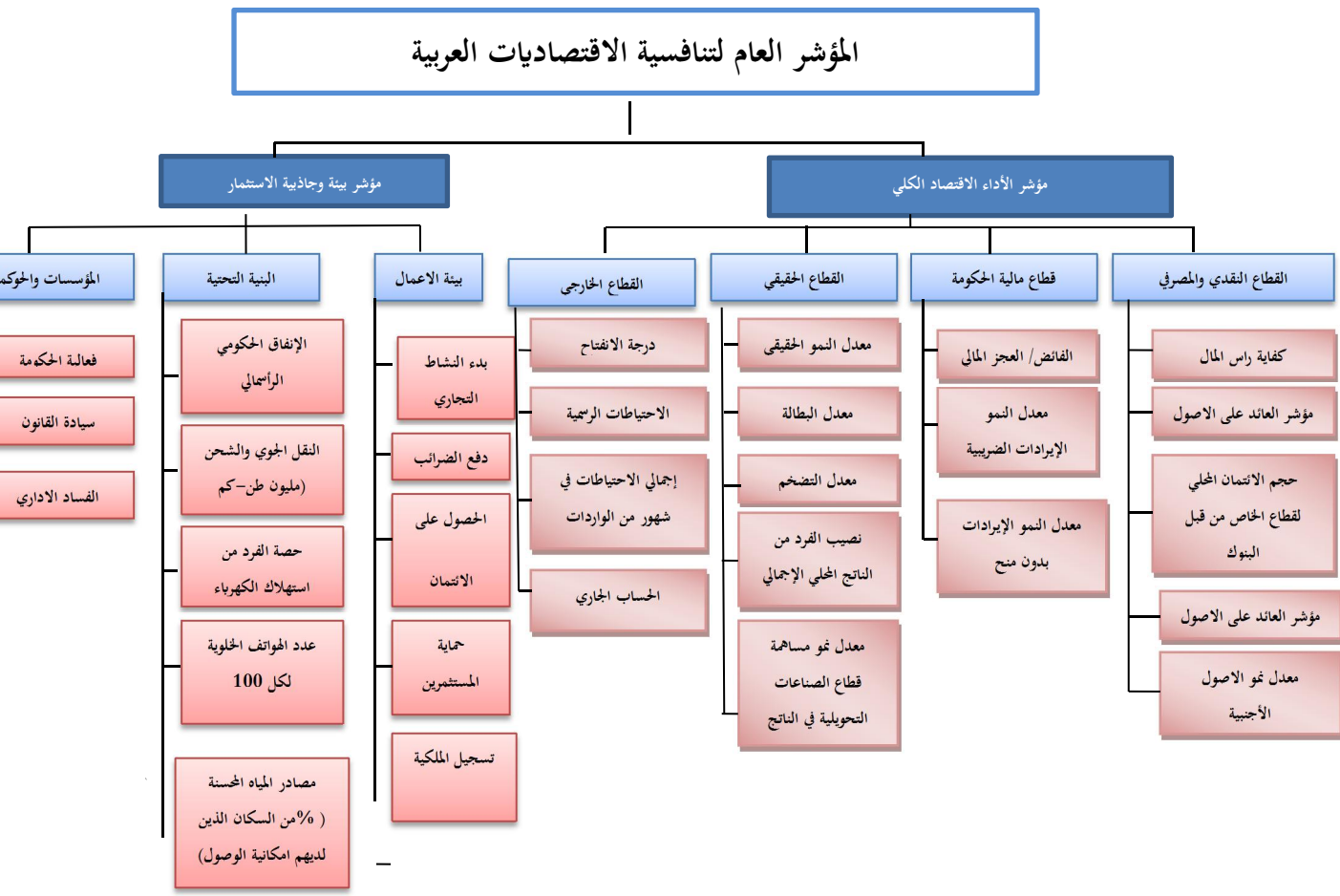
يتضح من تطور مؤشر التنافسية العالمية أن أداء الاقتصاد الجزائري ظل يتسم بالتذبذب خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس محدودية الإصلاحات الهيكلية مقارنة بالتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي. ومن الناحية الاقتصادية، فإن التنافسية لا ترتبط فقط بتوفر الموارد الطبيعية، وإنما بقدرة الاقتصاد على تحسين الإنتاجية، وتطوير الابتكار، وتعزيز كفاءة المؤسسات والبنية التحتية. لذلك فإن استمرار الجزائر في مراتب متأخرة يعكس وجود اختلالات هيكلية تحد من قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويله إلى قيمة مضافة حقيقية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تنافسية الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العربي

يصدر مؤشر التنافسية العربي عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت منذ سنة 2003 يركز هذا التقرير على قياس مستويات التنافسية العربية من خلال حساب مؤشر مركب لها وتحليل نتائجه بشكل موضوعي ودقيق، وقد جاءت نتائج هذا المؤشر لتعكس حجم التحديات التي تواجه الدول العربية في مجال تدعيم مستويات تنافسياتها، وبالتالي النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال تسريع النمو وإعادة توزيعه بشكل عادل. عرف مؤشر التنافسية العربي مرحلتين حيث اهتم المعهد العربي للتخطيط إلى انقسامه بين مؤشرين: مؤشر التنافسية

الجارية، مؤشر التنافسية الكامنة. يضم الأول 04 محاور بمجموع 53 مؤشر فرعي أما الثاني فيضم 03 محاور بمجموع 17 مؤشر فرعي آخر اصدار للتنافسية العربية للمعهد كان سنة 2012 موضحا احصائيات لسنة 2011 ، بعد ذلك اهتم صندوق النقد العربي بإصدار تقارير عن التنافسية العربية بداية من سنة 2016 ، حيث وضع التقرير إلى إعادة تقسيم مؤشر التنافسية العربية بصياغة مختلفة منقسما إلى قسمين مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي و مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار كما يوضح الشكل التالي.

شكل رقم 05: يوضح المؤشر العام لتنافسية الدول العربية



المصدر: تقرير صندوق النقد العربي، 2020، ص 04.

يسعى مؤشر التنافسية العربية إلى تمكين الدول العربية من تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال عدة محاور رئيسية:

- **تبسيط بيئة الأعمال:** من خلال تسهيل الإجراءات الروتينية، تقليل التعقيدات البيروقراطية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، مما يشجع على الاستثمار ويدعم روح المبادرة.
- **استثمار في رأس المال البشري:** من خلال التركيز على التعليم والتدريب المستمر، وتطوير مهارات القوى العاملة، لضمان وجود كوادر مؤهلة قادرة على المنافسة في السوق العالمي.
- **تشجيع الابتكار:** من خلال دعم البحث العلمي والتطوير، وحماية الأفكار المبتكرة، لتعزيز الإنتاجية وتطوير منتجات وخدمات جديدة.
- **تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية:** من خلال زيادة حجم التجارة والاستثمار بين الدول العربية، وبناء شراكات اقتصادية قوية، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المشترك. باختصار، يهدف المؤشر إلى خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار، قادرة على المنافسة على المستوى العالمي، وتحقيق رفاهية الشعوب العربية. من خلال الجدول التالي نستعرض درجة مؤشر التنافسية للجزائر للفترة ما بين 2007-2020.

جدول رقم 05: يوضح أداء الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة 2009-2020

السنوات	الدرجة	الرتبة	عدد الدول
2009	0.22	20	24 منها 08 دول أجنبية
2011	0.36	24	30 منها 13 دولة أجنبية
2017	0.23	16	22
2019	0.5-	13	17
2020	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على احصائيات تقارير التنافسية العربية:

المعهد العربي للتخطيط، 2009، 2011. صندوق النقد العربي 2017، 2019، 2020.

من خلال هذا الجدول نستعرض تطور أداء مؤشر التنافسية للجزائر حيث شهد تغيرات ملحوظة:

في 2009، سجلت 0.22 برتبة 20 ثم نلاحظ تحسن طفيف في درجة المؤشر لسنة 2011. مسجلا بـ 0.36 ليتراجع مرة اخرى ليصل -0.5 سنة 2015. أما بالنسبة لتقرير تنافسية الاقتصاديات العربية للعدد 03 المتضمن فترة دراسة للسنوات من 2012 إلى سنة 2015 حلت الجزائر المرتبة 12 في بمؤشر -0,2324-

بينما صنفت دول الخليج بالمراكز الأولى: الإمارات، السعودية، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان تليهم الأردن والمغرب، لبنان، تونس على الترتيب. حافظت الجزائر على نفس الترتيب في تقرير التنافسية الاقتصادية العربية للعدد 04 للسنوات من سنة 2016 إلى 2019 إذ احتلت الرتبة 21 بمقارنتها مع الدول العربية، إضافة إلى دول المقارنة الأخرى المتمثلة في: سنغافورة، البرازيل، اسبانيا، جنوب افريقيا، تايلاند، الهند، ماليزيا، تركيا. في حين تحسن أداء بعض الدول العربية مثل: المغرب، ليبيا، الكويت وعمان.

أشارت احصائيات صندوق النقد العربي في العدد السابع من اصدارات تقرير التنافسية العربية لسنة 2023 إلى تحسن ترتيب الجزائر من الرتبة 23 إلى الرتبة 20 للفترة 2019-2022 مقارنة بالفترة 2018-2021، كما تحسن ترتيب كل من: الأردن، الإمارات، العراق، عُمان، قطر، الكويت، ليبيا، اليمن. استحوذت كل من الإمارات، وقطر، والسعودية وعمان والكويت والبحرين، على المراكز الستة الأولى على مستوى الدول العربية على الترتيب، في مؤشر التنافسية.

تشير نتائج مؤشر التنافسية العربية إلى أن الجزائر لم تستطع تحقيق تقدم مستدام مقارنة بعدد من الاقتصادات العربية، خاصة تلك التي انتهجت سياسات إصلاحية أكثر شمولاً في مجالات تنوع الاقتصاد، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز كفاءة المؤسسات. ومن هذا المنطلق، فإن تحسن بعض المؤشرات خلال السنوات الأخيرة يمثل إشارة إيجابية، إلا أنه يبقى غير كاف لإحداث تحول جوهري في القدرة التنافسية، ما لم يصاحبه استمرار الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية وتعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

نحاول في هذه الدراسة الإشارة إلى مؤشر جاذبية بيئة الاستثمار:

توفر الدول العديد من التسهيلات التي تساهم بدرجة كبيرة في استقطاب الاستثمارات، مثل تطوير البنية التحتية لاسيما الطرق المعبدة والموانئ والمطارات، إلى جانب الخدمات الأخرى، كالكهرباء والمياه وخطوط الهاتف. إضافة إلى مكافحة الفساد والرشاوي والمحسوبيات، وتقديم جميع التسهيلات الائتمانية و الإعفاءات الضريبية للمستثمر الأجنبي لتشجيعه على إقامة المشاريع الاستثمارية. كما تعم الدول على تحسين الجوانب التشريعية التي تضمن حقوق المستثمرين وتقدم الحوافز والتسهيلات الإجرائية لإقامة المشاريع التجارية، فضلاً عن توفير الموارد البشرية المؤهلة والتكنولوجية. يتكون مؤشر جاذبية بيئة الاستثمار من ثلاثة مؤشرات فرعية يتفرع منها 13 متغير كمي حسب دراستنا. من خلال الجدول التالي نستعرض تطور أداء الجزائر ضمن مؤشر الجاذبية وبيئة الاستثمار.

جدول رقم 06: يوضح تطور أداء الجزائر ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للفترة 2012-2020

الترتيب	جاذبية وبيئة الاستثمار									
	البنية التحتية									
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	المؤشر
21	/	57,5	49	47,7	42,9	38,2	29,5	/	/	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (%) من السكان
20	/		3,4	3,4	3	3	2,8	/	/	جودة الموانئ التحتية (التنقيط من 01-07)
/	/	28	25	22	22	25	22	18	15	النقل الجوي والشحن (مليون طن-كم)
15	103,9	109,4	111,7	111	115,8	113	108,4	100,8	97,5	اشتراكات الهاتف الخليوي (لكل مئة شخص)
/	/	/	92,6	...	92,6	83,6	84	84,5	84,9	الوصول إلى الوقود النظيف (%)
المؤسسات والحوكمة الرشيدة										
19	-0,53	0,44	0,59	-0,6	-0,54	-	-0,48	-0,54	-	فعالية الحكومة
		-	-			0,51			0,54	
21	-0,78	0,78	0,86	-0,86	-0,86	-	-0,73	-0,66	-	سيادة القانون
		-	-			0,83			0,75	
19	-0,64	0,64	0,6	-0,61	-0,69	-	-0,62	-0,47	-	الفساد الإداري
		-				0,68			0,47	
قطاع بيئة الأعمال										
22	78	79,9	48,5	47,59	47,61	76,1	74,1	73,1	...	بدء النشاط التجاري
25	44,3	44,3	44,3	50,7	50,7	43,8	43,8	50,6	...	تسجيل الملكية
19	72,1	71,9	71,9	59,9	59,9	10	10	18,8	...	الحصول على الائتمان
25	20	20	20	33,3	33,3	33,3	33,3	30	...	حماية المستثمرين
22	53,9	53,9	53,9	55,6	55,6	46,1	45	41,6	...	دفع الضرائب

المصدر: صندوق النقد العربي، تقارير من سنة 2012-2022 .

حسب إصدارات صندوق النقد العربي تتغير المؤشرات الفرعية للمؤشر الإجمالي المتعلق بجاذبية وبيئة الاستثمار حيث تغير المؤشر الخاص بالوصول إلى الوقود وتعويضه بمؤشر الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية. نفس الشيء مع مؤشر جودة الموانئ التحتية تم تعويضه بمؤشر وقت الامتثال الحدودي للتصدير السلعي، حيث بلغ المؤشر الأول 31 يوم وهو ما سجل تحسن مقارنة بالسنوات الماضية حيث بلغت رتبة الجزائر 06 في كلا المؤشرين لكن هناك تراجع في المؤشر الثاني مسجلة 97 يوم تقريبا.

شهد أداء الجزائر في مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار خلال الفترة من 2012 إلى 2020 تباينا بين التحسن النسبي في بعض الجوانب واستمرار التحديات في أخرى. في محور البنية التحتية، سجلت الجزائر تقدماً ملحوظاً في نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من 29.5% في 2014 إلى 57.5% في 2020. ، مما

يعكس زيادة في الاستثمارات الرقمية، بينما ظلت جودة الموانئ التحتية مستقرة دون تحسينات كبيرة، واستمر النقل الجوي والشحن في تحقيق أداء متواضع من 18 مليون طن-كم في 2012 إلى 28 مليون طن-كم في 2018، أما في محور المؤسسات والحوكمة، فقد بقيت المؤشرات المتعلقة بفعالية الحكومة وسيادة القانون والفساد الإداري سلبية على مدار الفترة، مما يشير إلى ضعف في الحوكمة الرشيدة وضرورة تعزيز الإصلاحات المؤسسية. وفيما يتعلق ببيئة الأعمال، أظهرت الجزائر تحسنا في بعض المؤشرات مثل بدء النشاط التجاري، تحسن المؤشر من 73.1 في 2013 إلى 78 في 2020، وكذلك في الحصول على الائتمان حيث ارتفع من 10 في سنة 2015 إلى 72,1 سنة 2020، مما يشير إلى تقدم في إتاحة التمويل.

ومع ذلك، ظلت مؤشرات أخرى مثل تسجيل الملكية وحماية المستثمرين تعاني من ركود، ما يبرز الحاجة إلى إصلاحات أعمق لتحسين مناخ الاستثمار. إجمالاً، ورغم بعض التحسينات الملحوظة، لا تزال الجزائر تواجه تحديات كبيرة لتحقيق بيئة استثمارية أكثر تنافسية واستدامة.

● نقاط القوة:

- استقرار الأداء في بعض القطاعات: يشير الاستقرار النسبي في قطاعات النقل الجوي والشحن واستهلاك الكهرباء إلى وجود بنية تحتية أساسية متينة في هذه المجالات.
- تحسن في الحصول على الائتمان: هذا التطور الإيجابي يشجع على النشاط الاقتصادي والاستثمار.

● نقاط الضعف:

- تباطؤ في تطوير البنية التحتية وتحديثها.
- تراجع في فعالية الحكومة وسيادة القانون والفساد الإداري: هذه المؤشرات تعكس تحديات في الحوكمة والشفافية، مما يؤثر سلباً على بيئة الأعمال والاستثمار.
- صعوبات في بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية: هذه العقبات تزيد من تكلفة ووقت بدء المشاريع، مما يثبط روح المبادرة والابتكار.

توضح هذه النتائج أن تحسين جاذبية الاستثمار لا يعتمد على عنصر واحد، بل يتطلب تكامل مجموعة من العوامل تشمل جودة البنية التحتية، وكفاءة المؤسسات، وشفافية الإدارة، وسهولة ممارسة الأعمال. فرغم التحسن المسجل في بعض المؤشرات، مثل استخدام الإنترنت والحصول على الائتمان، فإن استمرار ضعف الحوكمة وصعوبة الإجراءات الإدارية يحد من قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المنتجة. ويؤكد ذلك أن تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري يتطلب إصلاحات مؤسسية وهيكلية متوازنة مع الإصلاحات الاقتصادية، بما يضمن توفير بيئة استثمارية أكثر استقراراً وجاذبية اقتصادياً.

المطلب الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال

تعريف مؤشر سهولة أداء الأعمال: هو مقياس عالمي يصدر سنوياً من البنك الدولي منذ سنة 2003، يهدف لتقييم بيئة الأعمال في الدول المختلفة. يهدف إلى قياس مدى ملائمة البيئة الاقتصادية والقانونية والإدارية لتأسيس وتشغيل المشاريع التجارية. ينقسم المؤشر إلى عشر مؤشرات فرعية تتمثل في: سهولة بدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص، تسجيل الملكية، الحصول على التمويل، الحصول على الكهرباء، تسوية الاعسار، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود. يقيس المؤشر الوقت، التكلفة، وعدد الإجراءات المطلوبة لإتمام الأنشطة التجارية، ويظهر أداء كل دولة مقارنة بأفضل الممارسات العالمية. كلما ارتفعت الدولة في الترتيب، دل ذلك على بيئة أعمال أكثر جذباً للاستثمارات، وكلما تراجعت، كانت بيئة الأعمال أقل تنافسية ومليئة بالتحديات.

جدول رقم 07: يوضح تطور أداء الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2020.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	134	136	143	148	152	153	154	163	156	166	157	157

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على تقارير البنك الدولي :

2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015.

تعتبر احصائيات 2020 آخر اصدارات للبنك الدولي، حيث تحصلت الجزائر فيه على الرتبة 157 من بين 190 دولة. رغم تحسن تصنيف الجزائر بمقارنة سنة 2018 برتبة 166، الا أن أداء الجزائر يعتبر منخفض. وفقاً للنتائج المستمدة من مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي يمتد من 2009 إلى 2020، من الواضح أن الجزائر شهدت انخفاضاً مستمرا في هذا المؤشر. حيث حصلت على الرتبة 134 لسنة 2009 وتواصل تراجع الاداء إلى الرتبة 148 سنة 2012 من بين 183 دولة، ثم إلى الرتبة 163 سنة 2016 من بين 189 دولة ثم يستقر في الرتبة 157 سنة 2019 و 2020. ويؤكد هذا الاتجاه الطابع المعقد والمطول والمرهق للإجراءات التنظيمية والإدارية، مما يؤكد ضرورة إعادة التقييم الشامل وتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق لتحسين أداء العمليات التجارية داخل الجزائر. هذا التأكيد تؤيده المؤشرات الفرعية ذات الصلة. ويلاحظ أن بدء المشروع يتطلب إكمال 13 إجراءً إلزامياً، يتم تنفيذها على مدى 22 يوماً. في هذا السياق، تحتل الجزائر المرتبة 141 عالمياً. فيما يتعلق بإصدار تصاريح البناء، تتطلب هذه العملية تجميع 19 وثيقة وإجراءات، مع إطار زمني للإنجاز يبلغ 228 يوماً. يتطلب شراء الكهرباء مدة 180 يوماً. علاوة على ذلك، تحتل الجزائر المرتبة 157 من حيث تسجيل الملكية والمرتبة 171 في مؤشر الوصول إلى الائتمان، مع نقص ملحوظ في المرونة في الإطار التشريعي الذي يحكم هذا

المجال .بالإضافة إلى ذلك، تحتل المرتبة 176 في مجال مدفوعات الضرائب والرسوم، مما يمثل العديد من العوائق للمستثمرين في هذا الصدد.

تعكس نتائج مؤشر سهولة أداء الأعمال أن البيئة التنظيمية في الجزائر ما زالت تواجه تحديات تحد من جاذبيتها الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بطول الإجراءات الإدارية وتعقيدها. ومن الناحية الاقتصادية، فإن ارتفاع تكاليف الوقت والإجراءات يقلل من تنافسية الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول المنافسة، ويؤثر في قرارات المستثمرين الأجانب عند اختيار مواقع استثماراتهم. لذلك فإن تحسين ترتيب الجزائر في هذا المؤشر يتطلب مواصلة الإصلاحات الإدارية، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع الرقمنة، بما يساهم في رفع كفاءة بيئة الأعمال وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الرابع: مؤشر الحرية الاقتصادية

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية (EFI) مقياساً حاسماً لتقييم درجة الحرية الاقتصادية عبر الدول، مما يعكس مدى دعم الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحقوق الملكية. تم تطوير EFI من قبل معهد فريزر، وقد تطور منذ إنشائه في عام 1996، ويضم الآن 42 مكوناً عبر خمس مجالات رئيسية، مما يسمح بإجراء مقارنات شاملة بين البلدان والتحليلات الزمنية¹.

تم استخدام منهجيات مختلفة، بما في ذلك مناهج صنع القرار متعددة المعايير، لتحسين المؤشر وتعزيز قابليته للتطبيق للمستثمرين وصانعي السياسات. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الحرية الاقتصادية والنمو، مما يشير إلى أن الدول ذات القيود الأقل تميل إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. يهدف المؤشر لتقييم مستويات الحرية الاقتصادية في 176 دولة حول العالم إلى تقديم صورة شاملة عن بيئة الأعمال وريادة الأعمال في هذه الدول. تعتمد هذه المنهجية على قياس 12 مؤشراً فرعياً موزعة على أربع ركائز رئيسية:

- سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)؛
- حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)؛
- الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)؛
- الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية).

يتم تصنيف اقتصاديات الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100، وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كالتالي²:

¹ www.heritage.org اطلع عليه بتاريخ 2023/10/12 على الساعة 18.00

² www.scpd.gov.kw اطلع عليه بتاريخ 2024/11/26 على الساعة 21.00

01. دول ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و100.
 02. دول ذات اقتصاد حر غالبًا إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و79.9.
 03. دول ذات اقتصاد حر معتدل إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و69.9.
 04. دول ذات اقتصاد غير حر غالبًا إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و59.9.
 05. دول ذات اقتصاد منغلق إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و4.
- بلغ عدد الدول المشاركة في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2019 ب 186 دولة. الجدول التالي يوضح تطور مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر.

جدول رقم 08: يوضح أداء الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2009-2020.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
درجة المؤشر	56.6	56.9	52.4	51	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	56.6

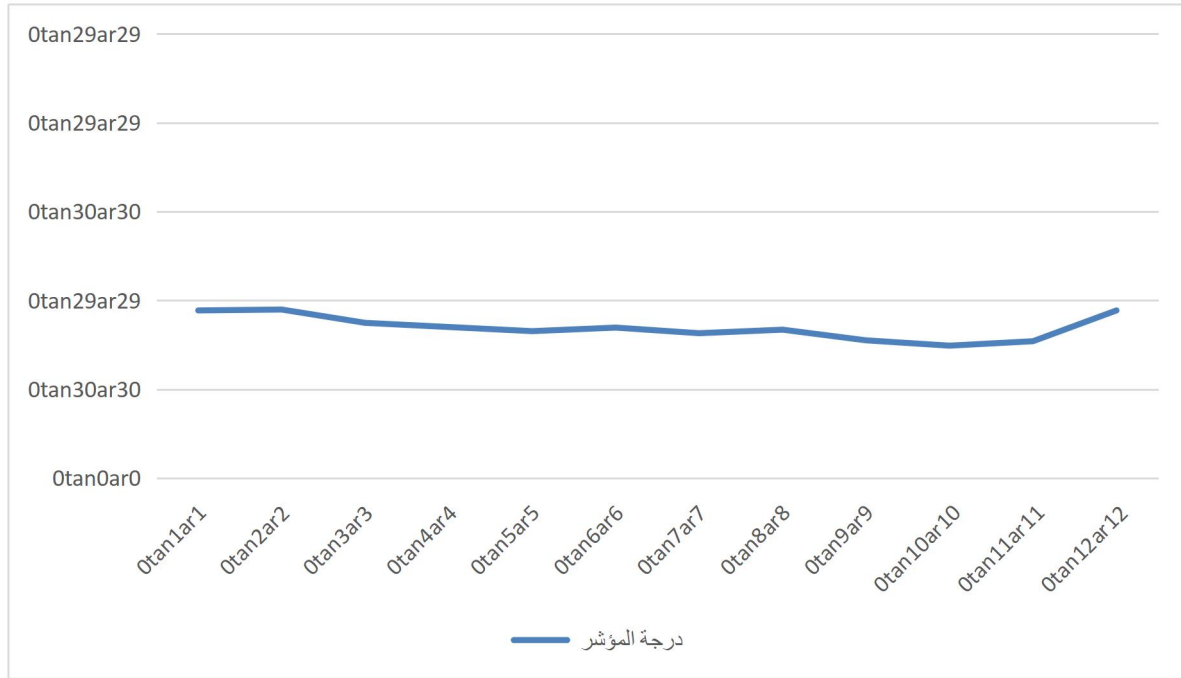
المصدر: www.heritage.org

من خلال الجدول يظهر أداء الجزائر خلال الفترة 2009-2019 تراجعًا عامًا. حيث سجل المؤشر درجة متوسطة قدرت ب (56,6) في 2009، ثم ارتفعت قليلاً في 2010، ولكن بعد ذلك شهدت تراجعًا مستمرًا، وصولاً إلى أدنى نقطة عند 44,7 في 2018. هذا الاتجاه يعكس انخفاضاً تدريجياً في مستويات الحرية الاقتصادية، نتيجة تدهور السياسات أو ضعف في الإدارة الاقتصادية.

كما أن البيانات تشير إلى تدهور كبير في ترتيب الجزائر من 157 في 2015 إلى 172 في 2017، وهو ما يضع الجزائر ضمن الدول الأقل تنافسية في هذا المجال. يرجع سبب تدهور أداء الجزائر إلى عدة عوامل منها سيطرة الدولة على قطاعات رئيسية من الاقتصاد، مثل الطاقة والبنية التحتية، تحد من دور القطاع الخاص. ووجود قوانين تقيّد الاستثمار الأجنبي مثل قاعدة 49/51 التي كانت تلزم الشريك الجزائري بالسيطرة على الشركات المشتركة، مما يضعف جاذبية الاستثمار .

في حين شهدت سنة 2020 تحسن طفيف في أداء الجزائر ب 56,6 درجة لكنه انخفض مرة أخرى حسب التقرير الصادر لسنة 2024 من مركز The Heritage Foundation الذي استهدف سنة 2022-2023 للدراسة برتبة 160 بدرجة 43,9.

شكل رقم 06: يوضح تطور أداء الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2020.



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على جدول رقم 08.

إن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير كبير على التنافسية الدولية فيمكن ملاحظة الأثر من خلال المحددات التي يصعب التفريق بينها، فحتى تنجح علاقة دول مستضيفة في رفع الاستثمار الأجنبي المباشر فلا بد من توفير بيئة مناخية جيدة.

ترتبط القدرة التنافسية كإطار لرفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية لبلد ما بمعدلات الإنتاجية فيها، وتعتبر من الحوافز التي تعمل على تحسين مستوى المعيشة. يمكن للاقتصاد أن يتمتع بعائدات جذابة لرأس المال وارتفاع في الأجور، وهو ما يترجم إلى زيادة الثروات للارتقاء بمستوى المعيشة للإنسان. وبالتالي على الحكومة خلق مناخ استثماري تستطيع فيه مؤسسات الأعمال تطوير مزاياها التنافسية في إنشاء الصناعات ودعم قدرات المؤسسات الوطنية للدخول في صناعات جديدة حيث يمكن تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية.

من هنا نستخلص أن للتنافسية أبعاد تؤثر فيها وهي:

- مستوى التحميل: من مستوى المؤسسة إلى مستوى القطاع ثم إلى مستوى الدولة.
- الشمولية: ويعني تحقيق الأهداف بفعالية وبأقل التكاليف، ويعني الاختيار الصحيح للغايات.

- النسبية : ويعني تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء أكانت بين أكثر من دولة أم ضمن الدولة ذاتيا مع امتداد فترة زمنية محددة.

اضافة الى ذلك استخلصنا في هذا الفصل إلى تحليل مستوى تنافسية الاقتصاد الجزائري في ضوء مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من تحليل المناخ الاجتماعي و الاقتصادي من أن الجزائر تعمل جاهدة لتحسين مناخها من خلال البنية التحتية والابتكار، حيث تطورت شبكة النقل والاتصالات بشكل ملحوظ، إذ قُدرت براءات الاختراع المسجلة بـ 292 براءة في 2019 وارتفع استخدام الإنترنت إلى 71 % من السكان، إلا أن تدهور بعض المراكز اللوجستية وتفاوت الخدمات بين المدن والقرى لا يزال يحدّ من الكفاءة الشاملة . أما على الصعيد الاقتصادي تتميز باستقرارٍ نسبيّ في معدلات التضخم وأسعار الصرف، مما وفر مقوماتٍ لجذب رؤوس الأموال . أما فيما يخص المناخ السياسي يعرض الإطار القانوني سلسلة إصلاحات بدأت بقانون النقد والقرض 90-10 الذي ألغى التمييز بين المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وأقرّ حرية تحويل رؤوس الأموال، ثم مرّ بمرسوم 93-12 وتأسيس الشباك الوحيد بموجب الأمر 01-03، وصولاً إلى قانون 22-18 الذي ركّز على دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية واقتصاد المعرفة، مع إبقاء بعض القيود على الشراكة في القطاعات الاستراتيجية . وتبيّن معطيات مؤشر مدخلات الابتكار (INSEAD) للفترة 2019-2022 تذبذب ترتيب الجزائر بين المركز 121 و 115، مع تحسن طفيف في مؤشرات المؤسسات وبيئة الأعمال وتراجع في البنية التحتية والتعليم العالي، ما يستدعي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتسريع الرقمنة، وتنويع الاقتصاد نحو التكنولوجيا والزراعة المستدامة، وتطوير مهارات الموارد البشرية، وتقوية الحوكمة والشفافية لضمان تنافسية مستدامة وجاذبية استثمارية متزايدة على المدى البعيد.

الفصل الثاني: دراسات سابقة

تشكل الدراسات السابقة العربية والأجنبية مرجعا أساسيا لفهم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الدولية، خاصة في السياق الجزائري. فقد أسهمت هذه الدراسات في تقديم تحليلات كمية ونوعية حول العلاقة بين تدفقات الاستثمار وتحسين الأداء الاقتصادي، من خلال أدوات إحصائية تتيح قياس الأثر على النمو الاقتصادي والتشغيل والإنتاجية. على المستوى العربي، ركزت دراسات على تحديات جذب الاستثمار في اقتصادات مشابهة للجزائر، بينما قدمت الدراسات الأجنبية نماذج تحليلية مقارنة لدور الاستثمار الأجنبي في رفع القدرة التنافسية. في حالة الجزائر، يتيح الجمع بين هذين التوجهين تحديد الفجوات البحثية وفهم العوامل المؤثرة في نجاح الاستثمار الأجنبي كأداة لتنويع الاقتصاد وتحسين التنافسية الدولية.

من خلال هذا المنظور، قمنا بتقسيم الفصل على المباحث التالية:

- المبحث الأول: الدراسات العربية.
- المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية
- المبحث الثالث: تحليل ومقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

اهتمت الكثير من الدراسات العربية والأجنبية بموضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والانتاجية...، كما اهتم الباحثين بموضوع التنافسية الدولية نظرا لأهميته في المجال الاقتصادي.

من خلال هذا الجزء من الأطروحة حاولنا اسقاط الضوء على بعض الدراسات العربية والأجنبية التي اطلع عليها ومقارنتها بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الدراسات العربية

وتتمثل الدراسات العربية التي تتشابه مع موضوع دراستنا في:

1- زهير حامد تركي زعيتر الدليمي، قياس وتحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مختارة للمدة 1990-2020، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2023.

تهدف الدراسة إلى بيان أهمية متغيرات الاقتصاد الكلي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة للفترة الزمانية 1990-2020، والمتمثلة بكل من (سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم والصادرات والاستيرادات والايادات العامة والنفقات العامة)، والتعرف على آثار هذه المتغيرات اعتمد في هذه الدراسة على المنهج التحليل الكمي القياسي، حيث اعتبر المتغير المستقل هو الاستثمار الاجنبي المباشر أما المتغيرات التابعة فتمثلت في: سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الرسمي، معدل التضخم، الصادرات، الواردات، الإيرادات العامة، النفقات العامة. إذ أن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى، كما أن الدراسة تحاول معالجة فرضية مفادها أن للمتغيرات الاقتصادية أثارا مباشرة وغير مباشرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصل الباحث في الأخير إلى نتائج مختلفة أهمها وجود تكامل مشترك بين المتغيرات والتي كان لها تأثير معنوي في جذب الاستثمار الأجنبي للدول المدروسة، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور مهم وفعال في تمويل المشاريع للدول المضيفة وخاصة المشاريع الكبيرة مثل البنى التحتية، كذلك توصلت الدراسة إلى أن السياسات التي اعتمدتها الدول المختارة في جذب الاستثمار الأجنبي، ومنها توفير البنية التحتية والموارد الأولية وكذلك الإعفاءات الضريبية لم تكن كافية بصورة كاملة، لذا تحتاج إلى البحث عن إجراءات أخرى أكثر فاعلية منها تطوير المنظومة المصرفية، كما أن الأزمات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها الدول تسبب انخفاض في الاستثمار الأجنبي وانسحاب المستثمر من هذه الدول، كما أن للنمو الاقتصادي العالمي تأثير في الاستثمار الأجنبي.

2- ياسر عامر حميد، بشار أحمد العراقي، تحليل اتجاهات المؤشرات التنافسية العالمية في البلدان العربية للفترة 2009-2018، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18، العدد 59، 2021.

تهدف الدراسة إلى تحديد واقع مؤشرات التنافسية العالمية للبلدان العربية عينة البحث وهي (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عمان، الامارات)، وتحديد اتجاهاتها وقياس مستويات تطورها، عبر تحليل سلوك واتجاه مؤشر التنافسية العالمية للمدة (2009-2018)، باستخدام منهجية التحليل الوصفي للأعمدة الاساسية المكونة لمؤشرات التنافسية العالمية التي تعكس مدى تطوره، فضلا، عن الاستعانة بالبرنامج الاحصائي Minitab19 وبعتماد Single Exp Smoothing ومقياس Mean Squared Deviation (MSD) للمقارنة بين النماذج المختلفة لأنواع المعادلات واختيار افضلها لتحليل الاتجاه العام لتلك المؤشرات، وقد افصحت النتائج عن تذبذب في مستويات القدرة التنافسية للدول العربية عينة البحث خلال مدة البحث حيث تصدرت الامارات افضل الرتب في الدول العربية بينما يبقى مستوى اداء مصر والجزائر منخفض مقارنة بباقي الدول ، الامر الذي يتطلب وضع الخطط الكفيلة لتعزيز استقرار تنافسية دول العينة والعمل على رفع مستوياتها عبر تبني اصلاحات هيكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والقانونية.

3- نشوى محمد عبد ربه، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج (ARDL)، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 40، العدد 01، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية من السلع والخدمات في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1977-2018، وذلك لتقديم توصيات لصانعي السياسة الاقتصادية، بشأن تحسين دور الاستثمار الأجنبي في مصر لزيادة نمو الصادرات المصرية. انتهجت الدراسة منهج التكامل المشترك ، ولخصت إلى نتائج مختلفة أهمها وجود أثر معنوي وإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجل القصير، وكذلك وجود أثر معنوي وإيجابي لجميع متغيرات النموذج (سعر الصرف الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي، المدخرات للمحلية، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، القيمة المضافة للصناعة)، على الصادرات المصرية في الأجل القصير، وأخيرا لا يوجد أثر معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجل الطويل، لذلك يجب على الحكومة المصرية أن تسعى إلى التحول من استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات إلى استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات.

4- طارق راشي، قراءة في مؤشرات تقرير التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة 2002-2020، مجلة

مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، 2020.

يهدف هذا البحث إلى متابعة وتحليل مؤشرات التنافسية للجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2018، وذلك بدراسة تطور أهم المؤشرات المعبرة والتي يحددها التقرير في ثلاثة محاور أساسية هي المتطلبات الأساسية، ومحفزات الكفاءة، وتطور الأعمال والابتكار من خلال الاعتماد على 12 معيار ينضوي تحت كل معيار مجموعة مؤشرات فرعية. وبالتالي، فإن هذه الدراسة تسعى إلى كشف أهم التطورات على المؤشرات التي حققت فيها الجزائر تقدما مع تبيان أهم الإخفاقات التي مست بعض المؤشرات ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة 2010-2018 في محاولة من أجل مساعدة متخذي القرار على تقييم السياسات والبرامج والإجراءات التي انتهجتها الجزائر من أجل الوقوف على نقاط القوة وكيف يمكن العمل على استدامتها وكشف نقاط الضعف من أجل معالجتها. ولمعالجة هذا البحث أملت طبيعة الموضوع اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي من خلال متابعة وتحليل أهم المؤشرات المعبرة عن الأداء التنافسي للجزائر وفق ما تحددها مؤشرات تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2018.

وتوصل هذا البحث إلى نتائج أهمها تسجيل تدهور لأهم المؤشرات بداية من 2011 إلى غاية 2013 يليها تحسن وتعافي يطيح للمؤشرات خلال الفترة 2014-2017 باستثناء مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي سجل تطور مهم إلى غاية 2014 وبعدها بدأ في التدهور ليسجل أسوأ مرتبة له سنة 2018. كما أن سنة 2018 سجلت الجزائر تراجع في الترتيب على مؤشر التنافسية بـ 06 مراتب.

5- بشليبي أسماء، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2013-2017،

مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، المجلد 02، العدد 07، 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2013-2017 وذلك في ظل سوق عالمي تميزه المنافسة الشديدة، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المعايير والمؤشرات المعتمدة في قياس التنافسية من بينها الناتج الداخلي الخام، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم وكذلك حجم المبادلات التجارية الدولية، والتي تعتبر كنتيجة المردودية المؤسسات وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية، وترتكز كل المؤشرات التنافسية التي تعدها الهيئات والمنظمات الدولية على تحليل العوامل المؤثرة في التنافسية، وزيادة الإنتاجية، والتطور الاقتصادي في بلد ما، هذه الدراسة تحليلية قامت باختيار المؤشرات اللازمة لتفسير الوضع التنافسي، من

خلال دراسة وتحليل تلك المؤشرات، حيث أنه رغم المراتب الأولى في مؤشر أداء الاقتصاد الكلي، إلا أنه مازال يصنف ضمن البلدان ذات القدرات التنافسية الضعيفة، وهو ما يحتم إجراء مختلف الإصلاحات الضرورية، وجعلها تصب في تطوير إنتاجية المؤسسات الاقتصادية وتوجيهها نحو التصدير، مما ينعكس على نمو الدخل الحقيقي للأفراد، وتحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين.

6- بن طيرش عبد الله، ابو بكر بوسالم، تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية للفترة 2010-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 02، العدد 01، 2017.

إن أهمية هذه المقالة تكمن في أنها تلقي الضوء على موقف تنافسية الاقتصاد الجزائري في مختلف مؤشرات التنافسية العالمية والعربية على حد سواء، وبالنظر إلى واقع الاقتصاد الجزائري في مجال القدرة التنافسية حسب تقارير التنافسية الدولية التي يعدها المنتدى الاقتصادي العالمي، نلاحظ أن ترتيب الاقتصاد الجزائري أخذ في التراجع وفقا للمؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية العالمية GCI خلال الفترة المدروسة 2010-2017، كما نلاحظ أن الجزائر حققت قفزة نوعية في ترتيب مؤشر التنافسية العربية، حيث احتلت المركز 24 متفوقة على مصر والمغرب في تقرير التنافسية العربية لسنة 2012، لكنها تبقى في المراكز الأخيرة، مما يعني أن الجهود الإصلاحية التي قامت بها الدولة لتحسين الوضع التنافسي تبقى غير كافية لتغيير الوضع التنافسي، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني ككل.

7- إيمان فاروق السيد حداد، آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري، المجلة العلمية لدراسات الكلية الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 04، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية تحسين تنافسية الاقتصاد المصري والخروج بآليات لتحسين هذه التنافسية وكذا الارتقاء بها، حيث تضمنت الدراسة استخدام مؤشر التنافسية العالمي وتحليل تطور موقع مصر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة من 2008 إلى 2016 وتحليل وضعها المقارن مع بعض دول الجوار وخلصت هذه الدراسة إلى تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي على مدار فترة الدراسة كمحصلة للتدهور المستمر انخفاض ترتيب مصر في مجموعة مؤشرات "المتطلبات الأساسية" و"عوامل تطور العمال والابتكار والتطوير" بالإضافة إلى انخفاض ترتيبها في "محفزات الكفاءة" في هذه الفترة، وكذا نتيجة سبق مصر في مؤشر التنافسية العالمي كل الدول المختارة بالاستثناء وفي كل سنوات الفترة 2008-2016 مما يشير إلى أهمية العمل

على تحسين وضع مصر في هذا المؤشر والحاجة إلى تطبيق سياسات اصلاح منهجية وفعالة، وتطبيق السياسات الاقتصادية الداعمة لتحسين قدرته التنافسية وإصلاح الاختلالات الاقتصادية الكلية.

8- جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة

مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور

الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد فعالية سياسات الاستثمار المطبقة فيها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها باعتماد أسلوب المقارنة التي تعتمد على عاملي الحصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونتيجة التقييم بالمؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال تحليل سياسات الاستثمار ومؤشرات مناخ الاستثمار في كل من الجزائر ومصر والسعودية، بهدف تقييم مدى فعاليتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2012 ، وخلصت الدراسة إلى أن وبالمقارنة ما بينها توصلت دراستنا إلى أن سياسات الاستثمار المعتمدة في الجزائر لا تكفي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك ما يغطي فعاليتها وهو ضعف باقي مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر خاصة البنية التحتية والمؤسسية والتي من الضروري أن تكون متطورة وتعمل بالتكامل مع باقي مكونات المناخ الاستثماري، كما أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية مقارنة بالإمكانات المتاحة فيها، ما يدل على أن الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتهيئة مناخها الاستثماري غير كافية، خصوصا إذا ما قارناها بتلك المبذولة في مصر والسعودية والتي تتفوق عليها بشكل كبير . وما ينقص سياسات الاستثمار في الجزائر هو التوجيه لتخدم الاقتصاد الوطني، فكون غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها مركزة في قطاع المحروقات لا يخدم التنمية الاقتصادية المحلية.

9- لبنى علي ال خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين، مجلة

جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 28، العدد 01، 2014.

تتلم هذه الدراسة بشرح مفهوم التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها والتطبيق على مملكة البحرين. فهناك اهتمام متزايد في الدوائر السياسية في العالم بمقارنة الأداء التنافسي عبر الدول للحصول على المبادئ التوجيهية ولمعرفة السياسات والمؤسسات التي تعمل على نحو أفضل من غيرها والشروط اللازمة للنجاح. لكن مفهوم التنافسية لا يزال غامضا ولا يوجد اتفاق على معنى هذا المصطلح. فترتبط التنافسية بانخفاض الأسعار والنفقات

النسبية للإنتاج من المنظور الاقتصادي الكلي. الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الحساب الجاري و/أو يؤدي إلى تحولا ملحوظا في تكوين الصادرات نحو قيمة مضافة أعلى أو تقنية عالية. وقد أشار (Porter) وهو من أهم كتاب منظور الأعمال الاستراتيجية للذين تناولوا موضوع التنافسية، إلى أربعة عوامل أساسية تؤثر على تنافسية الدول: (أ) الموارد الطبيعية والبنية التحتية والإدارية للدولة، (ب) طبيعة الطلب الداخلي على منتجات القطاع الصناعي وخدماته، (ج) وجود صناعات وخدمات مكملية ومدى تنافسيتهم محليا وعالميا، (د) الظروف التي تؤثر على إنشاء وتنظيم وإدارة الشركات في الدولة ومدى قوة المنافسة الدولية التي تواجهها هذه الشركات والتي تؤثر على استراتيجيتها للتعامل مع هذه الظروف، كما ربط كثير من المحللين الاقتصاديين بين التنافسية والتطور التقني. وبدراسة حالة مملكة البحرين يستخلص الباحث أن قطاع النفط والغاز العماد الرئيسي في اقتصاد مملكة البحرين بالرغم من نجاحها في تطوير عددا من القطاعات الاقتصادية. ويتأثر الاقتصاد البحريني بشدة بتقلبات أسعار النفط المتغيرة.

10- زروقي ابو بكر الصديق، زروقي يحي، التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ

الاستثمار السائد والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية-، مجلة العلوم الادارية

والمالية، جامعة الوادي. الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2008.

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مجموعة المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، وتوضيح أهمية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري في تحسين المناخ الاستثماري الملائم لجذبه، ومحاولة التنبؤ بتدفقاته في السنوات المقبلة وقد تضمنت الدراسة استخدام دراسة قياسية من خلال تحليل لبعض مؤشرات مناخ الاستثمار والمتمثلة في : معدل النمو ومعدل التضخم ومؤشر التوازن الخارجي . خلصت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتأثر بشكل كبير بالنتائج المحلي الإجمالي وسعر الصرف. المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، كما يعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات تأثيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذا حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مازالت ضعيفة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب بالرغم أن القيم المتنبئ بها في السنوات المقبلة في تزايد مستمر.

المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية

تتمثل الدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع دراستنا في:

1- ليث صلاح الدين، عمر طه ياسين، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق في الفترة (2004-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 64، 2023.

Laith Salahuddin Mahmood, Omar Taha Yassen, **Determinants of foreign direct investment and its effects on economic development in Iraq for the period (2004-2020)**, Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1), 2023.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، ومعرفة أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020)، ومحاولة التعرف على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج مختلفة أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل مهم في تحسين الاقتصاد العراقي وتعزيز التنمية الاقتصادية، كما يساهم هذا الاستثمار في دعم وتحقيق التنمية المستدامة للبلدان المضيفة، وذلك من خلال نقل الخبرة والتكنولوجيا، وأيضاً دوره الكبير في تعزيز القدرة على التصدير والمنافسة الخارجية، ومن هذا استنتجت الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور فعال في تطوير وتحسين الاقتصاد في العراق.

2- تان خي جياب، ساسيدران جوبالان وسارثاك لوثر، أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الداخلة: أدلة تجريبية من المناطق دون الوطنية في الهند، مجلة الاقتصاد والمالية العامة، المجلد 6، العدد 2، 2020.

Tan Khee Giap, Sasidaran Gopalan & Sarthak Luthra, **Real Effective Exchange Rates and Foreign Direct Investment, Inflows: Empirical Evidence from India's Sub-National**, Journal of Economics and Public Finance, (Online) Vol. 6, No. 2, 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (REER)، سواء من حيث المستويات أو التقلبات، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لمجموعة مكونة من 35 اقتصاداً في

الهند خلال الفترة 2000-2013. وفي ضوء التوزيع غير المتماثل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الهند، تهدف الدراسة في التركيز على البحث في العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى غير الوطني والقدرة التنافسية للهند التي يستحوذ عليها سعر الصرف الحقيقي.

وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند أكثر توجهها نسبيا بطبيعتها إلى الداخل حيث تبين أن تأثير حركة (مستويات) أسعار الصرف الحقيقية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يكون ذا أهمية ضعيفة. ولذلك، فبينما تضع الهند نفسها كمنصة لمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، يتعين على صناع السياسات أن يفعلوا ذلك أكثر اهتماما بالقدرة التنافسية لأسعار الصرف وإدارة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

علاوة على ذلك، يشير التحليل إلى أن الحفاظ على القدرة التنافسية من حيث التكلفة من خلال نظام سعر الصرف الذي يركز على استهداف التضخم، بدعم من سياسة مالية منضبطة، من المرجح أن يكون أكثر استدامة من محاولة إدارة العملة في حد ذاتها.

3- دوا غيدي سيدان رايسكيس، ريناردوس أدهيپوترا سوريا ندرو، القدرة التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاعضاء لجنوب شرق آسيا، المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاقتصادية التطبيقية، المجلد 13، العدد 01، 2020.

Raesyesa, Dewa Gede sidan, Reinardus Adhiputra, **competitiveness and FDI inflows in ASEAN member countries**, Journal of business and economic science applied research, Vol. 13, No. 01, 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين مستوى التنافسية في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيا) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها خلال الفترة من 2007 إلى 2017. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من البيانات والتحليلات الإحصائية لتحديد العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية. استخدمت الدراسة تحليل الارتباط بيرسون لاختبار قوة العلاقة بين المتغيرات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين مستوى التنافسية في دول آسيا مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. بمعنى آخر، كلما زادت تنافسية دولة ما، زادت قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

تؤكد هذه الدراسة على أهمية التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول آسيا. من خلال التركيز على تحسين البيئة المؤسسية، وتطوير البنية التحتية، والاستثمار في رأس المال البشري، يمكن لدول آسيا تعزيز جاذبيتها الاستثمارية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

4- هيو هوو نجوين، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على النمو الاقتصادي: دراسة

تجريبية في فيتنام، مجلة الاقتصاد والاعمال الآسيوية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

Hieu Huu Nguyen, **Impact of foreign direct investment and international trade on economic growth: empirical study in Vietnam**, Journal of Asian finance, economic and business, Vol. 7, No. 3, 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصادرات والواردات) والنمو الاقتصادي في فيتنام. تعتبر هذه العلاقة محور اهتمام العديد من الدول النامية، بما فيها فيتنام، التي تسعى إلى تعزيز نموها الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة مشاركتها في التجارة الدولية. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لتقدير تأثير المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الواردات) على المتغير التابع (النمو الاقتصادي). تغطي الدراسة الفترة الزمنية من 2000-2018 لتقييم التطورات الاقتصادية في فيتنام خلال فترة شهدت تحولات كبيرة.

توصل الباحث إلى أن هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات: تؤكد نتائج الدراسة الدور المحوري للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي في فيتنام. وهناك تأثير غير معنوي للواردات: على الرغم من أن الواردات تلعب دورا هاما في الاقتصاد، إلا أن الدراسة لم تجد دليلا قويا على تأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي. قد يكون ذلك راجعاً إلى عوامل مختلفة، مثل التركيب النوعي للواردات أو وجود قيود على الواردات.

5- دوا غيدي سيدان رايسكيسا، ريناردوس أديبوترا سوريا ندر، التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر في دول آسيا، مجلة الأعمال والعلوم الاقتصادية، المجلد 13، الرقم 01، 2020.

Dewa Gede Sidan Raeskyesa, Reinardus Adhiputra Suryandaru, **Competitiveness and FDI Inflows in ASEAN Member Countries**, International Journal of Business and Economic, vol 13 ,N01,2020.

تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين القدرة التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب شرق آسيا، اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي لتحديد العلاقة باختبار طريقات المربعات الصغرى بشكل التأثير الثابت واختبار هاسمان، حيث تم اقتراح أن المتغير التابع يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حين تعتبر متغيرات التنافسية بالمتغير المستقلة هي كالتالي: حجم السوق، بيئة الاقتصاد الكلي، التعليم العالي والتدريب، الصحة والتعليم الأساسي، البنية التحتية، كفاءة سوق العمل وسوق السلع، تطوير الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، تطور الأعمال، الابتكار، حوكمة المؤسسات. تم اختيار 10 دول للدراسة حيث حددت الفترة الزمنية من 2007-2017، توصل الباحثان إلى هناك علاقة طردية بين المتغيرين وان لا بد على الدول قيد الدراسة تعزيز جودة المؤسسات وتحسين راس المال البشري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير الدراسة إلى أن التركيز على التعليم والصحة سيحسن من القدرة التنافسية والانتاجية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

6- أوبيورا أوكيشووكو، غلاؤكو دي فيتا، يون لو، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

النيجيرية، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 45، العدد 05، 2018.

Obiora Okechukwu, Glauco De Vita and Yun Luo, **The impact of FDI on Nigeria's export performance: a sectoral analysis**, Journal of economic studies, Vol. 45, No 5, 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في نيجيريا. الدراسة استخدمت منهجية تحليلية قطاعية لتقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات في نيجيريا للفترة المحددة من 1981-2015، حيث تم استخدام نهج التكامل المشترك للتأخر الموزع ذاتي الانحدار في دراسة العلاقة الطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

توصل الباحثان إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على المدى الطويل على مجموع الصادرات. وبمجرد تقسيم الصادرات إلى صادرات نفطية وغير نفطية، فإن العلاقة الإيجابية والمشاركة لا تنطبق إلا على صادرات النفط. وعند تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع والقطاع الأولي وقطاع الصناعة التحويلية، تكون له علاقة إيجابية وهامة طويلة الأجل مع كل من مجموع الصادرات

وصادرات النفط، ولكن لا يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات له أي تأثير كبير على الصادرات النيجيرية.

7- ميلان كوريك، ساردن سابيك، جوفانا قولو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل على منطقة: مثال شركة فيات ومدينة كراغوييفاتس، مجلة تام، المجلد 01، العدد 01، 2017.

Milan Kocic, Srđan Šapić, Jovana Golo, **The Impact Of Foreign Direct Investments On The Image Of A City: The Example Of Fiat Company And The City Of Kragujevac**, Journal Tam, Vol 01 ,N01,2017.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحسين صورة هذه المدن وجذب المزيد من الاستثمارات. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صورة المدينة التي تُنفذ فيها هذه الاستثمارات، مع التركيز على حالة استثمار شركة فيات في مدينة كراغوييفاتس في صربيا.

تسعى الدراسة إلى تحديد مدى تأثير هذا الاستثمار على صورة المدينة، وذلك من خلال استكشاف الآثار الإيجابية التي نتجت عن هذا الاستثمار. تشير النتائج الأولية إلى أن استثمار شركة فيات في كراغوييفاتس قد أسهم بشكل كبير في تحسين صورة المدينة، حيث لاحظ السكان تحسنًا ملحوظًا في جاذبية المدينة. بالإضافة إلى ذلك، كانت الاستثمارات ذات تأثير اقتصادي إيجابي، حيث ساهمت في تعزيز البنية التحتية وزيادة الفرص الاقتصادية، مما يعكس أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة للتنمية المستدامة. اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على جمع استبيانات لآراء سكان المدينة ومدن أخرى من صربيا للفترة الزمنية ما بين ديسمبر 2015 إلى غاية نهاية جانفي 2016، كما تم الاعتماد على الدراسة القياسية في التحليل لتوضيح الفرق بين ما كانت شركة فيات وما كانت عليه الشركة من قبل زاستفا، اعتمد في التحليل على المتغيرات على التنمية الاقتصادية، المكانة والهبة الدولية، امكانيات التوظيف، المستوى المعيشي، البنية التحتية، الاعتراف بالمدينة على المستوى الدولي.

8- غانا خارلاموفا، أولغا فيرتيليفا، القدرة التنافسية الدولية للبلدان: النهج الاقتصادي والرياضي، الاقتصاد وعلم الاجتماع، المجلد 06، العدد 02، 2013.

Ganna Kharlamova, Olga Vertelieva, **The International Competitiveness of Countries: Economic–Mathematical Approach**, Economics & Sociology, Vol. 06, No 02, 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة المقاربات النظرية الحالية تجاه الظاهرة وتعريف "القدرة التنافسية الوطنية" كفاءة اقتصادية، وكذا محاولة تحليل العوامل التي تؤثر على مستوى القدرة التنافسية الوطنية، وتهدف إلى تحديد مجموعات من البلدان وفقاً لمستوى قدرتها التنافسية الوطنية النسبية. وينصب التركيز الرئيسي على تحديد التعريف الأكثر ملاءمة للقدرة التنافسية الوطنية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج مختلفة مفادها أن القدرة التنافسية ظهرت في الغالب في ظل عوامة التجارة والاستثمار. وأنه كلما زاد عدد الدول المنفتحة على التجارة الدولية، كلما كان المستوى التنافسي ومؤشراته أكثر أهمية وصحة بالنسبة لها.

وأظهر تقييم النموذج أن أفضل طريقة للتأثير على مستوى القدرة التنافسية الوطنية هي تغيير حجم ميزان التجارة الخارجية للدولة. وهناك علاقة قوية تدل على أنه كلما ارتفع مستوى القدرة التنافسية الوطنية لدولة ما، كلما كان مستوى الاقتصاد أكثر استدامة وارتفاع مستوى المعيشة فيه.

9- آمنة محمد جودارو، عمران عمر تشابرا، سلمان أحمد شيخ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة لباكستان، مجلة الإدارة والعلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 2، 2012.

Amna Muhammad Gudaro, Imran Umer Chhapra, Salman Ahmed Sheikh, **Impact Of Foreign Direct Investment On Economic Growth: A Case Study Of Pakistan**, Journal Of Management And Social Sciences, Vol 8, No 2, 2012

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان للفترة من 1981 إلى 2010، كذلك تهدف إلى تقييم أداء نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقييم الاتجاهات التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر أسعار المستهلكين في باكستان.

يتم قياس الاستثمار المباشر والتضخم بمساعدة نماذج الانحدار المتعددة، ويتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي في هذا النموذج كمتغير تابع في حين يتم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم كمتغيرات مستقلة. وبذلك تم التوصل إلى نتائج مختلفة أهمها أن النموذج بشكل عام ذو دلالة معنوية وعلاقة ارتباطية وإيجابية ومعنوية بين الناتج

المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك توصلت إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية رأس المال البشري والأرباح الناتجة عن هذا الاستثمار في المساهمة في عائدات الضرائب على الشركات في البلد المضيف. وتلعب البنية التحتية دورا أساسيا في نمو أي اقتصاد، وتعتبر البلدان التي لديها بنية تحتية مادية جيدة أفضل مضيف جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر، وينطبق قانون تناقص العائدات على البنية التحتية خاصة في نوع معين من البنية التحتية.

10- أميت سايني، بانكاج مادان، إس.ك. باتر، العلاقة التجريبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية في باكستان، مجلة للأعمال والإدارة.

11- Amit Saini, Pankaj Madan, S.K. Batra, Empirical Relationship Between Foreign Direct Investment And Economic Variables Of Pakistan, Journal Of Business And Management.

تهدف هذه الدراسة إلى ملاحظة التأثير الصعب لـ FD تدفق على اقتصاد باكستان خلال الفترة الأكثر إثارة للإعجاب في تاريخ باكستان من حيث الاستثمار الأجنبي. كما يتم دراسة قياس النمو الاقتصادي في باكستان من خلال تطوير النموذج الاقتصادي القياسي على مؤشرات مختلفة مثل الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي، وذلك خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2012.

وتوصلت الدراسة إلى أن لدخول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في النمو من البلد المضيف. ولكن في حالة باكستان أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين وضع الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير الاقتصاد الباكستاني في دراسة دورية، ومع ذلك، فإن عوامل مثل حجم السوق الكبير، وتوفر سياسات الاقتصاد الكلي للقوى العاملة منخفضة التكلفة، والتخطيط المالي يساهم إلى حد كبير في تنمية اقتصاد باكستان.

11- جمال بويور، هشام حناش، الموهوب موهوب، الاستثمار الأجنبي المباشر والانتاجية، مجلة الاقتصاد، المجلد 60، العدد 01، 2009.

Jamal Bouoiyour, Hicham Hanache, El Mouhoub Mouhoub, Investissements Direct Etrangers Et Productivité, Revue-Economique, Vol. 60, No. 01, 2009.

الهدف من هذه الورقة هو التحقيق تجريبيا فيما إذا كانت هناك أي أدلة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على الإنتاجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لتحقيق هذا الهدف، تم استخدام مجموعة بيانات بانل تغطي الفترة من 1960 إلى 2004.

تشير نتائجنا إلى أن الوجود الأجنبي لا يزيد من الإنتاجية في عينة من 63 دولة. من ناحية أخرى، فإن التعليم له تأثير إيجابي وكبير على الإنتاجية في كامل العينة (على الرغم من أن تأثيره على النمو الاقتصادي سلبى). تظل هذه النتائج نفسها في حالة دول وأخيرًا، نظهر وجود ارتباط قوي بين جودة الموارد البشرية وتأثيرات انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر.

12- جورج اناستاسوبولوس، التنافسية الدولية للدول والاستثمار الأجنبي المباشر: تحليل تجريبي لدول ومناطق مختارة من الاتحاد الأوروبي، مجلة الاقتصاد و الأعمال، المجلد x، العدد 01، 2007.

George Anastassopoulos, Countries International Competitiveness And FDI:An Empirical Analysis Of Selected An Member-Countries And Regions, Journal Of Economic And Business, Vol. X, No. 01, 2007.

تهدف الدراسة حول فهم العلاقة المعقدة بين القدرة التنافسية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل الاختلافات الإقليمية داخل الاتحاد الأوروبي، وتقديم رؤى قابلة للتنفيذ لتعزيز كفاءة الحكومة وجذب الاستثمار. يتضمن ذلك فهم كيفية تأثير القدرة التنافسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2006، تم التمييز بين مناطق الاتحاد الأوروبي الجنوبية والشمالية. من خلال فحص هاتين المجموعتين بشكل منفصل، يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الاختلافات الهيكلية والإقليمية التي تؤثر على ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما اهتم الباحث بتحليل العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال والبنية التحتية. يهدف هذا التحليل إلى تقديم رؤى حول العوامل الأكثر أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق الاتحاد الأوروبي المختلفة. تم استخدام منهجية تحليلية وقياسية من خلال استخدام طريقتي المربعات الصغرى على 15 دولة موزعة بين الدول الشمالية والدول الجنوبية. توصل الباحث إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد كانت مركزة على الدول ذات الاقتصادات القوية مثل فرنسا، ألمانيا والمملكة المتحدة ويلخص هذا بسبب حجم الاسواق وكفاءة الاعمال والكفاءة الحكومية.

13- جان فاجريج، التنافسية الدولية، مجلة الاقتصاد، المجلد 98، رقم 391، 1988.

Jan Fagerberg, International Competitiveness 'The Economics Journal, Vol98, N391, 1988.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا والقدرة الإنتاجية في تحديد الحصة السوقية والنمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل أي أن النموذج يربط بين حصة السوق والنمو الاقتصادي عبر ثلاثة عوامل: القدرة على المنافسة في التكنولوجيا، القدرة على تلبية الطلب (القدرة الإنتاجية)، والقدرة على المنافسة في الأسعار.

علاوة على ذلك، يمكن للتفاعل بين هذه القدرات التنافسية أن يؤثر بشكل كبير على الموقع الاستراتيجي للشركة داخل صناعتها. على سبيل المثال، لا تعمل الشركات التي تتفوق في الابتكار التكنولوجي على تعزيز كفاءتها الإنتاجية فحسب، بل تخلق أيضًا مقترحات قيمة فريدة يمكنها الحصول على حصة أكبر في السوق. تتجلى هذه الديناميكية بشكل خاص في قطاعات مثل التكنولوجيا والتصنيع، حيث تتطلب التطورات السريعة التكيف المستمر للحفاظ على القدرة التنافسية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فهم تفضيلات المستهلك ومواءمة قدرات الإنتاج وفقًا لذلك يسمح للشركات بالاستجابة بسرعة لتحولات السوق، وبالتالي تعزيز النمو المستدام في نهاية المطاف، يمكن أن يكون دمج هذه العوامل في استراتيجية متماسكة أمرًا محوريًا للشركات التي تهدف إلى ازدهار في مشهد تنافسي متزايد.

المبحث الثالث: مناقشة ومقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

– الدراسات العربية

1. دراسة (زهير حامد الدليمي، 2023)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بمتغيرات الاقتصاد الكلي، حيث ركزت على تحليل أثر مجموعة من المؤشرات مثل سعر الصرف، الصادرات، والتضخم في جذب الاستثمار الأجنبي. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث هدفت إلى دراسة تأثير هذه المتغيرات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض هذه المتغيرات باعتبارها مؤشرات فرعية للتنافسية الدولية، أي أنها تعالج العلاقة في الاتجاه العكسي وفي إطار أشمل يتعلق بالتنافسية.

2. دراسة (ياسر حميد وآخرون، 2021)

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع التنافسية العالمية وتحليل مؤشراتهما، خاصة فيما يتعلق بوضع الجزائر ضمن هذه المؤشرات. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تحليل اتجاهات ومستويات التنافسية في البلدان العربية دون ربطها بعوامل تفسيرية محددة، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى تفسير مستوى التنافسية الدولية في الجزائر من خلال دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة فيها.

3. دراسة (نشوى عبد ربه، 2020)

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالصادرات، باعتبارها أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية في الأجلين القصير والطويل، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى توضيح هذا المتغير ضمن إطار أوسع يشمل عدة مؤشرات اقتصادية لقياس أثره على التنافسية الدولية في الجزائر.

4. دراسة (طارق راشي، 2020)

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع التنافسية الدولية وتحليل مؤشرات تقرير التنافسية العالمي، خاصة فيما يتعلق بحالة الجزائر. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على وصف وتحليل تطور مؤشرات التنافسية وتحديد نقاط القوة والضعف دون البحث في العوامل المفسرة لها، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى تفسير مستوى التنافسية الدولية في الجزائر من خلال دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة فيها.

5. دراسة (بشليبي أسماء، 2019)

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع تنافسية الاقتصاد الجزائري وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بها، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والمبادلات التجارية. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تقييم مستوى التنافسية من خلال تحليل هذه المؤشرات دون دراسة العلاقة السببية بينها، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه المؤشرات باعتبارها محددات أساسية للتنافسية الدولية.

6. دراسة (بن طيرش عبد الله وآخرون، 2017)

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل مؤشرات التنافسية العالمية والعربية. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تقييم ترتيب الجزائر في هذه المؤشرات وإبراز تراجعها دون التطرق إلى العوامل المحددة لهذا التراجع، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل المفسرة لمستوى التنافسية الدولية في الجزائر.

7. دراسة (إيمان فاروق السيد حداد، 2017)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع التنافسية العالمية وتحليل موقع مصر ضمن مؤشر التنافسية العالمي، مع التركيز على تقييم الأداء التنافسي واقتراح آليات لتحسينه. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تحليل واقع التنافسية في الاقتصاد المصري واقتراح سياسات لتحسينها دون ربطها بعوامل محددة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى تفسير مستوى التنافسية الدولية في الجزائر من خلال دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة به.

8. دراسة (جوامع لبيبة، 2015)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بمناخ الاستثمار، خاصة في حالة الجزائر، مع التركيز على العوامل المؤثرة في جذبه. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تحليل فعالية سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المقارنة بين عدة دول عربية، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الدولية في الجزائر، أي أنها تنتقل من دراسة محددات الجذب إلى دراسة آثار هذا الاستثمار على الأداء التنافسي.

9. دراسة (لبنى الخليفة، 2014)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها، مع التركيز على تحليل العوامل المؤثرة فيها. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على الجانب المفاهيمي والنظري للتنافسية وتطبيقه على حالة مملكة البحرين دون دراسة العلاقة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى الربط بين التنافسية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل أثره على المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بها.

10. دراسة (زروقي أبو بكر وآخرون، 2008)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مثل الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والتضخم. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تحديد العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنبؤ بها، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه المؤشرات باعتبارها مكونات أساسية في قياس التنافسية الدولية.

- الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Laith Salahuddin, 2023)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الأداء الاقتصادي، حيث ركزت على تحليل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، إذ ركزت على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في العراق، في حين تسعى الدراسة الحالية

إلى تحليل أثره على التنافسية الدولية من خلال مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي سياق مختلف يتمثل في الاقتصاد الجزائري.

2. دراسة (Tan Khee Giap, 2020)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وربطه بأحد المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو سعر الصرف الحقيقي. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على دراسة تأثير سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف ضمن إطار أوسع يتعلق بالتنافسية الدولية.

3. دراسة (Raeskyesa, 2020)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع التنافسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على أثر التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول آسيا، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين التنافسية الدولية، أي أنها تعالج العلاقة في الاتجاه العكسي.

4. دراسة (Hieu Nguyen, 2020)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، وهي من المتغيرات الأساسية في الدراسة الحالية. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي في فيتنام، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل دورها في تعزيز التنافسية الدولية في الجزائر.

5. دراسة (Dewa Gede Sidan Raeskyesa, 2020)

تشابه هذه الدراسة مع دراستنا في التأكيد على وجود علاقة إيجابية بين القدرة التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بينت النتائج في كلتا الدراستين أن تحسين عناصر التنافسية يسهم في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تشابهت الدراستان في التركيز على أهمية رأس المال البشري وجودة المؤسسات كعوامل أساسية داعمة لجاذبية الاستثمار. غير أن الدراسة الحالية تميزت باعتمادها على مجموعة واسعة من مؤشرات التنافسية شملت التعليم، الصحة، الابتكار، الجاهزية التكنولوجية، وكفاءة الأسواق، إضافة إلى تطبيقها على دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 2007-2017 باستخدام نماذج التأثير الثابت واختبار هاسمان. في حين أن دراستنا اختلفت من حيث مجال التطبيق والفترة الزمنية والمتغيرات المعتمدة، إلا أنها توصلت إلى نفس الاستنتاج العام المتمثل في أن تعزيز القدرة التنافسية يؤدي إلى رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين الأداء الاقتصادي للدول.

6. دراسة (Okechukwu, 2018)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالصادرات، باعتبارها أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات في نيجيريا، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى توظيف هذا المتغير ضمن إطار أوسع يتعلق بتحليل التنافسية الدولية.

7. دراسة (Milan Kocic, 2017)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض الجوانب الاقتصادية والتنموية. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على صورة المدينة والتنمية المحلية في صربيا، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل أثر هذا الاستثمار على التنافسية الدولية من خلال مؤشرات اقتصادية كلية وفي إطار دولة كاملة هي الجزائر.

8. دراسة (Ganna Kharlamova, 2013)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع التنافسية الدولية والعوامل المؤثرة فيها. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تحليل مفهوم التنافسية الوطنية وتحديد محدداتها من منظور نظري واقتصادي رياضي، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى ربط التنافسية الدولية مباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل أثره عليها في حالة تطبيقية تخص الاقتصاد الجزائري.

9. دراسة (Amna Gudaro, 2012)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي كأحد أهم المؤشرات الكلية. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في باكستان، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى توسيع هذا الإطار ليشمل تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الدولية من خلال مجموعة من المتغيرات الاقتصادية.

10. دراسة (Amit Saini, 2012)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في باكستان، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثره على التنافسية الدولية من خلال مجموعة أوسع من المؤشرات الاقتصادية.

11. دراسة (Jamal Bouoiyour, 2009)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالأداء الاقتصادي، خاصة من خلال الإنتاجية. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تحليل أثر

الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة أثره على التنافسية الدولية، والتي تعتبر إطاراً أشمل يضم عدة مؤشرات من بينها الإنتاجية.

12. دراسة (George Anastassopoulos, 2007)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع التنافسية الدولية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تحليل تأثير التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الدولية، أي أنها تعالج العلاقة في الاتجاه المعاكس وفي سياق اقتصادي مختلف يتمثل في الجزائر.

13. دراسة (Jan Fagerberg, 1988)

تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع التنافسية الدولية والعوامل المؤثرة فيها، خاصة ما يتعلق بالإنتاجية والتكنولوجيا. إلا أنها تختلف من حيث الإشكالية، حيث ركزت على تحليل محددات التنافسية من منظور نظري قائم على القدرات الإنتاجية والتكنولوجية، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى ربط هذه المحددات بدور الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أهم مصادر نقل التكنولوجيا وتعزيز التنافسية في الاقتصاد الجزائري.

التحليل المقارن العام للدراسات السابقة

استند هذا البحث إلى استعراض لـ 23 دراسة سابقة تناولت موضوع التنافسية من زوايا متعددة. شملت هذه الدراسات بحوثاً أجريت على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وغطت نطاقاً واسعاً من المؤشرات والمفاهيم المتعلقة بالتنافسية، شملت هذه الدراسات تحليلات إحصائية متعمقة لبيانات من دول متعددة، إضافة إلى التحليل الوصفي، مما ساهم في فهم أعمق للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنافسية الدولية. ركزت مجموعة من الدراسات الأجنبية على تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية الدولية، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وذلك باستخدام مؤشرات التنافسية العالمية ونماذج قياسية مختلفة. يتضح وجود تباين في زوايا المعالجة، حيث ركزت بعض الدراسات على تحليل محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين اهتمت أخرى بدراسة آثاره على متغيرات اقتصادية محددة، كما أن الدراسات المتعلقة بالتنافسية ركزت في أغلبها على الجانب الوصفي والتحليلي لمؤشر التنافسية العالمية دون التطرق إلى العوامل المفسرة له بشكل كاف. وعليه، يمكن استخلاص وجود فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ضمن إطار تحليلي يجمع بين عدة متغيرات اقتصادية كلية، إضافة إلى ندرة الدراسات التطبيقية التي ركزت على حالة الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل خصوصيته كالاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات. كما يلاحظ نقص في الدراسات التي اعتمدت على تحليل زمني طويل يسمح بفهم تطور هذه العلاقة على المدى البعيد.

ومن هذا المنطلق، تأتي الدراسة الحالية لتسد هذه الفجوة من خلال تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية (الصادرات، سعر الصرف الحقيقي، النمو الاقتصادي) باعتبارها مؤشرات فرعية تعكس مستوى التنافسية الدولية، وذلك بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2020)، مع محاولة تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية.

في ختام هذا الفصل، يتضح أن موضوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية حظي باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية العربية والأجنبية، نظراً لما يمثل من أهمية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الأداء التنافسي للدول في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. وقد أظهرت الدراسات السابقة تنوعاً في زوايا المعالجة والمنهجيات المعتمدة، حيث ركز بعضها على محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما اهتمت أخرى بتحليل آثاره على متغيرات الاقتصاد الكلي كالنمو الاقتصادي والصادرات والإنتاجية وسعر الصرف، في حين تناولت دراسات أخرى موضوع التنافسية الدولية من خلال مؤشرات القياس العالمية والعوامل المؤثرة فيها. كما أبرزت نتائج هذه الدراسات وجود اتفاق نسبي حول الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الأداء الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتعزيز الصادرات ورفع الإنتاجية، وهي عناصر تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القدرة التنافسية للدول. غير أن هذا الأثر لا يتحقق بصورة تلقائية، بل يظل مرهون بمدى توفر بيئة استثمارية ومؤسسية ملائمة تتسم بالاستقرار الاقتصادي، وكفاءة البنية التحتية، وجودة الحوكمة، وفعالية السياسات الاقتصادية.

وعلى الرغم من الثراء المعرفي الذي قدمته الأدبيات السابقة، إلا أنه يلاحظ وجود فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الدولية في الجزائر بصورة شاملة، خاصة من خلال توظيف مؤشرات اقتصادية كلية متعددة تعكس أبعاد التنافسية الدولية، ودراسة العلاقة في اتجاهها من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو التنافسية، وليس العكس. كما أن أغلب الدراسات المتعلقة بالجزائر ركزت إما على تقييم واقع التنافسية أو على محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دون الربط القياسي المباشر بينهما.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى الإسهام في سد هذه الفجوة المعرفية من خلال بناء نموذج قياسي يختبر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الممثلة للتنافسية الدولية في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)، بالاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة، بما يسمح بفهم أعمق لطبيعة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، وتقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تدعم صانعي السياسات في تعزيز جاذبية الاقتصاد الجزائري ورفع قدرته التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

الفصل الثالث: نموذج قياسية لأثر
الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية
الدولية

بعد التطرق في الفصول السابقة إلى الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية، يأتي هذا الفصل لتجسيد الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-2020). ويهدف هذا الفصل إلى اختبار طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من سعر الصرف، والنمو الاقتصادي ممثلاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الصادرات، بالاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة المناسبة لتحليل السلاسل الزمنية.

ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية، بدايةً باختبارات الاستقرار والتكامل المشترك، مروراً باختبار السببية وفق منهجية جرانجر، وصولاً إلى تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) الذي يسمح بدراسة العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ يتناول الأول المنهجية القياسية ووصف متغيرات الدراسة، بينما يخصص المبحث الثاني لعرض النتائج القياسية وتحليلها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول : منهجية الدراسة القياسية.

المبحث الثاني: تحليل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف، النمو الاقتصادي والصادرات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية

تم تقسيم هذا المطلب إلى قسمين، سنعرض في القسم الأول أهم الأساليب القياسية المستعملة في هذه الدراسة أما في القسم الثاني فسنقوم بوصف المتغيرات الاقتصادية للدراسة بإعطاء نظرة عامة حول المتغيرات في الجزائر، كما سنقوم بعرض متغيرات النموذج بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: الأساليب القياسية المستعملة

01- اختبار الاستقرار

إن التعرف على البيانات هي واحدة من النقاط الأساسية التي نتخذها في الاقتصاد القياسي ، لأن تحليل السلاسل الزمنية يمثل الخطوة الأولى في بناء النماذج الاقتصادية الديناميكية ، إذ ينطوي على هذا تحليل المتغيرات للسلسلة الزمنية المعنية ، مثل هذا التحميل مهم لأن خصائص السلسلة الفردية يجب إن تأخذ بالاعتبار نمذجة عملية توليد البيانات للمتغيرات ذات الصلة . أن السلسلة الزمنية تمثل البيانات الخاصة بمتغير معين لعدد من السنوات المتتالية ، لذلك سيتم استخدام اختبار ديكي فولر المعدل (الموسع Augmented (ADF) Dickey- Fuller Test، واختبار فيمبس بيرون.

أ. اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

فلتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلسلتين الزمنتين على حد سواء في المستويات (levels) أو في الفرق الأول يستعمل اختبار ديكي فولر (DF)، أو ديكي فولر المطور (ADF) (في هذا البحث سنكتفي بالاختبار الأخير) حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدون، الصيغة الرياضية العام لاختبار ديكي فولر (DF) هي كالآتي :

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots 1$$

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + C + \mu_t \dots \dots \dots 2$$

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + C + b_t + \mu_t \dots \dots \dots 3$$

حيث يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: عدم سكون المتغير C يحتوي جذر الوحدة $H_0 : \gamma < 0$

الفرضية البديلة: سكون المتغير C في مستواه = متكامل من الدرجة صفر $H_1 : \gamma = 0$

ب. اختبار فيلبس يرون (PP):

تم بناء هذا الاختبار على التصحيح اللامعلمي لإحصائيات ديكي فولر (هذه هي نفس الافتراضات التي يجب التحقق منها) مراعاة الأخطاء غير المتجانسة. يحدث في 4 مراحل :

المرحلة الأولى: التقدير بواسطة MCO للنماذج الأساسية الثلاثة لاختبارات تحديد الاتجاه وحساب الإحصائيات المرتبطة بها ، أي القيمة المتبقية المقدرة.

المرحلة الثانية: تقدير ما يسمى بالتباين قصير المدى

$$\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 \dots \dots \dots 4$$

المرحلة الثالثة:

تقدير عامل تصحيحي $st2$ (يسمى التباين طويل الأجل) تم إنشاؤه من هيكل التباينات المشتركة لبقايا النماذج المقدرة مسبقاً بحيث تؤدي التحولات التي تم إجراؤها إلى توزيعات مماثلة لتلك الخاصة بـ Dickey-Fuller:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{t=1}^n \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t \varepsilon_{t-1} \dots \dots \dots 5$$

بحيث: 1 معلمة اقتطاع.

المرحلة الرابعة:

حساب إحصائية PP:

$$t_p = \sqrt{k} \frac{(p-1)}{\sigma_p} + \frac{n(k-1)\sigma_p}{\sqrt{k}} \dots\dots\dots 6$$

$$k = \frac{\sigma^2}{s_t^2} \text{ حيث:}$$

يجب مقارنة هذه الإحصائية بالقيم الحرجة لجدول ماكينون. يشبه تطبيق هذا الاختبار الاستراتيجية التسلسلية لاختبار ADF. لهذا وعلى غرار اختبار ADF ، من الضروري تحديد معلمة الاقتطاع l مسبقاً. وهكذا ، اقترح Schwert (1989) باستخدام قيمتين l_4 و l_{12} .

$$l_{12} = \text{int} \left[12 \left(\frac{n}{100} \right)^{1/4} \right] \text{ و } l_4 = \text{int} \left[4 \left(\frac{n}{100} \right)^{1/4} \right] \dots\dots\dots 7$$

اقترح أيضاً Newey and West (1987) قيمة لهذه المعلمة ا:

$$l_{12} = \text{int} \left[4 \left(\frac{n}{100} \right)^{2/9} \right] \dots\dots\dots 8$$

2- اختبارات فترة الابطاء المثلى

قبل البدء في تقدير النموذج لابد من تحديد طول الفترات الزمنية المتأخرة ، فأن وجود الكثير من المقادير في فترات زمنية متأخرة سيسيمك درجات حرية عديدة بالإضافة إلى زيادة امكانية ظهور مشكلة الارتباط الذاتي المتعدد ، وايضا وجود القميل من الفترات الزمنية المتأخرة سيؤدي إلى اخطاء في التوصيف. سيتم استخدام ثلاث اختبارات لتحديد فترة الابطاء المثلى وهي :

1. اختبار اكاكي AIC: Akaike information criterion

2. اختبار معيار معوموات حنان وكوين HQ: Hannan-Quinn information criterion

3. اختبار شوارتز SC: Schwarz information criterion

$$AIC(m) = \log \det \left(\sum_k^{\sim} (m) \right) + \left(\frac{2}{T} \right) mK^2 \dots\dots\dots 9$$

$$HQ(m) = \log \det \left(\sum_k \tilde{(m)} \right) + \left(\frac{2 \log \log T}{T} \right) m K^2 \dots\dots\dots 10$$

$$SC(m) = \log \det \left(\sum_k \tilde{(m)} \right) + \left(\frac{\log T}{T} \right) m K^2 \dots\dots\dots 11$$

ويتم اختبار فترة الابطاء المثلى على أساس أقل قيمة للاختبارات أعلاه

3- اختبار التكامل المشترك

أ. مفهوم التكامل المشترك

ميزت نظرية التكامل المشترك انطلاقها في منتصف الثمانينيات بالضبط في عام 1974 من قبل إنجل ونيوبولد إذ تم تطويره بواسطة (Engle and Granger 1987) للتعامل مع الروابط بين المكونات غير الثابتة للعديد من السلاسل الزمنية. الفكرة الأساسية هي أن هذه المكونات يمكن تحييدها من خلال مجموعة خطية واحدة أو أكثر من السلسلة المعنية لإحداث سلسلة ثابتة واحدة أو أكثر. فإذا كانت X_t و Y_t عبارة عن سلسلتين $I(d)$ ، فإن المجموعة الخطية بشكل عام $Z_t = X_t - aY_t$ ، هي أيضاً $I(d)$. ومع ذلك ، فمن الممكن أن Z ، لا يتبع $I(d)$ ولكن $I(d-b)$ حيث $b > 0$ ، في هذه الحالة X_t ، Y_t متكاملين معاً والمتجه (1 ، -a) هو متجه التكامل المشترك .

يمكن أن يكون لكل من X_t و Y_t تطور متباين (اذ كان كلاهما غير ثابت) على المدى القصير ولكنهما سيتطوران معاً على المدى الطويل. وبالتالي ، هناك علاقة مستقرة على المدى طويل بين X و Y . تسمى هذه العلاقة بعلاقة التكامل المشترك أو لا تزال علاقة طويلة المدى ، يتم تقديمها بواسطة $X_t = aY_t (z_t = 0)$. على المدى الطويل ، تتمتع السلسلتان X_t و Y_t بحركات اتجاه متشابهة والتي من خلال تركيبة خطية ستعوض بعضها البعض من أجل الحصول على سلسلة ثابتة. إذا تم تكامل السلسلة معاً ، فسيظل مسار Z بالقرب من وسطها المحدود. لذا يتم القياس حجم الخلل في العلاقة بين X_t و Y_t ، والذي أطلق عليه جرانجر (1986) "خطأ التوازن". من ناحية أخرى ، إذا لم يتم تكامل السلسلة معاً ، فإنها ستبتاعد مع احتمالية الوحدة ، ويكون اختلافها غير ثابت. ومن ثم لا توجد بالضرورة قيمة تعطي $z_t \sim I(0)$.

الحالة الأكثر دراسة تقابل $d = b = 1$ التي ذكرها Engel and Granger (1987) وبالتالي، يُقال إن سلسلتين غير مستقرتين، أي $X_t \sim I(1)$ و $Y_t \sim I(1)$ ، متكاملتين معًا إذا كان هناك توليفة خطية ثابتة، أي $z_t \sim I(0)$ ، إذا كانت $z_t = X_t - aY_t$ ، $Y_t, X_t, z_t = X_t - aY_t$ تتطور بطريقة ماثلة وإذا كانت $a = 1$ سيكون الفرق بينهما $z_t \sim I(0)$.

لدراسة وجود علاقة تكامل مشترك، غالبًا ما يتم استخدام طريقتين للاختبار، الطريقة المكونة من خطوتين Engle and Granger (1987) وطريقة الاحتمال الأقصى Johansen (1988). في هذا العمل نقتصر على الطريقة الثانية.

ب. اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (1988)

يمنح هذا الاختبار تحديد عدد علاقات التوازن طويلة المدى بين المتغيرات المتكاملة من نفس الترتيب بغض النظر عن التطبيق المستخدم. مثل Johansen متجه X يحتوي على متغيرات N جميعها $I(1)$ كنموذج:

$$^1VAR(p)$$

$$12X_t = \phi_1 X_{t-1} + \dots + \phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث $\varepsilon_t \sim BB(0, \Omega)$ و $\phi_i (i = 1, \dots, p)$ هي مصفوفات معلمات الحجم $(N \times N)$. نبدأ أولاً بتقدير المعلمات المقيدة بفرضية التكامل المشترك ونعيد كتابة المعادلة (1) في شكل نموذج تصحيح الخطأ:

$$13\Delta X_t = \pi_1 \Delta X_{t-1} + \dots + \pi_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \pi_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث أن: $\pi_i = -I + \phi_1 + \phi_2 + \dots + \phi_i \rightarrow i = 1, \dots, p$

ولمعرفة اتجاهات التكامل يتم استخدام اختبارين أحصائيين وفق الآتي:

أ- إختبار الأثر Trace test

ويمكن حسابه وفق الصيغة الآتية:

¹ Bettaieb. H, **Rationalisation de la consommation d'énergie et qualité de développement durable**: étude de la relation consommation d'énergie-croissance économique (cas de la Tunisie), Doctoral dissertation, Université Paris-Saclay (ComUE), 2015

$$\lambda_{\text{trace}} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\lambda_i) \dots\dots\dots 14$$

حيث تم إختيار فرضية العلم أن عدد متجهات التكامل المشترك ، مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك، حيث أن $(r=0,1,2)$.

ب- إختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues test

ويمكن حسابه وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda_{\text{max}} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(1 - \lambda_i) \dots\dots\dots 15$$

إذ يتم إختبار فرضية العدم ان على متجهات التكامل المشترك $r=0$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك $r > 1$.

a. اختبار السببية

أي معرفة ما إذا كان المتغير X يسبب المتغير Y أم لا. نقول أن المتغير Y يسبب بمعنى جرانجر المتغير X إذا وفقط إذا كانت Y معرفة بالماضي، تحسن توقعات X .

إذا Y يسبب X في المدة t إذا وفقط إذا:

$$E\left(\frac{X_t}{X_{t-1}}, Y_{t-1}\right) \neq E\left(\frac{X_t}{X_{t-1}}\right) \dots\dots\dots 16$$

حيث:

$$X_{t-1} = \{X_{t-1}, X_{t-2}, \dots\} = \{X_{t-i}, i \geq 1\}$$

$$Y_{t-1} = \{Y_{t-1}, Y_{t-2}, \dots\} = \{Y_{t-i}, i \geq 1\}$$

إذا X يسبب Y في المدة t إذا وفقط إذا:

$$E\left(\frac{X_t}{X_{t-1}}, Y_t\right) \neq E\left(\frac{X_t}{X_{t-1}}, Y_{t-1}\right) \dots\dots\dots 17$$

حيث:

$$Y_{t-1} = \{Y_t, Y_{t-1}, \dots\} = \{Y_{t-i}, i \geq 0\}$$

ويترتب على خصائص الانحدار الخطي النظري أن التنبؤ بمتغير بناءً على مزيد من المعلومات يكون بالضرورة أفضل. لذلك لدينا دائماً:

$$V_\varepsilon \left(\frac{X_t}{X_{t-1}}, Y_{t-1} \right) \leq V_\varepsilon \left(\frac{X_t}{X_{t-1}} \right) \dots\dots\dots 18$$

حيث V_ε هي مصفوفة التباين المشترك لخطأ التنبؤ. لذا يمكننا تقديم حالة اللاسببية. في الواقع، Y لا يسبب X في المدة t إذا:

$$V_\varepsilon \left(\frac{X_t}{X_{t-1}}, Y_{t-1} \right) = V_\varepsilon \left(\frac{X_t}{X_{t-1}} \right) \dots\dots\dots 19$$

b. معادلات قياس السببية:

يمكن تحديد معادلات قياس السببية كالآتي (Bettaieb, H. 2015) :

- قياس سببية Y نحو X :

$$C_{Y \rightarrow X} = \text{Log}[\det V_\varepsilon(X_t | X_{t-1}) / \det V_\varepsilon(X_t | X_{t-1}, Y_{t-1})] \dots\dots\dots 20$$

إذا كان Y لا يسبب X اذن $C_{Y \rightarrow X} = 0$ وإلا $C_{Y \rightarrow X} > 0$

- قياس سببية X نحو Y :

$$C_{Y \rightarrow X} = \text{Log}[\det V_\varepsilon(X_t | X_{t-1}, Y_{t-1}) / \det V_\varepsilon(X_t | X_{t-1}, Y_t)] \dots\dots\dots 21$$

- اختبار اللاسببية (non-causality test):

يمكننا اختبار الفرضية الصفرية لعدم السببية باستخدام إحصائية نسبة الاحتمالية القصوى:

نقوم باختبار $H_0: X_t$ لا يسبب Y_t .

$$\begin{aligned}
 L &= (N - C)C_{Y \rightarrow X} \\
 &= (N - C)[\text{Log det} V_{\varepsilon}(X_t | X_{t-1}) - \text{Log det} V_{\varepsilon}(X_t | X_{t-1}, Y_{t-1})] \\
 &= (N - C) \left[\text{Log det} \sum_{\text{RVAR}} - \text{Log det} \sum_{\text{UVAR}} \right] \dots\dots\dots 22
 \end{aligned}$$

بحيث:

$$X^2 \sim L$$

N : عدد المشاهدات

C : عدد الملمات في كل معادلة نموذجية

$\sum_{\text{RVAR}}$: مصفوفة التباين-التغاير لبقايا النموذج المقيد.

$\sum_{\text{RVAR}}$: مصفوفة التباين-التغاير لبقايا النموذج غير المقيد

يتم اتخاذ القرار:

-إذا كانت $L \geq X^2$ الجدولية، نرفض فرضية العدم لعدم وجود سببية

- إذا كانت $L \leq X^2$ الجدولية، نقبل فرضية العدم لعدم وجود سببية ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود سببية بين المتغيرين.

في حالة نموذج الشعاع الذاتي VAR(p) لها متغيرين X و y يكون لدينا:

$$\begin{aligned}
 \begin{pmatrix} Y_t \\ X_t \end{pmatrix} &= \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{t-1} \\ X_{t-1} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{t-p} \\ X_{t-p} \end{pmatrix} \\
 &+ \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix} \dots\dots\dots 23
 \end{aligned}$$

لاختبار عدم وجود علاقة سببية من X_t إلى Y_t ، نجري اختبار تقييد على معاملات المتغيرات X_t لتمثيل VAR:

X_t لا تسبب Y_t إذا قبلنا الفرضية الصفرية.

Y_t لا تسبب في X_t إذا قبلنا الفرضية الصفرية.

يمكن إجراء هذه الاختبارات باستخدام اختبار فيشر الكلاسيكي لمعرفة صحة معادلة المعاملات أو مباشرة باستخدام نسبة الاحتمالية المحددة أعلاه. تتمثل ميزة التكامل المشترك في أنه يوفر طريقة لتحليل السلاسل الزمنية غير الثابتة عن طريق تجنب مشكلة الانحدار الزائف. بالإضافة إلى ذلك ، تعطي نمذجة VECM والتكامل المشترك بعداً جديداً للنمذجة الديناميكية من خلال تزويدها بقواعد نظرية صلبة ومن خلال إتاحة تحديد الخصائص طويلة الأجل للسلاسل الزمنية باستمرار.

c. نموذج تصحيح الخطأ (VECM) Error Correction Model

يستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) للتأكد من شكل العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل) بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، ومن أهم شروط تطبيق هذا النموذج هو وجود تكامل مشترك وفقاً لطريقة جوهانسن. إن نموذج متجه تصحيح الخطأ هو بالحقيقة نموذج انحدار ذاتي، ونموذج الانحدار الذاتي يوظف لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المتغيرات المستقرة. ويعد نموذج متجه تصحيح الخطأ كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلسلة الزمنية المستقرة من الدرجة الواحد. وإذا افترضنا لدينا سلسلتين Y_t و X_t ، فإن النموذج العام الديناميكي التبادل بين هذين المتغيرين يكون وفق المعادلتين :

$$Y_t = \beta_{10} + \beta_{11}Y_{t-1} + \beta_{12}X_{t-1} + V_t^y \dots\dots\dots 24$$

$$X_t = \beta_{20} + \beta_{21}Y_{t-1} + \beta_{22}X_{t-1} + V_t^x \dots\dots\dots 25$$

وكلا المعادلتين يظهران أن كل متغير يعتمد على فترة إبطاء ذاتية وعلى فترة إبطاء للمتغير الآخر، وكلا المعادلتين يشكلان نموذج متجه الانحدار الذاتي، وبما أن فترة الإبطاء هي من الدرجة واحد فيكون لدينا نظام متجه الانحدار الذاتي من الدرجة واحد VAR(1).

و إذا كان كل من Y_t و X_t مستقران فإن يمكن تقدير المعادلات أعلاه بطريقة المربعات الصغرى. أما إذا كان كل من Y_t و X_t غير مستقرين في المستوى الأصلي، ولكنهما مستقرين في الفرق الأول، فإن يتم تقدير النموذج الآتي:

$$\Delta Y_t = \beta_{10} + \beta_{11}\Delta Y_{t-1} + \beta_{12}\Delta X_{t-1} + V_t^{\Delta y} \dots\dots\dots 26$$

$$\Delta X_t = \beta_{20} + \beta_{21}\Delta Y_{t-1} + \beta_{22}\Delta X_{t-1} + V_t^{\Delta x} \dots\dots\dots 27$$

وإذا كل من X_t و Y_t متكاملين من الدرجة واحد، فإنه يمكن كتابة نموذج متجه تصحيح الخطأ وفق ما يلي:

$$\Delta Y_t = a_{10} + a_{11}(Y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 X_{t-1}) + V_t^y \dots\dots\dots 28$$

$$\Delta X_t = a_{20} + a_{21}(Y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 X_{t-1}) + V_t^{\Delta x} \dots\dots\dots 29$$

بحيث تمثل كل من المعلمات a_{11} و a_{21} معامل تصحيح الخطأ في المعادلتين.

المطلب الثاني: وصف المتغيرات الاقتصادية للدراسة

1. نظرة عامة حول المتغيرات في الجزائر

يمثل الجدول التالي عرض المتغيرات محل الدراسة بالقيم الاسمية خلال الفترة 1980 – 2020:

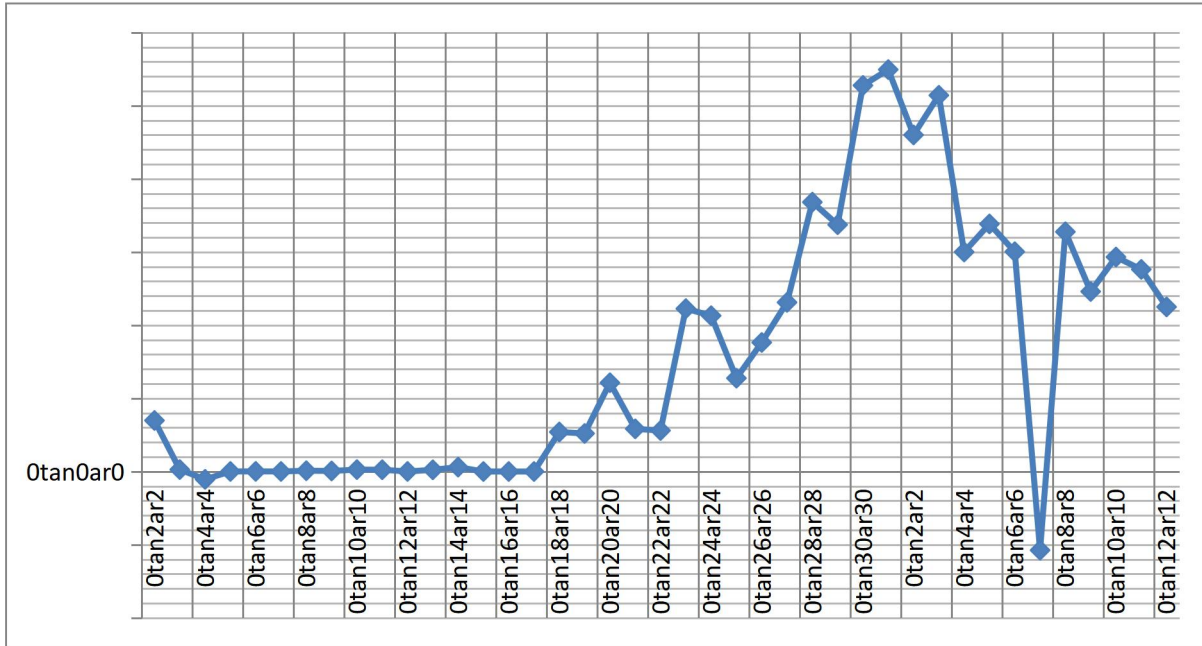
جدول رقم 09: يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
القيمة	3486690	13207259,3	-	417641,16	802668,87	397788,3	5316528,38	3711537,9	13018265
	38,1	6	53569192,64						
السنة	-	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
القيمة	-	12091646,8	334914,56	11638686,4	30000000	1000	1000	1000	270000000
				5					
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	-
القيمة	2600000	606600000	291600000	280100000	111310554	106496000	637880000	881850000	-
	00				1	0			
السنة	-	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة	-	115600000	1841000000	168673654	263860703	274693073	230036912	257123702	150040245
		0		0	4	4	4	5	3
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
القيمة	1691886	150220617	-	163826395	123024345	146611606	138120005	112500000	-
	708	1	537792920,9	4	1	8	0	0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات "Macro trends" للسنوات 1980 – 2020 .

يمكن تتبع تطور هذه المتغيرات من خلال الشكل التالية:

شكل رقم 07: تطور متغير الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم 09

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه لم يكن هناك استثمار أجنبي مباشر تقريبا خلال الفترة 1990-1995. والسبب هو أن الجزائر مرت بحالة معقدة على جميع المستويات، وهي مرحلة التي أدت فيها المديونية إلى تفاقم الأزمة. لقد فاقت الزيادة في خدمة الدين الخارجي إمكانيات السداد المتاحة، مما أجبر السلطات على إعادة جدولة الدين الخارجي، وبالتالي التطبيق الصارم لشروط التكيف الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي.

تدهور الأوضاع الأمنية وارتفاع مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤثر سلبا على جذب الاستثمار.¹

كما يتضح من الجدول السابق أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر زادت من 280 مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 1.113 مليار دولار أمريكي في عام 2001، وهو ما يعادل زيادة قدرها 4 أضعاف، والسبب وراء ذلك هو ترخيص الهاتف المحمول لشركة أوراسكوم المصرية. الشركة الهندية بعد عام 2001، عادت ESPAT إلى الصعود والمهبوط، ووصلت إلى الحد الأقصى في عام 2009 بتدفق يقدر بـ

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بلقايد بوبكر جامعة تلمسان، 2011، ص 73.

2.754 مليار دولار أمريكي ، بسبب التدفقات الداخلة إلى صناعة الهيدروكربون ، وخاصة الشركات الفرنسية TOTAL و PARTEX ، باستثمارات تقديرية 1,436 مليار يورو.

كما طلبت الحكومة الجزائرية من البنوك وفروعها زيادة رؤوس أموالها من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليارات دينار. وقد أدى ذلك إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية وزيادة في إجمالي تدفق الاستثمار.

ومع ذلك ، بحلول عام 2012 ، انخفضت التدفقات بما يقدر بملياري دولار إلى ما يقدر بـ 1.499 مليار دولار ، بسبب التخفيض بنسبة 18.5 % في الإنفاق العالمي وتطبيق قاعدة 49/51 ، التي حدثت من ناحية مساهمة الشركاء الأجانب ، مما اضطر يسعى المستثمرون الأجانب للبحث عن شركاء محليين في الحصول على مشاريع ، من ناحية ، تراجع الطلب على النقاط بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي وتأثير الأزمة العالمية ، ومن ناحية أخرى اتجاه الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة ، والذي يقع بين مخاطر ذهاب الاستثمار الأجنبي إلى قطاع واحد.

بحلول عام 2016، استأنف رصيد الاستثمار الخارجي اتجاهه التصاعدي المقدر بـ 1637 مليار دولار ، في حين قدر الرصيد السلبي بـ 584 مليار دولار ، واستمر هذا التحسن في 2018 ، وإن كان مع بعض التقلبات ، بسبب قانون الاستثمار 2016 الجديد 09-16 تم اتخاذ إجراءات مهمة لتحفيز المستثمرين الأجانب والمحليين.¹

إذا حاولنا اسقاط احصائيات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع تطور قوانين الاستثمار المنصوص عليها سابقا فيمكن تحليل الجدول كالتالي :

أولا: أثر قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990

تشير بيانات الجدول إلى أن المؤشر عرف تذبذباً خلال الفترة الأولى من التسعينيات، حيث انتقل من قيمة موجبة سنة 1989 (13.2 مليون تقريباً) إلى قيمة سالبة سنة 1990 (-53.57 مليون)، ثم عاد إلى تسجيل قيم موجبة خلال السنوات اللاحقة. ويتزامن ذلك مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي أقر لأول مرة حرية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين وسمح بتحويل رؤوس الأموال والأرباح. فرغم أهمية هذه

¹ إشراف عقون، مليكة غضبان، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة: 1999-2019 مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 5، العدد 4، 2021، ص 188-211

الإصلاحات، فإن أثرها المباشر على الاستثمار ظل محدوداً، إذ لم يكن الاقتصاد الجزائري قد استكمل بعد انتقاله نحو اقتصاد السوق، كما أن المستثمرين كانوا لا يزالون متحفّظين تجاه بيئة الاستثمار الجديدة. لذلك يمكن القول إن القانون أسس الإطار القانوني للانفتاح الاقتصادي دون أن ينعكس فوراً في شكل تدفقات استثمارية مرتفعة.

ثانياً: أثر المرسوم التشريعي 93-12 لسنة 1993

جاء المرسوم التشريعي 93-12 لتدعيم الانفتاح الاقتصادي من خلال منح المستثمرين المحليين والأجانب معاملة متساوية وتقديم مجموعة من الامتيازات والضمانات. وتظهر بيانات الجدول خلال الفترة 1993-2000 استمرار التذبذب وضعف القيم المسجلة، حيث تراوحت بين مستويات منخفضة جداً، ووصلت بعض السنوات إلى حدود ألف وحدة فقط. رغم أن هذا القانون كان أكثر تحفيزاً للاستثمار من سابقه، إلا أن الظروف الأمنية الصعبة التي عرفت الجزائر خلال التسعينيات حدّت من فعاليته، فلم تستطع الحوافز القانونية وحدها استقطاب استثمارات أجنبية كبيرة خارج قطاع المحروقات.

ثالثاً: أثر الأمر 01-03 لسنة 2001

يمثل الأمر 01-03 نقطة تحول مهمة في السياسة الاستثمارية الجزائرية، إذ أنشأ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار، كما وسع نطاق الامتيازات الممنوحة للمستثمرين. وتعكس بيانات الجدول هذا التحول بوضوح، حيث ارتفعت القيمة من 260 مليون سنة 2001 إلى 606.6 مليون سنة 2002، ثم استمرت في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة. ويشير هذا التطور إلى نجاح الإصلاحات المؤسساتية الجديدة في تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية، مما ساهم في زيادة جاذبية الجزائر للاستثمار. ومن ثم يمكن اعتبار الأمر 01-03 بداية مرحلة النمو الحقيقي للاستثمار في الجزائر.

رابعاً: أثر الأمر 06-08 لسنة 2006

جاء الأمر 06-08 لتعديل وتتميم الأمر 01-03، حيث عزز الضمانات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب ووسع فرص الاستثمار. وتظهر بيانات الجدول ارتفاعاً ملحوظاً بعد صدوره، إذ انتقلت القيمة من 1.156 مليار سنة 2005 إلى 1.841 مليار سنة 2006، ثم إلى 1.687 مليار سنة 2007، لتصل إلى 2.639 مليار سنة 2008.

ويؤكد هذا التطور أن التدابير التحفيزية الجديدة ساهمت في زيادة حجم الاستثمارات، خاصة في ظل التحسن الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة.

خامسا: أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (قاعدة 51/49)

فرض قانون المالية التكميلي لسنة 2009 قاعدة الشراكة 51/49، التي اشترطت أن تكون الأغلبية في المشاريع الاستثمارية للطرف الجزائري. وتبين بيانات الجدول أن الاستثمار واصل الارتفاع في البداية ليلغ أعلى قيمة له سنة 2009 (2.746 مليار تقريبا)، غير أن السنوات اللاحقة عرفت تراجعا تدريجيا، حيث انخفض المؤشر من 2.571 مليار سنة 2011 إلى 1.500 مليار سنة 2012، ثم إلى 1.502 مليار سنة 2014، وصولاً إلى قيمة سالبة سنة 2015 (-537.79 مليون). ويمكن تفسير هذا التراجع بكون قاعدة 51/49 قلصت من جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، إذ حُدّت من قدرتهم على التحكم في مشاريعهم، ما أدى إلى إحجام عدد من المستثمرين عن دخول السوق أو توسيع استثماراتهم.

سادسا: مرحلة ما بعد 2015 وإلغاء قاعدة 51/49

بعد الانخفاض الحاد المسجل سنة 2015، عاد المؤشر إلى الارتفاع سنة 2016 مسجلا 1.638 مليار، ثم استقر عند مستويات تتراوح بين 1.1 و1.4 مليار خلال الفترة 2017-2020. ويعكس هذا التحسن النسبي محاولات السلطات العمومية تحسين مناخ الاستثمار، قبل أن يتم إلغاء قاعدة 51/49 في معظم القطاعات سنة 2020.

نستنتج مما سبق أن الإصلاحات التشريعية التي اتجهت نحو تحرير الاستثمار وتوسيع الضمانات والحوافز، خاصة الأمر 03-01 لسنة 2001 والأمر 06-08 لسنة 2006، انعكست إيجابيا على تطور قيمة الاستثمارات، حيث انتقلت من مستويات محدودة خلال التسعينيات إلى أكثر من ملياري وحدة خلال الفترة 2008-2009. وفي المقابل، أدى تشديد شروط الاستثمار الأجنبي من خلال قاعدة 51/49 سنة 2009 إلى تراجع جاذبية مناخ الاستثمار، وهو ما انعكس في انخفاض المؤشر خلال السنوات اللاحقة. وعليه يمكن القول إن العلاقة بين التشريع الاستثماري وقيمة الاستثمارات علاقة طردية في المجمل، حيث ساهمت القوانين التحفيزية في رفع حجم الاستثمارات، بينما أدت القيود القانونية إلى الحد من نموها، مع بقاء تأثير عوامل أخرى كالأوضاع الأمنية والاقتصادية وأسعار النفط.

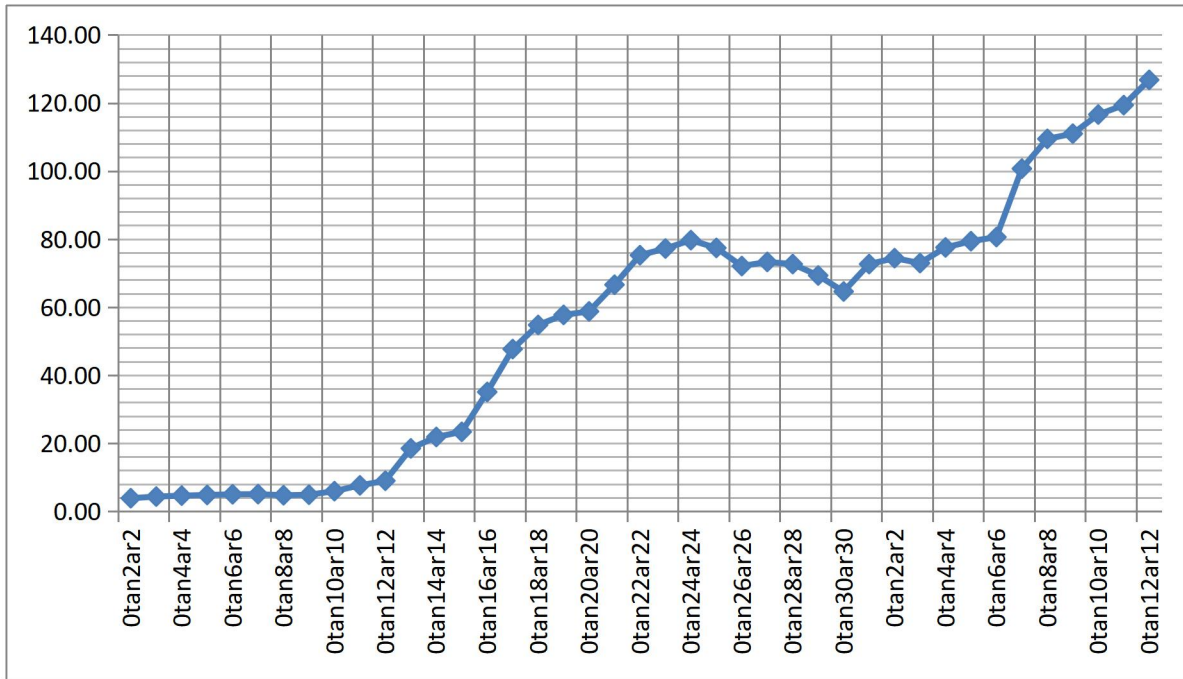
جدول رقم 10: يوضح سعر الصرف خلال فترة الدراسة

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
القيمة	3,84	4,32	4,59	4,79	4,98	5,03	4,70	4,85	5,91	7,61	8,96	18,47	21,84	23,35
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	35,06	47,66	54,75	57,71	58,74	66,57	75,26	77,22	79,68	77,39	72,06	73,28	72,65	69,29
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
القيمة	64,58	72,65	74,39	72,94	77,54	79,37	80,58	100,69	109,44	110,97	116,59	119,35	126,78	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر للسنوات 1990 - 2020 .

يمكن تتبع تطور هذه المتغيرات من خلال الشكل التالية:

شكل رقم 08: يوضح تطور متغير سعر الصرف للفترة 1980-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم 10

دخل الاقتصاد الوطني في أزمة اقتصادية حادة بسبب أزمة النفط عام 1986، مما أدى إلى الحاجة إلى إصلاحات مالية ونقدية واسعة من خلال تخفيض قيمة الدينار. في عام 1994، انخفضت قيمة الدينار بنحو 50% من 23 ديناراً إلى نحو 35 ديناراً، ثم استمرت في التراجع إلى 54.74 ديناراً عام 1996، وهي فترة تتعلق بسوق النقد الصعب بين البنوك. الخطوة الأولى في إدارة التعويم النظام في عام 2002، مع انتعاش أسعار النفط، ارتفع مستوى احتياطات النقد الأجنبي، مما ساعد على

الفصل الثالث: نمذجة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية

حماية سعر الصرف، وحتى عام 2014 أظهر استقرارًا واضحًا. وانخفضت قيمة السلطات النقدية بنحو 725 دينارًا بين 2014 و2015 بسبب هبوط أسعار النفط. استمر الدينار في الانخفاض بمعدلات مختلفة، حيث هبط 8.69٪ و1.39٪ و5.06٪ في 2016 و2017 و2018 على التوالي، حيث شهد الدولار تعافيًا مقابل اليورو.

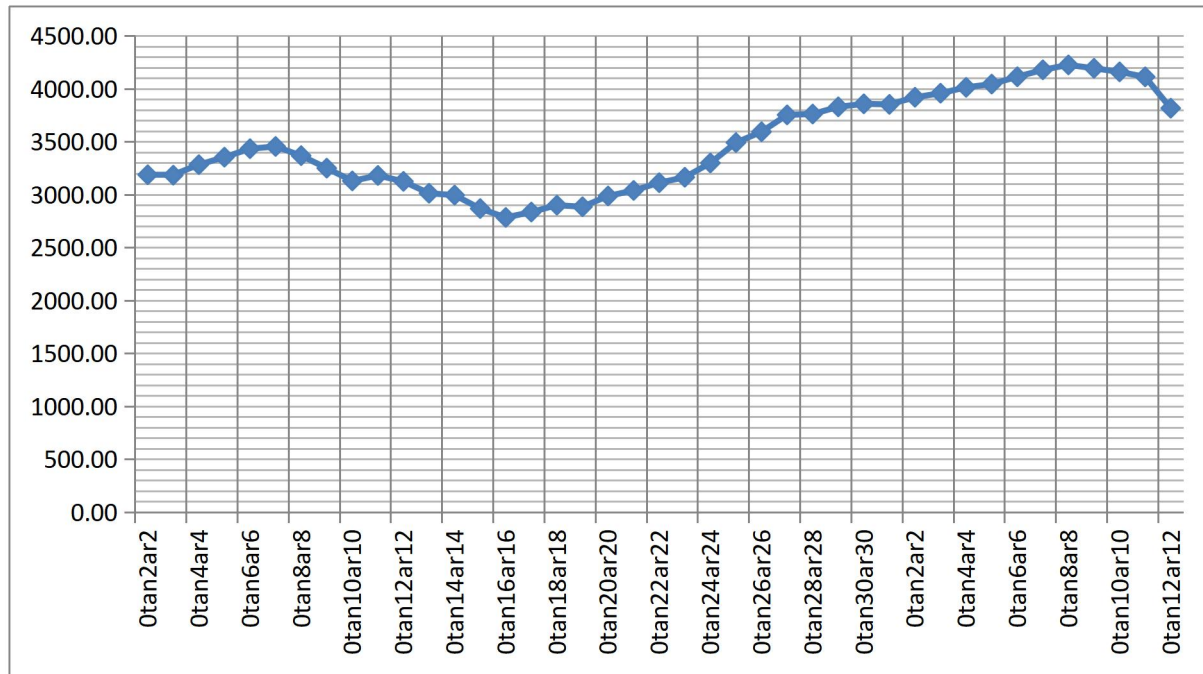
جدول رقم 11: نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي خلال فترة الدراسة

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
القيمة	3186,44	3182,26	3281,86	3352,70	3432,80	3453,82	3366,94	3248,88	3128,34	3179,77	3124,00	3011,50	2994,49	2867,19
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	2783,15	2834,26	2899,19	2884,12	2986,05	3038,27	3111,17	3162,81	3297,61	3490,22	3592,64	3752,09	3760,15	3828,15
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
القيمة	3856,41	3851,21	3918,48	3956,89	4012,36	4042,92	4112,07	4177,89	4224,03	4192,34	4158,33	4111,31	3815,25	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر للسنوات 1990 - 2020 .

يمكن تتبع تطور هذه المتغيرات من خلال الشكل التالية:

شكل رقم 09: تطور متغير نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي للفترة 1980-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم 11

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام عرف تدهورا كبيرا إلى غاية سنة 1995 حيث بلغ أدنى قيمة له حوالي 2834,26 دولار في العام، وهو مبلغ جد ضئيل، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر آنذاك والتي كانت آثارها الاجتماعية رهيبة على المجتمع الجزائري ما زالت آثارها بادية إلى اليوم من خلال الأزمات في مختلف القطاعات. وبعد الانفراج السياسي والأمني الذي عرفته البلاد خلال بداية العقد الماضي عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام ارتفاعا تدريجيا بدون تقهقر إلى غاية نهاية فترة الدراسة 2020، بحوالي 3815,25 دولارا للفرد.¹

جدول رقم 12: يوضح اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة

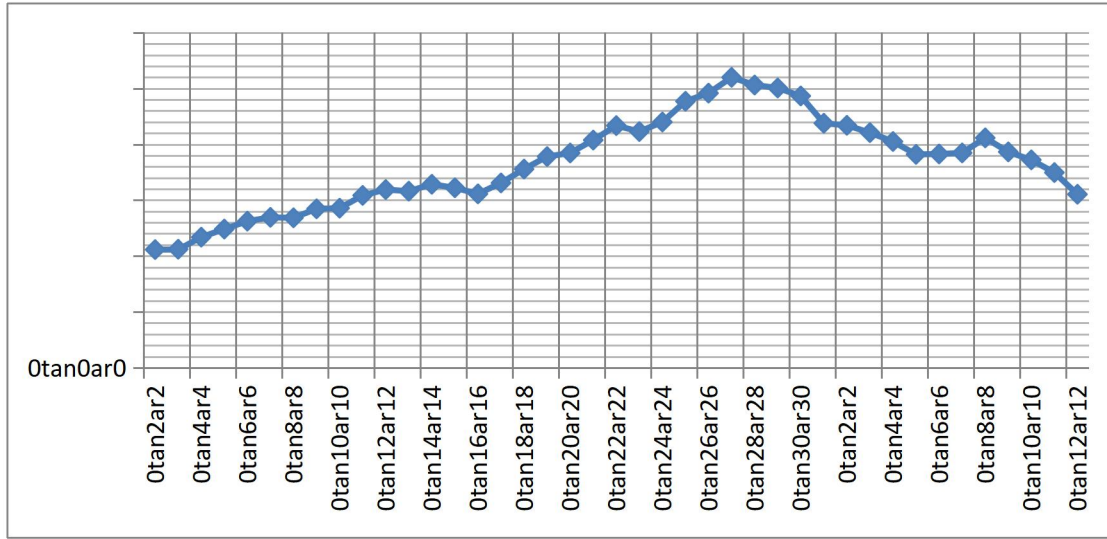
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
القيمة	2,11E+10	2,12E+10	2,34E+10	2,48E+10	2,62E+10	2,69E+10	2,68E+10
السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
القيمة	2,84E+10	2,86E+10	3,08E+10	3,19E+10	3,16E+10	3,28E+10	3,22E+10
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	3,11E+10	3,31E+10	3,56E+10	3,78E+10	3,84E+10	4,08E+10	4,34E+10
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	4,23E+10	4,4E+10	4,77E+10	4,92E+10	5,2E+10	5,06E+10	5,01E+10
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	4,87E+10	4,38E+10	4,34E+10	4,21E+10	4,05E+10	3,82E+10	3,83E+10
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
القيمة	3,85E+10	4,12E+10	3,86E+10	3,72E+10	3,49E+10	3,11E+10	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر للسنوات 1990 - 2020 .

يمكن تتبع تطور هذه المتغيرات من خلال الشكل التالية:

¹ عماد معوشي، حكيم نشاذ، نبيل مجوري، أثر البطالة والنمو الديمغرافي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام - حالة الجزائر : 1990-2018. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص 647-662

شكل رقم 10: تطور متغير إجمالي الصادرات للفترة 1980-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم 12

نلاحظ تذبذب في صادرات الجزائر خلال الفترة 1990-2000 ينعكس ذلك على تقلبات أسعار النفط وذلك لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات في صادراتها ونلاحظ ارتفاع طفيف في صادرات الجزائر خلال الفترة 1994-1998 وهذا راجع إلى موافقة الجزائر على نظام تقييم الأداء الذي فرضه صندوق النقد الدولي الذي يتطلب انفتاحا أكبر للاقتصاد الوطني. خلال الفترة 2000-2008 نلاحظ زيادة في قيمة الصادرات وهذا ما يفسر الزيادة في أسعار وكميات النفط المصدر لينخفض مع نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009 وهذا راجع للأزمة الاقتصادية العالمية التي كانت أشد حدة من أزمة 1929 إلا أن الجزائر لم تن لها عواقب وخيمة جراء هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري لأن التمويل الجزائري ليس مندمجا في السوق المالية العالمية لكن كان لها آثار سلبية على قطاع المحروقات الذي شهد انخفاضا كبيرا في أسعارها تشهد الصادرات خلال الفترة 2010-2018 تذبذب راجع إلى ارتفاع و انخفاض أسعار النفط.¹

2- عرض متغيرات النموذج بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة

سيتم اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وسعر الصرف REER، النمو الاقتصادي والمتمثل في نصيب الفرد من اجمالي الدخل GDP واجمالي الصادرات EX في الجزائر باستخدام منهجية جوهانسن Johansen co-integration test والذي يتطلب ضرورة التأكد من درجة تكامل السلاسل

¹ أمال طوير. صفية علاوي، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 3، العدد 6،

الزمنية order Integrated وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة Unit Roots test والتي من أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة اختبار ديكي فولر الموسع.

ومنّه يمكن استخلاص النموذج القياسي للدراسة كما يلي:

$$REER = f(FDI) \dots \dots \dots 30$$

$$GDP = f(FDI) \dots \dots \dots 31$$

$$EX = f(FDI) \dots \dots \dots 32$$

ولمعرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقديره للسلاسل الزمنية ليصبح النموذج كما يلي:

$$REER = \alpha + \beta_i FDI + \dots \dots \dots 33$$

$$GDP = \alpha + \beta_i FDI + \dots \dots \dots 34$$

$$EX = \alpha + \beta_i FDI + \dots \dots \dots 35$$

حيث أن:

REER, GDP et EX: المتغيرات التابعة

FDI: المتغير المفسر في النموذج

α : العنصر الثابت

β_i : معاملات الميل بالنسبة للمتغيرات التفسيرية

u_i : خطأ التقدير العشوائي

ليكون شكل الصيغ الرياضية في الشكل النهائي بعد ادخال اللوغارتم كالاتي:

$$LREER = \alpha + \beta_i LFDI + u \dots \dots \dots 36$$

$$LGDP = \alpha + \beta_i LFDI + \dots \dots \dots 37$$

$$LEX = \alpha + \beta_i LFDI + \dots \dots \dots 38$$

المبحث الثاني : قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف، النمو الاقتصادي والصادرات

تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، سنعرض في المطلب الاول تحليلا للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج اما في المطلب الثاني فسنقوم بعرض نتائج التكامل المشترك باستخدام اسلوب " Johanson " واختبار السببية، كما سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

في هذه المرحلة سنقوم بالتأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية اذ كانت ساكنة ام غير ساكنة عند المستوى للتعرف على درجة استقرارها والوصول إلى التقدير الامثل للنموذج باستخدام افضل الطرق كنماذج التكامل المشترك ، طريقة المربعات الصغرى وتصحيح الخطأ.

1. عرض السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تتميز معظم السلاسل الزمنية بعدم الاستقرار لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن، ما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، لذلك من الضروري إجراء اختبار الاستقرار ومعرفة درجة تكاملها ويهدف هذا الاختبار إلى دراسة خواص السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة درجة السكون، وتحديد الرتبة، والأشكال المولية توضح ذلك:

2. اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها اختبار فيليبس بيرون (PP):

جدول رقم 13: اختبار فيليبس بيرون (PP) لإستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغير	عند المستوى			عند الفرق الأول			درجة التكامل
	قيمة الاختبار	5% level	Prob	قيمة الاختبار	5% level	Prob	
LFDI	-2.18	-2.95	0.22	-11.79	-2.96	0.0000	I(1)
LREER	-1.13	-2.94	0.70	-4.72	-2.94	0.0005	I(1)
LGDP	-0.43	-2.94	0.90	-3.53	-2.94	0.0122	I(1)
LEXP	2.06	-2.94	0.21	-3.50	-2.94	0.0132	I(1)
LOEXP							
LNEXP							

المصدر: من اعداد الطالبة

من خلال نتائج دراسة استقراره المتغيرات، نلاحظ أن كل المتغيرات غير مستقرة بحيث تحتوي على جذر وحدوي باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماماً من القيم الحرجة ل Mackinnon، ففي هذه الحالة نرفض أيضاً فرضية الاتجاه العام التحديدي. في حين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات عن طريق الفروقات من الدرجة الأولى فهي مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى REER, GDP, EXP, LOEXP, LNEXP, FDI → IN(1)، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير ساكنة في المستوى، لكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وهذا يعني أن هناك احتمال وجود تكامل مشترك.

تبين نتائج اختبار فيليبس-بيرون (PP) أن جميع متغيرات الدراسة، والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)، وسعر الصرف الحقيقي (LREER)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)، والصادرات (LEXP)، غير مستقرة عند المستوى، بينما أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I). ويعكس ذلك الطبيعة الاقتصادية لهذه المتغيرات التي تتأثر بالصدمات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، مثل تقلبات أسعار النفط، والإصلاحات الاقتصادية، وتغير التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي. لذلك فإن عدم استقرار هذه المتغيرات يعد أمراً طبيعياً في الدراسات الاقتصادية الكلية، ويبرر استخدام اختبار التكامل المشترك للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها، بدلاً من تقدير علاقات انحدار قد تكون زائفة.

3- تحديد درجة تأخير للنموذج:

لتحديد طول مدة الإبطاء المثلى للنموذج تم توظيف الاختبارات HQ, SC, AIC، إذ يتم اختيار مدة الإبطاء المثلى لأقل قيمة، إذ تشير النتائج في الجدول إلى أن مدة الإبطاء المثلى هي مدة الإبطاء الأولى (p=2) حسب المعايير الثلاثة، لأنها تعطي أقل القيم لكل المعايير المستخدمة. جدول رقم 14 يعرض نتائج اختبارات مدة الإبطاء المثلى.

جدول رقم 14: تحديد درجة التأخر للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	- 40.27173	NA	1.07e-05	2.743741	2.970485	2.820034
1	149.2044	310.0519	5.12e-10	-7.224512	-5.864051	-6.766758
2	197.9182	64.95165*	1.36e- 10*	- 8.661708*	- 6.167529*	- 7.822493*

المصدر: من اعداد الطالبة

بالاعتماد على المعيارين وجدنا أن درجة التأخير هي ($P=2$). وبالتالي يمكن اختبار وتقدير النموذج

.VECM

اقتصاديا، فإن اختيار فترة الإبطاء المثلى من الدرجة الثانية ($P=2$) يشير إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر بصورة فورية على المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وإنما يحتاج إلى فترة زمنية قبل أن ينعكس على سعر الصرف أو النمو الاقتصادي أو الصادرات. ويعود ذلك إلى أن تنفيذ المشاريع الاستثمارية الأجنبية يتطلب وقتاً حتى تبدأ آثارها في الظهور من خلال زيادة الإنتاج أو التصدير أو انتقال التكنولوجيا، وهو ما يجعل استخدام فترتي إبطاء أكثر ملاءمة لتمثيل الواقع الاقتصادي الجزائري.

المطلب الثاني: نتائج التكامل المشترك باستخدام أسلوب "johanson" واختبار السببية

1- اختبار التكامل المشترك:

بعد أن أثبتت اختبارات جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل البحث تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى، مما يدل على إمكانية وجود تكامل مشترك بينهما. سوف يتم استخدام اختبار جوهانسن لتقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، والجدول رقم 15، 16 يوضحان النتائج القياسية باستخدام اختبار لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، النمو الاقتصادي، الصادرات للفترة 1980-2020. وبالنظر إلى أن السلاسل غير مستقرة بالمستوى، فإن توجد إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 15: معامل الاثر (Trace) حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.926104	145.0862	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.550009	64.32817	47.85613	0.0007
At most 2 *	0.451300	39.57379	29.79707	0.0028
At most 3 *	0.379970	20.96747	15.49471	0.0068

المصدر: من اعداد الطالبة

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يشير اختبار الاثر إلى أن القيمة المحسوبة إحصائية (Trace) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية أقل من 5% مما يعني رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك ($r=0$) وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك أكبر من الصفر ($r=3$)، وهذا يدل على أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات في الجزائر خلال مدة الدراسة، وهو ما يعني أن هذه المتغيرات تتحرك معاً على المدى الطويل رغم التقلبات قصيرة الأجل. ويمكن تفسير ذلك بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة رؤوس الأموال والتكنولوجيا وتحسين القدرة الإنتاجية، وهو ما ينعكس تدريجياً على النمو الاقتصادي والصادرات وسوق الصرف. كما تعكس هذه النتيجة أن أي اختلال قصير الأجل بين هذه المتغيرات يتم تصحيحه بمرور الزمن حتى تعود إلى مسارها التوازني.

جدول رقم 16: القيمة العظمى (Max) حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.926104	80.75808	33.87687	0.0000
At most 1	0.550009	24.75438	27.58434	0.1105
At most 2	0.451300	18.60632	21.13162	0.1088
At most 3 *	0.379970	14.81760	14.26460	0.0408

المصدر: من اعداد الطالبة

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

** MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يظهر جدول رقم 16 لاختبار القيم العظمى (Max) وجود علاقة تكامل مشترك، لأن القيمة المحسوبة لاختبار القيم العظمى (Max) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية أقل من 5% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

خلاصة القول نقبل فرضية العدم لكل الفرضيات عند مستوى معنوية 5%، استنادا لاختبار الاثر (Trace Test)، واختبار القيمة الكامنة العظمى (Max Eigenvalue) لأن إحصائية جوهنسون للاختبارين أقل من القيم الحرجة لهم، وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة اي انه يوجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات وهذا ما سيتم تأكيده في اختبارات لاحقة. إذن يمكن الاعتماد على نتائج هذا الاختبار بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يعني أن المتغيرات يمكن أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ VECM.

2- اختبار السببية: تم اختبار السببية في دراستنا هذه للتأكد من اتجاه العلاقة وفق الاشكالية المطروحة. والنتائج التالية تظهر ان هناك المتجه واحد وفق اختبار التكامل المشترك ووفق اختبار السببية بحيث ان اتجاه المسار هو من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو سعر الصرف، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات اي ان الاستثمار الأجنبي المباشر تسبب اثر في سعر الصرف، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والعكس غير ممكن وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (انظر الجدول رقم 17).

جدول رقم 17: اختبار السببية (Granger Causality Tests)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDP does not Granger Cause LFDI	33	2.35447	0.1135
LFDI does not Granger Cause LGDP		3.15180	0.0583
LREER does not Granger Cause LFDI	33	1.31738	0.2839
LFDI does not Granger Cause LREER		4.17228	0.0259
LEX does not Granger Cause LFDI	33	2.02215	0.1513
LFDI does not Granger Cause LEX		2.92428	0.0703

المصدر: من اعداد الطالبة

بالنظر إلى نتائج الجدول أعلاه يمكن القول أن الفرضية القائلة بأن هناك العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، علاقة تأثير في اتجاه واحد. تبين نتائج اختبار السببية أن اتجاه العلاقة السببية يسير من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو سعر الصرف والنمو الاقتصادي والصادرات، وليس العكس، وهو ما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تعد متغيرا مؤثرا في

الاقتصاد الجزائري أكثر من كونها متأثرة بهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة. ويرجع ذلك إلى أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في زيادة الإنتاج، وتوفير العملة الأجنبية، وتحسين القدرات التصديرية، وهو ما ينعكس تدريجياً على استقرار سعر الصرف وتحسن الأداء الاقتصادي.

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، تأتي الخطوة الأخيرة في التحليل القياسي في هذه الدراسة هي تقدير واشتقاق نموذج تصحيح الخطأ، حيث يأخذ التفاعل الحركي في الأجلين القصير والطويل بين المتغيرات التابعة والمتغير المفسر، وظهوره يعكس أن القيم في الأجل القصير لا تتساوى مع قيمها التوازنية في الأجل الطويل، لذلك فيكون هناك تصحيح جزئي لهذا الاختلال في الأجل القصير، والجدول التالي يبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى التي تساعد على معرفة معنوية المعلمات واختبار جودة النموذج وحتى يتم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ.

1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM: يمكن تقدير نموذج VECM، وبالمساعدة ببرنامج Eviews 12 تحصلنا على ما يلي:

جدول رقم 18: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM خلال الفترة 1980-2020

Cointegrating Eq:	CointEq1			
LFDI(-1)	1.000000			
LGDP(-1)	-143.7963 (10.4498)			
	[-13.7606]			
LREER(-1)	2.554822 (0.71821)			
	[3.55721]			
LEXp(-1)	15.75579 (2.62835)			
	[5.99455]			
C	154.6667			
Error Correction:	D(LFDI)	D(LGDP)	D(LREER)	D(LEX)
CointEq1	-0.993312 (0.28146)	0.002378 (0.00081)	-0.002178 (0.01223)	-0.004894 (0.00504)
	[-3.52916]	[2.93630]	[-0.17807]	[-0.97162]
R-squared	0.648012	0.955364	0.537397	0.589088
Adj. R-squared	0.444230	0.929522	0.269575	0.351192
Sum sq. resids	105.5425	0.000874	0.199384	0.033805
S.E. equation	2.356877	0.006781	0.102440	0.042180
F-statistic	3.179923	36.96929	2.006542	2.476239

المصدر: من إعداد الطالبة

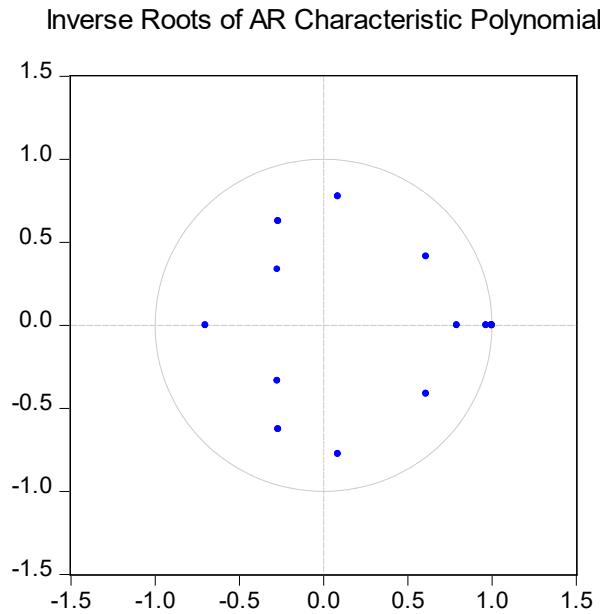
كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وبلغت (0.993) فهو سالب ومعنوي، وهذا ما يدل على وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والتي سيتم تأكيدها بالاختبارات اللاحقة.

تشير الإشارة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ إلى أن الاقتصاد الجزائري يمتلك آلية ذاتية لتصحيح الاختلالات التي قد تحدث بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة. ويعني ذلك أنه عند حدوث انحراف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل فإن جزءا كبيرا من هذا الاختلال يتم تصحيحه في الفترة اللاحقة، مما يدل على وجود استقرار نسبي في العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

2- اختبار صلاحية النموذج:

- اختبار جذر الوحدة (Roots Test): الشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

شكل رقم 11: اختبار $L'inverse des racine associées à la partie AR$



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه لنموذج VECM المقدّر يحقق شرط الاستقرار إذ أن جميع الجذور تقع داخل أو في محيط دائرة واحدة.

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM Test)

-

جدول رقم 19: نتائج اختبار LM

Lags	LM-Stat	Prob
1	19.95644	0.7677
2	28.43609	0.3156

المصدر: من اعداد الطالبة

يشير الجدول إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%.

- اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين)

جدول رقم 20: نتائج اختبار عدم تجانس التباين

Chi-sq	Df	Prob.
341.8971	330	0.3144

المصدر: من اعداد الطالبة ا

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل لقيمة إحصاءه (Chi-sq) المحسوبة أكبر من 0.05، وبالتالي نرفض مشكل عدم التجانس وبالتالي تقبل فرضية ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يستخدم اختبار (Jarque-Bura) للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 21: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bura)

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	9.331531	2	0.0094
2	1.223175	2	0.5425
3	3.156584	2	0.2063
4	3.596293	2	0.1656
5	0.543968	2	0.7619
Joint	17.85155	10	0.0575

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات 12 Eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية تتفوق عن مستوى المعنوية 5%، بمعنى قبول الفرضية العدمية بأن سلسلة توزيع بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي لان الاختبارات الاخرى كتبنا التباين والارتباط الذاتي للأخطاء جيدة.

انطلاقاً من الاختبارات السابقة وخاصة اختبارات الارتباط الذاتي لبواقي النموذج والتوزيع الطبيعي لها، وعليه يمكن القول إن النموذج VECM المقدر ذو جودة إحصائية مقبولة وبالتالي يمكن اعتماده في التحليل.

3-تحديد العلاقة طويلة وقصيرة المدى بين متغيري الدراسة:

● تحديد العلاقة طويلة المدى بين متغيري الدراسة

من الجدول الموالي نلاحظ أن معامل $C(1)$ سالب ويساوي 993.0 ما يعني وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، النمو الاقتصادي، الصادرات أي أنه على المدى البعيد فإن الاستثمار الأجنبي يفسر 99.3% من تغير سعر الصرف، النمو الاقتصادي، الصادرات في الجزائر ومنه نستنتج أن الفرضية مقبولة القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، النمو الاقتصادي والصادرات في الجزائر، وذلك يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير طويل الأجل على متغيرات الدراسة.

جدول رقم 22 : العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.993312	0.281458	-3.529160	0.0006
C(2)	0.586176	0.243611	2.406201	0.0180
C(3)	0.442772	0.216042	2.049474	0.0431
C(4)	269.3838	66.14100	4.072872	0.0001
C(5)	-121.5862	29.88137	-4.068963	0.0001
C(6)	-25.19856	6.022337	-4.184183	0.0001
C(7)	8.335904	4.871568	1.711134	0.0902
C(8)	40.92075	13.88692	2.946712	0.0040
Determinant residual covariance			1.28E-12	
Equation: $D(LREER) = C(25) * (LFDI(-1) - 143.796312836 * LGDP(-1) + 2.55482207861 * LREER(-1) + 15.7557865442 * LEX(-1) +$				

$$24.9603539706 * \text{LINV}(-1) + 154.666685498) + C(26) * D(\text{LFDI}(-1)) + C(27) * D(\text{LFDI}(-2)) + C(28) * D(\text{LGDP}(-1)) + C(29) * D(\text{LGDP}(-2)) + C(30) * D(\text{LREER}(-1)) + C(31) * D(\text{LREER}(-2)) + C(32) * D(\text{LEX}(-1)) + C(33) * D(\text{LEX}(-2)) + C(34) * D(\text{LINV}(-1)) + C(35) * D(\text{LINV}(-2)) + C(36)$$

R-squared	0.648012	Mean dependent var	0.257151
Adjusted R ²	0.444230	S.D. dependent var	3.161471
S.E. of regression	2.356877	Sum squared resid	105.5425
Durbin-Watson	2.595810		

$$\text{Equation: } D(\text{LGDP}) = C(13) * (\text{LFDI}(-1) - 143.796312836 * \text{LGDP}(-1) + 2.55482207861 * \text{LREER}(-1) + 15.7557865442 * \text{LEX}(-1) + 24.9603539706 * \text{LINV}(-1) + 154.666685498) + C(14) * D(\text{LFDI}(-1)) + C(15) * D(\text{LFDI}(-2)) + C(16) * D(\text{LGDP}(-1)) + C(17) * D(\text{LGDP}(-2)) + C(18) * D(\text{LREER}(-1)) + C(19) * D(\text{LREER}(-2)) + C(20) * D(\text{LEX}(-1)) + C(21) * D(\text{LEX}(-2)) + C(22) * D(\text{LINV}(-1)) + C(23) * D(\text{LINV}(-2)) + C(24)$$

R-squared	0.954892	Mean dependent var	0.005032
Adjusted R ²	0.930082	S.D. dependent var	0.025220
S.E. of regression	0.006669	Sum squared resid	0.000889
Durbin-Watson	2.419496		

$$\text{Equation: } D(\text{LEX}) = C(37) * (\text{LFDI}(-1) - 143.796312836 * \text{LGDP}(-1) + 2.55482207861 * \text{LREER}(-1) + 15.7557865442 * \text{LEX}(-1) + 24.9603539706 * \text{LINV}(-1) + 154.666685498) + C(38) * D(\text{LFDI}(-1)) + C(39) * D(\text{LFDI}(-2)) + C(40) * D(\text{LGDP}(-1)) + C(41) * D(\text{LGDP}(-2)) + C(42) * D(\text{LREER}(-1)) + C(43) * D(\text{LREER}(-2)) + C(44) * D(\text{LEX}(-1)) + C(45) * D(\text{LEX}(-2)) + C(46) * D(\text{LINV}(-1)) + C(47) * D(\text{LINV}(-2)) + C(48)$$

R-squared	0.563657	Mean dependent var	0.005495
Adjusted R ²	0.323669	S.D. dependent var	0.051515
S.E. of regression	0.042366	Sum squared resid	0.035897
Durbin-Watson	1.813596		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات 12 Eviews

تبين نتائج العلاقة طويلة الأجل أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دور مهم في تفسير التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف والنمو الاقتصادي والصادرات في الجزائر. ويمكن تفسير ذلك بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي

تساهم في إدخال رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ورفع حجم الصادرات وتحسين مستويات النمو. كما أن دخول العملة الأجنبية الناتجة عن هذه الاستثمارات يساهم في دعم احتياطات النقد الأجنبي ويؤثر بصورة غير مباشرة في استقرار سعر الصرف.

• تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف:

توضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ التي دلت على معنوية متغيرات النموذج حيث كتحقيق إحصائي دل معامل التحديد المعدل 0.65 على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر نسبة معتبرة من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، بينما ترجع النسبة المتبقية إلى عوامل اقتصادية أخرى مثل الإنفاق الحكومي، وأسعار النفط، والسياسة النقدية، والاستقرار السياسي، وغيرها من المتغيرات التي لم يتضمنها النموذج. أما عن المعنوية الكلية فقد كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، وكذلك النتائج كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير الإشارة السالبة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر. المتغير $FDI-2$ معنوي وإيجابي، وبالتالي نستنتج أن FDI الذي يعبر عن الاستثمار الأجنبي أثر إيجابيا بقيم الصادرات للسنوات السابقة. نلاحظ أيضا أن معامل الارتباط (R) يقدر ب 0.81 وهذا ما يفسر وجود علاقة بين المتغير المفسر والمتغير التابع، كما أن مؤشر دارين واتسون $Durbin$ DW (Watson stat) قوي جدا (قريبة من 2 وأصغر من 2.6) تشير قيمة إحصائية دورين-واتسن إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وهو ما يعزز موثوقية النموذج القياسي ويؤكد إمكانية الاعتماد على نتائجه في تفسير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات، وبالتالي فالنتائج المحصل عليها هي نتائج جيدة وتؤكد وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغير المفسر والمتغير التابع

• تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

توضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ التي دلت على معنوية متغيرات النموذج حيث كتحقيق إحصائي دل معامل التحديد المعدل 0.56 على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر جزء من التغيرات الحاصلة في صادرات الجزائر، أما عن المعنوية الكلية فقد كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، وكذلك النتائج كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير الإشارة السالبة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر. المتغير $FDI-2$ معنوي وإيجابي،

وبالتالي نستنتج أن FDI الذي يعبر عن الاستثمار الأجنبي أثر إيجابيا بقيم الصادرات للسنوات السابقة. نلاحظ أيضا أن معامل الارتباط (R) يقدر ب 0.75 وهذا ما يفسر وجود علاقة بين المتغير المفسر والمتغير التابع، كما أن مؤشر دارين واتسون (Durbin Watson stat) DW قوي جدا (قريبة من 2 وأصغر من 2.6) وهذا ما يفسر أن الانحدار المقدر هو غير زائف (No Spurious Regression)، وبالتالي فالنتائج المحصل عليها هي نتائج جيدة وتؤكد وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغير المفسر والمتغير التابع.

● تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات:

توضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ التي دلت على معنوية متغيرات النموذج حيث كتنقيص إحصائي دل معامل التحديد المعدل 0.56 على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر جزء من التغيرات الحاصلة في صادرات الجزائر، أما عن المعنوية الكلية فقد كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، وكذلك النتائج كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير الإشارة السالبة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر. المتغير FDI-2 معنوي وإيجابي، وبالتالي نستنتج أن FDI الذي يعبر عن الاستثمار الأجنبي أثر إيجابيا بقيم الصادرات للسنوات السابقة. نلاحظ أيضا أن معامل الارتباط (R) يقدر ب 0.75 وهذا ما يفسر وجود علاقة بين المتغير المفسر والمتغير التابع، كما أن مؤشر دارين واتسون (Durbin Watson stat) DW قوي جدا (قريبة من 2 وأصغر من 2.6) وهذا ما يفسر أن الانحدار المقدر هو غير زائف (No Spurious Regression)، وبالتالي فالنتائج المحصل عليها هي نتائج جيدة وتؤكد وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغير المفسر والمتغير التابع.

- تحديد العلاقة قصير المدى بين متغيري الدراسة

جدول رقم 23: اختبار Wald (اختبار معنوية المعالم في المدى القصير)

Test Statistic	Value	Df	Probability
Chi-square	12.96889	3	0.0047

المصدر: من اعداد الطالبة

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال للإحصاء (Chi-sq) المحسوبة اصغر من 0.05، وبالتالي يمكن أن تنعدم المعالم للمتغير المستقل في معادلة المتغيرات التابعة في المدى القصير اي انه لا يوجد علاقة

توازنية قصيرة الاجل بين المتغيرين وهذا ما ينفي صحة الفرضية والتي مفادها وجود علاقة قصيرة المدى بين الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات.

تشير نتائج اختبار Wald إلى عدم وجود علاقة توازنية ذات دلالة إحصائية في الأجل القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات التابعة. ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا بأن آثار الاستثمار الأجنبي تحتاج إلى فترة زمنية حتى تتحول إلى مشاريع إنتاجية قادرة على التأثير في النمو الاقتصادي أو الصادرات أو سوق الصرف، وبالتالي فإن تأثيره يظهر بصورة أوضح في المدى الطويل أكثر من المدى القصير، وهو ما يتفق مع طبيعة الاستثمار الأجنبي باعتباره استثمار طويل الأجل.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من سعر الصرف الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والصادرات، بما يؤكد وجود علاقة توازنية مستقرة بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة. وتشير هذه النتيجة إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يقتصر على التأثيرات الآنية أو المؤقتة، وإنما يمتد ليؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية على المدى الطويل، وهو ما ينسجم مع الأدبيات الاقتصادية التي ترى أن الاستثمار الأجنبي يمثل وسيلة لنقل التكنولوجيا، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وزيادة تراكم رأس المال، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وتتوافق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي أثبتت وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الأداء الاقتصادي، إلا أن خصوصية الاقتصاد الجزائري تستوجب تفسير هذه العلاقة بحذر. فالجزائر تعد من الاقتصادات الريعية التي يعتمد جزء كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي فيها على قطاع المحروقات، الأمر الذي يجعل انعكاس هذه التدفقات على باقي القطاعات الإنتاجية أقل وضوحًا مقارنة بالاقتصادات الصناعية أو المتنوعة. ومن ثم، فإن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل يعكس قدرة الاقتصاد الجزائري على استيعاب جزء من آثار الاستثمار الأجنبي تدريجيًا، رغم استمرار بعض القيود المرتبطة بضعف التنوع الاقتصادي ومحدودية الروابط بين الشركات الأجنبية والمؤسسات المحلية. كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وهو ما يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي يمثل عاملاً مؤثرًا في تفسير تطور هذه المتغيرات، أكثر من كونه نتيجة مباشرة لها خلال فترة الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع المنطق الاقتصادي الذي يفترض أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، ورفع كفاءة استخدام الموارد، بما ينعكس تدريجيًا على النمو الاقتصادي، وتحسن القدرة التصديرية، واستقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية. وفيما يتعلق بنموذج تصحيح الخطأ، فقد أكدت النتائج وجود معامل تصحيح خطأ سالب ومعنوي إحصائيًا، وهو ما يدل على وجود آلية فعالة لعودة النظام الاقتصادي إلى حالة التوازن طويل الأجل بعد التعرض لأي صدمة أو اختلال مؤقت. وتبرز هذه النتيجة أن المتغيرات الاقتصادية لا تنحرف عن مسارها التوازني بصورة دائمة، وإنما تمتلك قدرة على تصحيح الانحرافات تدريجيًا وفق سرعة التصحيح التي أظهرتها نتائج النموذج.

ويعد ذلك مؤشرا على استقرار العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية المدروسة، بما يعزز موثوقية نتائج النموذج القياسي.

في حين يعود الاختلاف في بعض النتائج، خاصة المتعلقة بالأجل القصير، إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري، واختلاف الفترات الزمنية، والمتغيرات المستخدمة، والمنهجيات القياسية المعتمدة. من هنا نستعرض تحليل بعض الدراسات مع تحليل دراستنا وحسب النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن نتائج دراسة (Anastassopoulos, 2007) تتفق مع دراستنا في التأكيد على وجود ارتباط وثيق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، وأن العلاقة بينهما علاقة مؤثرة على الأداء الاقتصادي للدول. فقد خلصت دراسة Anastassopoulos إلى أن ارتفاع مستوى التنافسية الدولية، وخاصة من خلال الأداء الاقتصادي، وكفاءة الحكومة، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية، يسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع اختلاف درجة التأثير بين دول شمال وجنوب الاتحاد الأوروبي. أما الدراسة الحالية، فقد توصلت إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنافسية الدولية في الجزائر، مما يدل على وجود علاقة مستقرة بين المتغيرات على المدى الطويل، كما بينت أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنافسية يختلف باختلاف المؤشر المدروس. فحسب الدراسة السابقة اعتبر أن كفاءة الحكومة متغير الأكثر تأثيرا خاصة في الدول المتقدمة.

أما فيما يخص نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Tan Khee Giap, 2020) المتعلقة بدراسة سعر الصرف الحقيقي و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أبرزت الدراسة أن الحفاظ على القدرة التنافسية لسعر الصرف الحقيقي يعد عاملا مهما في تعزيز قدرة الهند على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأوصت بضرورة اتباع سياسات نقدية ومالية تحافظ على تنافسية الاقتصاد.

إلا أن الدراستين تختلفان في طبيعة النتائج؛ إذ توصلت الدراسة السابقة إلى أن تأثير مستويات سعر الصرف الفعلي الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا مما يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند يتجه بدرجة أكبر إلى خدمة السوق المحلية، وليس مدفوعا أساسا بتنافسية سعر الصرف. في المقابل، توصلت الدراسة الحالية إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنافسية الدولية في الجزائر، بما فيها سعر الصرف الحقيقي، وهو ما يدل على وجود علاقة مستقرة

طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. يرجع سبب هذا الاختلاف إلى تباين البيئة الاقتصادية، واختلاف فترة الدراسة، ومستوى التحليل، إضافة إلى اختلاف المنهج القياسي المعتمد في كل دراسة.

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Obiora Okechukwu, 2018) في التأكيد على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات. فقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي يؤثر إيجابيا في إجمالي الصادرات في نيجيريا كما أظهرت أن هذا الأثر يتركز أساسا في الصادرات النفطية وهذا بسبب تشابه طبيعة الاقتصاد للدولتين، بينما لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات تأثير معنوي على الصادرات. بما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من العوامل المؤثرة في الأداء التصديري على المدى الطويل. ومع ذلك، تختلف الدراسات في أن الدراسة النيجيرية قدمت تحليلا قطاعيا يميز بين الصادرات النفطية وغير النفطية وبين قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين ركزت الدراسة الحالية على تحليل العلاقة على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري دون التفصيل القطاعي، وهو ما قد يفسر اختلاف طبيعة وحجم التأثير بين الدراستين.

اختلفت دراستنا مع دراسة (Gudaro, 2012) في قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية استخدام الدالة الاحصائية إلا أن النتيجة كانت تتوافق في التأكيد على وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. فقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا وبدرجة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي في باكستان، كما أشارت إلى دوره في تنمية رأس المال البشري، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتعزيز جاذبية الاقتصاد من خلال تحسين البنية التحتية. وتنسجم هذه النتائج مع نتائج الدراسة الحالية التي أثبتت وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، بما يعكس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الأداء الاقتصادي وتعزيز أحد أهم مؤشرات التنافسية الدولية. إضافة إلى ما سبق نرى اختلاف الدراسة الحالية عن دراسة (Raeskyesa, 2020) في اتجاه العلاقة محل التحليل وهذا ما يفسر التأثير المعاكس؛ إذ درست تلك الدراسة أثر التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تركز الدراسة الحالية على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مؤشرات تعكس التنافسية الدولية. ومع ذلك، تتكامل الدراستان في التأكيد على وجود ارتباط وثيق بين الاستثمار الأجنبي والتنافسية، وإن اختلف اتجاه التأثير محل الدراسة.

تشير الدراسة التطبيقية إلى الدور الحيوي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنافسية الدولية للاقتصاد الجزائري، من خلال تأثيره الإيجابي في تخفيض معدلات البطالة، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز القدرات التصديرية. وقد أظهرت النتائج القياسية، المعتمدة على نماذج الانحدار المتعدد ونموذج ARDL، وجود علاقة معنوية وطويلة الأجل بين FDI وعدد من المتغيرات الاقتصادية، أبرزها التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف. إذ تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في خلق فرص عمل وتقوية البنية التحتية الإنتاجية، في حين أن معدلات التضخم المرتفعة وتقلبات سعر الصرف تقلل من جاذبية السوق الجزائرية أمام المستثمرين الأجانب. كما أكدت الدراسة على أهمية النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري كعوامل محفزة لتدفق الاستثمارات. من جانب آخر، كشفت المؤشرات الكلية عن استمرار عجز الميزانية وميزان المدفوعات، ما يعكس اختلالاً هيكلياً في الاقتصاد يتطلب إصلاحات عميقة. توصي الدراسة بضرورة تحسين مناخ الأعمال، وتبني سياسات اقتصادية مستقرة، خاصة في ما يتعلق بإدارة التضخم وسعر الصرف، وتشجيع الاستثمارات طويلة الأجل، وذلك بهدف جعل الاستثمار الأجنبي أحد المحركات الأساسية للتنمية المستدامة وتعزيز موقع الجزائر ضمن الاقتصاد الدولي.

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الدولية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020، انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية المتعلقة بمدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وقد تم تناول هذا الموضوع من خلال الجمع بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية والقياسية، بما سمح بفهم طبيعة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتنافسية الدولية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد العوامل المؤثرة في تحسين الأداء الاقتصادي للدول وتعزيز تنافسيتها الدولية، غير أن فعالية هذا التأثير تبقى مرتبطة بمدى توفر بيئة استثمارية ملائمة وإطار مؤسسي واقتصادي قادر على استيعاب وتوظيف المنافع المرتبطة بهذه الاستثمارات. كما بينت النتائج أن الجزائر، رغم ما تمتلكه من مقومات اقتصادية وجغرافية وموارد طبيعية وبشرية مهمة، لم تستطع خلال فترة الدراسة تحقيق الاستفادة المثلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على ترتيبها ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

كما كشفت الدراسة القياسية عن وجود علاقات متفاوتة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة بالتنافسية، كالنمو الاقتصادي وسعر الصرف والصادرات، وهو ما يؤكد أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتحدد بحجم التدفقات الوافدة فقط، وإنما بنوعية الاستثمارات المستقطبة ومدى ارتباطها بالقطاعات المنتجة والقادرة على خلق القيمة المضافة ونقل التكنولوجيا والمعرفة. وعليه، يمكن القول إن تعزيز التنافسية الدولية للاقتصاد الجزائري لا يتحقق من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل يتطلب تبني إصلاحات هيكلية شاملة تستهدف تحسين مناخ الأعمال، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الحوكمة والشفافية، والارتقاء بجودة رأس المال البشري، إضافة إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والقيمة المضافة الكبيرة. فالتنافسية الدولية أصبحت اليوم نتاجاً لتكامل السياسات الاقتصادية والمؤسسية أكثر من كونها نتيجة مباشرة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

وتكمن القيمة العلمية لهذه الدراسة في مساهمتها في إبراز طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية في الحالة الجزائرية من خلال توظيف أدوات التحليل القياسي إلى جانب المؤشرات الدولية للتنافسية، بما يثري الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالدول الريفية والساعية إلى تنويع اقتصاداتها.

نتائج البحث:

أكدت نتائج الدراسة صحة الفرضية الأولى، حيث أظهرت الدراسة الوصفية أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية في الجزائر لم يكن يسير وفق اتجاه واحد خلال الفترة (1980-2020)، وإنما اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة تأثره بالتحويلات الاقتصادية والتشريعية التي عرفتها الجزائر، إلى جانب انعكاسات التقلبات الاقتصادية الدولية. فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فترات من التحسن عقب تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي وإصلاحات الاستثمار، غير أنها بقيت محدودة مقارنة بالإمكانات الاقتصادية المتاحة، في حين تأثرت مؤشرات التنافسية الدولية بتطور بيئة الأعمال، وكفاءة المؤسسات، والبنية التحتية، والسياسات الاقتصادية، وهو ما يفسر عدم تحقق تطور متوازٍ بين المتغيرين خلال فترة الدراسة. كما أثبتت نتائج اختبارات السببية صحة الفرضية الثانية، حيث تبين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو كل من سعر الصرف الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والصادرات، بما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل متغيراً مؤثراً في هذه المؤشرات الاقتصادية، في حين لم تثبت النتائج وجود علاقة سببية عكسية. ويشير ذلك إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في التأثير في الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، ودعم القدرات التصديرية، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وهو ما يتفق مع الإطار النظري الذي ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد محركات النمو وتعزيز القدرة التنافسية.

أكدت نتائج اختبار التكامل المشترك صحة الفرضية الثالثة، إذ كشفت عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من سعر الصرف الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والصادرات، وهو ما يعني أن هذه المتغيرات، رغم تعرضها لتقلبات قصيرة الأجل، تتجه نحو حالة من التوازن في الأجل الطويل. وتبرز هذه النتيجة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصراً مؤثراً في المسار طويل الأجل للاقتصاد الجزائري، بما يعكس وجود ارتباط هيكلي بينه وبين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة. كما دعمت نتائج نموذج $ARDL$ صحة الفرضية الرابعة، حيث بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيراً معنوي في المتغيرات المدروسة، غير أن طبيعة هذا التأثير ودرجته اختلفت من متغير إلى آخر، وهو ما يعكس تعقد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات التنافسية الدولية. وتشير هذه النتيجة إلى أن تعظيم الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على زيادة حجم التدفقات فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بقدرة الاقتصاد الوطني على توجيه هذه الاستثمارات نحو

القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز الروابط بين المستثمر الأجنبي والاقتصاد المحلي، بما يسهم في نقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية، وزيادة الصادرات، ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

التوصيات:

1. تحسين بيئة الأعمال:

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير حوافز ضريبية للمستثمرين الأجانب.
- تعزيز الشفافية في السياسات الاقتصادية وتطبيق قوانين تحمي حقوق المستثمرين.

2. تنويع الاقتصاد:

- تقليل الاعتماد على قطاع النفط من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة، الصناعة، والطاقة المتجددة.
- تشجيع الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والابتكار لرفع الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة.

3. تعزيز البنية التحتية:

- تطوير شبكة المواصلات والاتصالات بما يساهم في تسهيل العمليات اللوجستية وتعزيز تنافسية البلاد.
- زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة لتلبية احتياجات التنمية المستدامة.

4. الاستثمار في رأس المال البشري:

- تحسين جودة التعليم والتدريب المهني لتمكين القوى العاملة من الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة المنقولة عبر الاستثمار الأجنبي.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال كجزء من استراتيجية طويلة الأجل لتحفيز النمو.

5. تحسين العلاقات التجارية الدولية:

- توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى.
- تعزيز التعاون مع المستثمرين الاستراتيجيين للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم في إدارة المشاريع.

6. مراقبة وتحليل الأداء:

- إنشاء هيئة وطنية لمتابعة أداء الاستثمارات الأجنبية ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- استخدام المؤشرات الاقتصادية الدولية مثل مؤشر التنافسية العالمية لتقييم التقدم ووضع خطط تطوير مستمرة.
- التركيز على تحقيق استقرار الأسعار من خلال سياسات نقدية ومالية متوازنة.

آفاق البحث:

يمكن اقتراح مجموعة من المسارات البحثية التي من شأنها تعميق فهم هذا الموضوع، من بينها:

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار والتحول التكنولوجي في الجزائر، وتحليل العلاقة بين جودة المؤسسات والتنافسية الدولية، وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، إضافة إلى إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر وبعض الاقتصادات الناشئة التي نجحت في توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر كرافعة لتعزيز تنافسيتها الدولية. كما يمكن مستقبلا توسيع نطاق التحليل ليشمل الفترة اللاحقة لسنة 2020 بهدف تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية الحديثة على جاذبية الاستثمار وتحسين الموقع التنافسي للجزائر في الاقتصاد العالمي.
- وفي الختام، يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر أداة استراتيجية مهمة لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية الدولية، غير أن نجاحه في تحقيق هذه الأهداف يظل رهينا بقدرة الدولة على توفير بيئة اقتصادية ومؤسسية محفزة، وتحويل التدفقات الاستثمارية إلى مكاسب إنتاجية وتكنولوجية مستدامة تدعم مسار التنويع الاقتصادي وتضمن اندماجا أكثر فاعلية للاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

1- المراجع الرسمية:

1. الجريدة الرسمية، قانون 90-10 المتعلق النقد والقرض، رقم 16، 1990.
2. الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي، 64، أكتوبر 1993.
3. الجريدة الرسمية، الأمر 03-01، المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، أوت 2001.
4. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 06-08، العدد 47، 19 جويلية 2006.
5. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 06-355، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار تشكيلته وتنظيمه وسيره، العدد 64، 11 أكتوبر 2006.
6. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 06-356، المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتطويرها وسيرها، العدد 64، 11 أكتوبر 2006.
7. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 01-281، المتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، العدد 55، 26 سبتمبر 2006.

2- الكتب

8. أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، الأردن، 1997.
9. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الاسكندرية، 2005.
10. دراز حامد عبد المجيد، السياسة المالية، الاسكندرية - الدار الجامعية 2003.
11. دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
12. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة، 2002.
13. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
14. سليمان عمر عبد الوهاب، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2010.
15. طاهر حيدر حردان، مبادئ الإستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1997.
16. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

17. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
18. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
19. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000.
20. فليح خلف الحسن، التمويل الدولي، مؤسسة الرواق، عمان، الطبعة 01، 2004.
21. كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1، الجزائر، 1999.
22. محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في دور الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة 1، 2005.
23. مدحت كاظم القريش، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للطباعة والنشر، همان، الاردن، 2001.
24. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراءة للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.
25. م بودهان، الأسس والاطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الملكية للطباعة والنشر و التوزيع، الحراش، 2000.

3- المذكرات والأطروحات

26. خليفة خميسي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، جامعة الجزائر، 2002.
27. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
28. عماد فايز أمين، الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1970-1999)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002.
29. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر-، رسالة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.
30. فريد أحمد سليمان قبلان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.
31. كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003-2004.
32. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بلقايد بوبكر جامعة تلمسان، 2011.

33. محمد رضا حتحات ، محددات الاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، المعهد الوطني لتخطيط والاحصاء، الجزائر، 2007.

4- المجلات والدوريات العلمية

34. أمال طوير. صفية علاوي، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 3، العدد 6، 2020.
35. باراكش لوناخي، عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2001.
36. بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، قسنطينة، الجزائر، العدد 04، جوان 2006.
37. رجاء عبد الله عيسى السالم، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2010)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 3، جامعة البصرة، العراق، 2011.
38. شراف عقون، مليكة غضبان، واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة: 1999-2019 ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 5، العدد 4، 2021.
39. صالح مفتاح ، دلال بن سمية ، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، المجلد 17 ، العددان 43-44، 2008.
40. عماد معوشي، حكيم نشاذ، نبيل بهوري، أثر البطالة والنمو الديمغرافي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام - حالة الجزائر : 1990-2018. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2021.
41. عبد الوهاب الموسوي، حيدر نعمة بخت، الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد 22.
42. فاتح خلاف ، إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (-51% 49%) في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021.
43. فاطمة لعلمي ، سعيد كرومي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 2، العدد 2.
44. مروة كرامة، حدة رايس ، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية-دراسة تحليلية-، مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية، العدد 12، ديسمبر 2012.

5- الملتقيات والتقارير

45. آمال براهيمية ، ظريفة سلايمية ، التعجيل بالتغيير تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل واثرها على المؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.
46. الديوان الوطني للأحصاء، تقارير 2009-2019.
47. المعهد العربي للتخطيط، 2006، 2009، 2011.
48. صندوق النقد العربي، تقرير التنافسية العربية ، السنوات من 2012 - 2022 .
49. طارق نوير، دور الحكومة الداعم التنافسية، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص05.
50. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل 2006 ، تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
51. فريدة مزياي، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية بسكرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 6، 3-4 ماي 2009.
52. كمال رزيق ، ياسين قاسي ، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.
53. مسعود بن مويزة، الابداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، ملتقى آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الاغواط، 13-14 نوفمبر، 2006.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-مواقع رسمية

54. United Nations, The Role Of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries, New York , 2000.
55. UNCTAD, The Determinants Of Foreign Direct investment ,World Investment Report.
56. UNCTAD.org/publication/world-investment-report-2024

57. The Business School For The World (INSEAD), 2019,2020,2021,2022
58. World economic forum, the global competitiveness ,reports; 2008,2009,2010,2011,2012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019.

2- Les Livers

59. David Tersen, Jaen Dubricout, L'investissement International, Armand Colin, Paris, 1996.
60. Sepot jaen-yves, l'économie du monde , paris, 1998.

3-Les Mémoires

61. Bettaieb. H, Rationalisation de la consommation d'énergie et qualité de développement durable: étude de la relation consommation d'énergie-croissance économique (cas de la Tunisie) ,Doctoral dissertation, Université Paris-Saclay (Comue),2015.
62. Nabil Khouri. Les Déterminants De L'investissement Direct Etranger : Etude Théorique Et Analyse Empirique, Magistère ESC Alger , 2002/2003.

4-Les revues et les périodiques scientifiques

63. Ali, W. H. The impact of inflation on the performance of the Iraqi stock exchange for the period (2005-2011) using vector error correction model (VECM). AL-Anbar University Journal of Economic and Administration Sciences, volume 5, N 10 ,2013.
64. Anis ochi, Amine Haous ,Anis Saidi, Foreign direct investment and economic growth in Arab countries: do institutions, financial development and human capital matter?, Jendouba, Tunisie.

- 65.Eva Stal, **Internacionalização De Empresas Brasileiras Eo Papel Da Inovação Na Construção De Vantagens Competitivas**, rai revista de administração e inovação,volume7, N03 ,2010.
- 66.Aziz et al, **the Impact of Foreign Direct Investment on GDP Growth: The Case of Turkey**, _Investment Management and Financial Innovation, volume 4,N 4,2023.
- 67.Beki B , **Foreign Direct Investment and Macroeconomic Stability in Turkey**, Journal of Economic Studies, volume 51 ,N2, 2024.
- 68.C. Chen , L. Chang and y. zhang, **the role of foreign direct investment in chin's post**, el sevier science ltd, great britain ,volume 23, N 4, 1995.
- 69.Hammad, s. A, **the impact of public spending, domestic spending on foreign direct investment flow in iraq for the period (2003-2014)** by using vector error correction model (vecm). Al-anbar university journal of economic and administration sciences, volume11,N26, 2019.
- 70.Kellie, A. J., & Massaquoi, A. S. , Foreign Direct Investment and Economic Growth in Sierra Leone: The Role of Institutional Quality, European Journal of Economic and financial Research,volume 8, N01, 2024.
- 71.Magdalena Olczyk, **Bibliometric approach to tracking the concept of international competitiveness**, Journal of Business Economics and Management ,volume 17, N06, 2016.
- 72.Mariam Abdalla Alshamlan,Vania Maria Fernandez, and Manuel Fernandez,**Foreign Direct Investment in the United Arab Emirates: A Study on the Main Contributors**, European Journal of Business and Management, January 22, 2021.
- 73.Monika matusovicova,sandra matusovicova, **the impact of forgien direct investment management on economic growth using multiple linear regression**, tem journal, volume 12,N 4 ,2023.

- 74.Preeti Flora, Gaurav Agrawal, **Determinants Of Direct Foreign Investment As A Means Of International Market Entry: A Review**, Indian Journal Of Economics And Development,volume 2 N 4, 2014.
- 75.Preeti Flora, Gaurav Agrawal, **Determinants Of Direct Foreign Investment As A Means Of International Market Entry: A Review**, Indian Journal Of Economics And Development ,Volume 2 N 4, 2014.
- 76.Surakksha , **An Empirical Investigation of The Impact of Foreign Direct Investment on Indian Economy**, Journal for Multidisciplinary Research, Volume 5, N3.

ثالثا - المواقع الإلكترونية

77. www.albayan.co.ae/albaya.com ، اطلع عليه يوم 2019 /03/05 على الساعة 09.00.
78. www.energy.gov.dz اطلع عليه يوم 2025/02/10 على الساعة 20.00.
79. www.mordorintelligence.com/ اطلع عليه يوم 2024/12/15 على الساعة 22.00.
80. cnnbusinessarabic.com اطلع عليه يوم 2024/12/15 على الساعة 23.00.
81. www.industrie.gov.dz/ اطلع عليه يوم 2024/12/31 على الساعة 21.00.
82. u.ae/ar-AE/about-the-uae/uae-competitiveness/imd-world-competitiveness-yearbook.
83. www.imd.org اطلع عليه يوم 2024/08/05 على الساعة 22.00.
84. www.heritage.org اطلع عليه بتاريخ 2023/10/12 على الساعة 18.00.
85. www.scpd.gov.kw اطلع عليه بتاريخ 2024/11/26 على الساعة 21.00.
86. www.tresor.economie.gouv.fr اطلع عليه بتاريخ 2025/03/15 على الساعة 22.00 .
87. www.bank-of-algeria.dz ، اطلع عليه بتاريخ 2025/01/01 على الساعة 12.00.

